الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

* وثيقة للتفكير في «حوار الثقافات»
* الفرنكوفونية في لبنان والعالم العربي : مشروع حوار بين الثقافات
* الهجرة الخارجية والانتشار اللبناني في العالم
* حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض
* الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا
* الأسلحة الكيماوية : هل يجب إبقاءها على قائمة أسلحة الدمار الشامل ؟

- Les sens de la Francophonie
- Document de reflexion autour du theme du sommet
- La Francophonie pourquoi?
- Le comportement bureaucratique de la Banque Centrale
- La minorité albanaise en Macédoine
- The Common Foreign And Security Policy (CFSP)

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثامن والثلاثون – تشرين الأول ٢٠٠١

قمة الفرنكوفونية
تدحض مزاعم نزاع الحضارات

تنعقد خلال تشرين الأول ٢٠٠١ قمة الدول الفرنكوفونية في لبنان يحضرها قادة خمس وخمسين دولة تحت عنوان الحوار بين الثقافات. يأتي هذا الحدث الدولي والوطني على هول تداعيات الاعتداء الكبير ضد مدينتي نيويورك وواشنطن.

هذا العمل أذهل الجميع من حيث فكرته ودقته وجسامته وعواقبه، وأدى الى ردود فعل كبيرة وشديدة التنوع، ومحاولات استغلال لقوى وجماعات مصالح وضغط. ولا شك أن الصهيونية العالمية سارعت الى استثماره في مشروعها العنصري بالتحريض على العرب والمسلمين. قيل أن العالم بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ هو غيره قبل ذلك اليوم، إذ يشهد تأليف تحالف دولي جديد، لا هو شرقي ولا هو غربي، ومن المنتظر أن يضمّ دولاً من مختلف التوجهات السياسية والثقافية والاقتصادية. هذا التحالف الجديد الموجه ضد الإرهاب سوف يكون عنوان حقبة جديدة في السياسة الدولية لم تتضح معالمها بعد.

في خضم هذه الأجواء الغامضة تأتي القمة الفرنكوفونية لتؤكد وبمجرد انعقادها أن الحوار بين الثقافات ممكن، وأن العولمة بمفهومها الانساني حاضرة، وأن التعاون الدولي بمختلف اشكاله ضروري لخير الإنسانية.

٥٥ دولة وحكومة مختلفة الأعراق، من فيتنام الى الشرق الأوسط إلى افريقيا السوداء الى أوروبا، تعقد اجتماع قمة دورياً كل سنتين، تتحاور وتتباحث وتقرر، والأهم انها تلتقي. القمة الفرنكوفونية في لبنان تكرس دور لبنان الدولي وحضوره السياسي والثقافي، وتعرض قضاياه العادلة وخصوصاً معاناته من ارهاب الدولة الاسرائيلي قصفاً وتدميراً وتهجيراً للفلسطينيين، وتسلط الضوء على القضية المركزية في الصراع العربي الاسرائيلي، وهي الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال والمهجَّر والمعرض للتوطين في غير بلاده.

هذه القمة تدحض بحزم كل ادعاءات صراع الحضارات ومحاولات استيلاد محاور نزاع ثقافي وسياسي في العالم.

العميد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الثامن والثلاثون - تشرين الأول ٢٠٠١

وثيقة للتفكير في «حوار الثقافات»		٥
الفرنكوفونية في لبنان والعالم العربي	د. زهيدة درويش - جبور	١٧
الهجرة الخارجية والانتشار اللبناني في العالم	د. أسعد الأتات	٣٣
حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض	د. شفيق المصري	٥٣
الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا	إحسان مرتضى	٧٥
الأسلحة الكيماوية: أسلحة دمار شامل أم لا؟	رياض قهوجي - لندن	٩٩

الدفاع الوطني

وثيقة للتفكير في «حوار الثقافات»

موضوع القمة الفرنكوفونية التاسعة
المقرر انعقادها ببيروت في تشرين الأول من عام ٢٠٠١

كان حقاً على لبنان أن يقترح «حوار الثقافات» مداراً لهذه القمة التي يتشرف باستضافتها. فالبلد المضيف قد اكتسب خبرة واسعة في ميدان التنوع الثقافي. ويشهد تاريخه ومعه نسيجه الاجتماعي وبنية اقتصاده بما لها، في إطار هويتها العربية، من طويل عهد بالانفتاح وبالمبادلة، وهما ما يسر نشوء ثقافة تأتلف فيها الوحدة والكثرة، وقد تكوّنت في ما يتعدى الهزات والتقلبات. عليه فإن توطيد الوشائج التي تجمع أهل هذه البلاد في ما بينهم يبقى مشروباً بالتطلع إلى أن يكون نسجاً مستمراً، دائم الاخذ بناصية التجدد. فكأن هذا التوطيد تجسيم منمنم، في النطاق الوطني، لـ«حوار الثقافات» الذي تبغي هذه القمة إطلاقه وتنشيطه في نطاق العالم. تلك مسيرة تفرض تجاوزاً لاعتبار قبول الآخر بادرة تسامح وحسب إلى اعتبار هذا الآخر بُعداً من أبعاد هوية الذات. وهي مسيرة تفرض أيضاً إدراك الخصوصيات ومقاربتها على أنها عبارات مختلفة عن الوجود الكلي. فالحوار، بما يفترضه من مساواة تستوعب الفوارق، وبما يبتغيه من تضافر يتحصل على الرغم من الفواصل ومن سائر صنوف التباعد ما بين المنطلقات، إنما يصدر عن النزوع إلى فهم الآخر في ما يتعدى مجرد التبادل الكلامي. ذاك هو المعنى الذي يجعل من «حوار الثقافات» مشروعاً حسياً يفترض التقبل التام للاختلاف. وإذ يرتكز هذا المشروع على تحديد عريض للثقافة، فإنه يمنح الفرنكوفونية فحوى إنسانية.

والحال أن ما نعنيه ههنا بـ «حوار الثقافات» يفترض تصوراً عريضاً لركني العبارة: «الحوار» و«الثقافة».

أما الثقافة فيجب أن نفهم بها جملة صيغ التصرفات البشرية المكتسبة وكذلك جملة الأعمال الحاضرة والماضية، الحاصلة في مجتمعات البشر، منظوراً إليها في بعدها الرمزي. وتكتسب كل ثقافة فرادتها بفضل مجموع من السمات الخاصة يصوغها التاريخ ويكون من بين عوامل تكوينها، حالات التفاعل السلمي أو العنيف مع ثقافات أخرى. وأما ما يجب أن يفهم بحوار الثقافات، فهو، بالتالي، مجموع مركب من سياقات التبادل العملي العمدية، وهذه سياقات شريكة في تشكيل الأنظمة الرمزية الخاصة بكل ثقافة. ولا مراء في أن تقدم وسائل الاتصال والإعلام يزيد من عمليات التبادل الآيلة إلى تجديد مباني الأنظمة التخييلية والمعيارية المكونة لخصوصية كل من الجماعات الثقافية. على أن هذا التقدم قد ينحو إلى نقض المباني المشار إليها أيضاً. وما شهده العقد المنصرم من بلوغ هذا التقدم درجات صاعقة، إنما يضاعف، على نحو يفوق التصور، لا الأخطار المحدقة بالسمات المميزة لكل تشكيل ثقافي وحسب، بل أيضاً إمكانات المبادرة إلى ما يتيح إنماءً مشتركاً وإثراءً متبادلاً بين الثقافات، مع رعاية الحق الذي لكل منها في حفظ تراثها ووجهها الخاص وفي تأمين الشروط لبقائها ونموها. هذه الجملة من المبادرات الممكنة هي ما يتعين على الفرنكوفونية أن تحدده، على جميع المستويات، معتنية، أولاً، بما يخص الثقافات المتساكنة في مجالها، ولكن مع النظر أيضاً إلى ما يناسب سعة الدور الذي تطمح إلى الاضطلاع به على مدى الكوكب.

فالثقافة مكتسبات وحصيلة بناء في آن، وهي نتاج مفاوضة مستأنفة على الدوام مع الذات ومع الآخر. لذا لم يكن لعمل الحوار بين الثقافات من غنى عن التبلور في مستوى العلاقات الشخصية وفي مستوى الوحدات الاجتماعية الصغرى.

ولذا أيضاً لم يكن لهذا الحوار أن يبقى رهناً بالمناسبات السانحة، بل تعيّن أن يمسي واقعاً يومياً. وهذا وضع مدعوّ إلى الترسخ بين النخب ترسخه بين الشعوب. إذ ذاك تتشابك الأفكار والفنون بوتيرة أعظم سرعة. وإذ يشهد الحوار بين المؤمنين توسعاً في قاعدته، يصبح له أن يفتح سبلاً جديدة للتسامح.

إن موضوع «حوار الثقافات» الذي اختارته جملة المشاركين في قمة مونكتون

سنة ١٩٩٩ يتكفل وضع لقائنا هذا على خطّ ما سبقه من لقاءات، فيتصل بذلك حبل التفكير. فمن يوم أن تبوأت الفرنكوفونية، بما هي منظمة، موقعها على الساحة الدولية، جعلت في صدارة همومها، في ما يتعدى موضوع اللغة، موقع الثقافة من صوغ الهويات. وكانت الجماعة الفرنكوفونية تتقبل، بذلك، سلفاً تعدد الهويات الثقافية للبلدان المنتمية إليها، وبعد كل من هذه الهويات عن البساطة. وكانت تقر، بالتالي، بوجود فرنكوفونيات متنوعة. غير أنها كانت تعين بهذا الإدراك نفسه مواطن الخطر الذي أخذ يحيق، من جراء التسارع الجاري لسياقات العولمة على اختلاف الميادين، بالنمو والتفتح الثقافيين للبلدان الأعضاء ومن ثم، بالهويات الخاصة بهذه البلدان.

وفي مرحلة أولى، أرست الفرنكوفونية، في وجه هذه المخاطر، مبدأ الاستثناء الثقافي (في لقاء جزيرة موريس)، وكانت ترجمته جملة من الاجراءات الرامية إلى الحيلولة دون تقليص ما يتيسر من منافذ إلى المنتجات الثقافية للبلدان وللمجتمعات الضعيفة التجهيز بالتكنولوجيا. على أن النفع المرتجى من المبدأ المذكور، وهو، على الجملة، نفع وقائي، لم يمنع ظهور ما يتصف به هذا المبدأ من عدم الكفاية لتحديد استراتيجية حقيقية لنمو الثقافات تظهر عبرها ألوان التراث الإنساني، على اختلافها، ويتيسر التعبير بفضلها عما لكل من الجماعات الإنسانية من خصائص هي عناصر في ثروة المجموع. لذا خطت الفرنكوفونية خطوة أخرى إلى الأمام فوضعت في التداول مفهوم «التنوع الثقافي» وهو مفهوم أصلح من السابق ليبنى عليه وليتخطى مجرد الدفاع عن النفس. وهو أيضاً مفهوم أرحب نطاقاً وأوسع اشتمالاً من حيث أنه يتعمد تجاوز التدابير ذات الصفة التجارية حصراً ليفضي إلى استراتيجيات متكاملة مآلها أن تظهر القيم المنتشرة في تشكيل ثقافات العالم.

إن نظرة إجمالية نلقيها على حال العالم اليوم لا بد أن ترسخ اقتناعنا بضرورة المضي قدماً في السبيل الذي اختطه مدار «التنوع الثقافي» وذلك بجعل هذا اللقاء وما سيتبعه حلبة رائدة لـ«حوار الثقافات». فنحن لا نجاوز بذلك أن نمضي في الطريق نفسه الذي سلكناه، موسعين مدى المناقشة إلى الحقلين السياسي والاقتصادي.

حوار الثقافات: البعد السياسي

جاء الانبثاق البطيء والصعب، غداة الحرب الباردة، لنسق جديد من العلاقات الدولية (لاتزال معالمه جد مضطربة) مصحوباً بتسارع لا سابق لمثله في ديناميات الدمج والتوحيد الفاعلة على صعيد العالم، وهي تحيل ما لم يكن حتى عهد قريب غير توحيد للأسواق الاقتصادية والمالية إلى عولمة حقيقية سياسية وثقافية تطاول أمسّ الدوائر صلة بالخصوصيات. على أن هذا المساق لا يخلو من أسباب لبعث القلق الشديد في النفوس.

العولمة والهيمنة: إذا صح أن العولمة تفتح منافذ لا ريب فيها أمام ممارسة حريات جديدة، فمن الصحيح أيضاً - أو أن هذا، في الأقل، ما يراه شطر كبير من جماعة الأمم - أن العولمة تعبر عن نفسها بصيغة الهيمنة. وهذه هيمنة لبعض القوى على الموارد الحقوقية وعلى إنشاء المعايير والشرعية. وهي أيضاً هيمنة لبعض الأقوياء (من ذوي الفعل في المجالين العام والخاص) على صوغ المخيلات في قالب واحد وعلى الترويج لأساليب العيش والسلوك والاستهلاك. وأما البديل الذي يسوغ لحوار الثقافات أن يقترحه، في وجه شطط هذه صفته، فإن له أن يقربنا من صياغة مدونة معيارية دولية ترسى لبناتها بالتوافق، مؤسسة على القيم العامة التي تلازمها جميعاً ملازمة حرة، وأظهرها احترام الشخص الإنساني. وفي طليعة تلك القيم التي نريدها ناظمة للحياة الدولية، تقع تلك التي كرّسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتلك المتعلقة بالحقوق الثابتة للشعوب. ويسعى هذا البديل الى اجتناب الانتقائية في قراءة ما لأعضاء الجماعتين الفرنكوفونية والدولية من حقوق وما عليهم من واجبات، وهي انتقائية عانت منها ما يكفي شعوب كثيرة بينها، على الأخص، شعوب الشرق الأوسط. ويريد هذا البديل أيضاً أن يبني ساحات جديدة للتشاور العالمي وأن يوطد أركان ما هو قائم منها. أي ان حوار الثقافات يبتغي في هذا الزمن الموسوم بسلطات الشبكات أن يحل الديموقراطية في قلب العولمة قبل أن تتمكن العولمة من إفساد الديموقراطية.

العولمة وانبعاث العصبيات: لقد أخلت الحرب الباردة المجال لعالم شهد احتداماً وتكاثراً لنزاعات جديدة تتخذ ساحات لها، في معظم الحالات، كسور الدول أو دواخل المجتمعات. وإذا برزت أطراف هذه النزاعات في قيافة الهويات: أكثرها تشنجاً وأشدها نبذاً للغير، فإنهم أحالوا كلاً من ثقافاتهم إلى موئل للأذية

ولتوليد العنف. وفي هذا السياق، وجد بعض الكتّاب رضا في التنبؤ بحلول عالم تمزقه «حرب الثقافات» أو يحطمه «صدام المدنيات». فيتعين على الجماعة التي إليها ننتمي أن تأخذ نفسها بالدفاع عن مقاربة منفتحة ومتعددة المداخل للثقافة وللمدنيات، يحدوها في ذلك الأمل بتكذيب هؤلاء وإثبات الخواء الملازم لعرافتهم، وهي عرافة غير خفية الانتساب إلى حرب الأمس الباردة، وقد ترجمت إلى اللغة «الثقافوية». من جهة أخرى، تحمل الموجات الواسعة المتتالية من الهجرات عبر الدول عوامل تباين متنوعة تغذي التوتر المتصل بالهويات. ان خصوصيات الوافدين الجدد تندرج إلى حدود مختلفة وبمقادير متفاوتة من التوفيق في المجالات التي تنزل فيها، ولكن القطيعة تبقى ممكنة في كل آن. لذا كان الالتزام الثابت بالحوار قميناً وحده، في عهد «نرجسية الفوارق الصغيرة»، بوضع المعالم لمجتمع دولي لا تتنابذ فيه الهويات - وهي عديدة حتى في الفرد الواحد - بل تتكامل، وتتغذى فيه الثقافات والحضارات بعضها من بعض غير آبهة لما بينها من خطوط الفصل.

العولمة والمسؤولية: في موازاة ما نشهده من التحول المتدرج لمقياسي المسافة والوقت، ومن التوحيد الذي تخضع له قواعد التعامل، ومن الخضوع المتزايد الذي يضطر إليه الفاعلون على الساحة الدولية لإلزامات ذات صفة جامعة، نقع على عولمة للرهانات واتساع للأخطار إلى مساحة الكرة، ومع الأخطار ما يتوجب جبهَه من تحديات. والأمثلة القريبة العهد منا كثيرة: من الهموم المتصلة بالتوازن البيئي أو بعالم الحياة أو بقواعد السلوك المتعلقة بالحياة، إلى تيارات الهجرة فإلى الإيدز والأوبئة الكبرى، وإلى الأمن واتقاء الجريمة المنظمة، وكلها تؤكد كل يوم بطلان الزعم أن لكل أن يكتفي بالقول «يا رب! نفسي!» وإذا كانت شريعة العالم الجديد لم تأت بعد على السيادة كلياً، فإنها تبدو متجهة اتجاهاً متنامياً نحو فرض عالم تسوده الشراكة في المسؤولية.

ذاك هو المستوى الذي يترتب أن تقف عليه مرجعية لها شأن هذه المرجعية لتجعل من نفسها منادياً، في وسط مراجع تعاون أخرى بين الحكومات، بتعاون دولي أوثق عرى وبتضامن بين الشعوب أوسع نطاقاً وبتنظيم للمؤسسات أوفر فاعلية، ولتجرد نفسها محامياً عن هذه الضرورات كلها في مواجهة ظواهر تضع على المحك مستقبل الكرة والجنس البشري برمتهما. ففي زمن أصبح فيه التدبير

المشتمل على الكوكب موضوعاً تعبأ له الطاقات وطموحاً مشروعاً. يتقدم «حوار الثقافات» على أنه واحد من المقومات الأساسية لتعدد أطراف مجدد يراعي أقل الأعضاء حصانة في جماعة الأمم، حافظاً حقهم في التضامن. وعلى أنه ضامن لإدارة أنجع للخيرات المشتركة بين سائر البشر.

حوار الثقافات: البعد الاقتصادي

ليست العولمة سمة مميزة للنظام الدولي الجديد في صيغته السياسية وحسب، وإنما هي أيضاً (بل الراجح أنها على الأخص) المكون الأساسي لاقتصاد اليوم. فمن فورية الاعلام إلى زوال الفواصل بين الأسواق إلى انتفاء الصفة المؤسسية عن المتعاملين إلى تحلل إواليات التدخل من القواعد الناظمة إلى اشتمال دائرة التجارة المالية على الكوكب إلى توحيد أنماط الاستهلاك... لا تنجو دينامية التطور الجاري من تحريك مخاوف كثيرة.

الثقافة والإنماء: تبعاً للانتشار المتسارع الذي تعرفه النماذج الثقافية والظواهر الاجتماعية فوق سطح الكرة، راحت الصلة بين الثقافة والانماء تصير، على نحو متزايد، حاسمة الأهمية. ولقد كان يجوز الظن أن هذه الصلة ستكون صلة نبذ متبادل، وأن الإنماء سيكون مدعواً، في عهد العولمة، إلى الامتثال بالتدريج لنموذج ثقافي مسيطر هو ذاك الموافق للقالب الوحيد المعتمد أي لقالب الرأسمالية الليبرالية. غير أن الدعوة إلى تذويب الثقافات المحلية، الهامشية أو الناجية من الاندثار في الورشة الكبرى المقامة لحداثة متسلطة وتقدم محتوم وللنمو الاقتصادي، إنما هي دعوة فات أوانها. ولا نرى الثقافة والانماء يتنافيان بل هما يتساندان. وذاك، أولاً، لأن تماسك الثقافات المحلية وتطورها المنسجم يسهمان في توطيد الشعور بالثقة وبالاستقلال عند الأعضاء في الجماعة ويزيدان بالتالي من الإنتاجية ومن القدرة على الإبداع والتجديد. وذاك، ثانياً، لأن رأس المال الثقافي، شأنه في ذلك شأن غيره من عوامل الإنتاج، إنما هو مورد داخل في مساق النمو الاقتصادي. ولأن الثقافة قطاع منتج ينشأ منه دخل ووظائف. فالترحاب المنتشر الذي تحظى به اليوم «أنغام العالم» والنصيب المتزايد الذي يمثله من تكوين الدخل القومي لأقطار كثيرة كل من السياحة الثقافية، وحتى سياحة اللهو، وكذلك ترميم المساكن التقليدية والعودة إلى اعتمادها إنما يقدم

برهاناً جلياً على ذلك. والمؤكد أن علينا التنديد ها هنا بالنزعة التي لاتزال فاعلة نحو النزول بـ«الثقافات المحيطية» إلى مستوى «المعازل الثقافية» التي تحشر فيها عادات وتقاليد آيلة إلى الانقراض. هكذا يفضي بنا ما ينطوي عليه من مفارقات هذا «الاقتصاد - العالم» الذي نشهد مخاضه إلى الإشاحة، دفعة واحدة، عن المقاربتين «الثقافوية» و«الإنتاجوية» لنحل محلهما نظرة أقرب إلى مبدأ التكامل. فبقدر ما تكون الثقافات المجددة النشاط في حال تبادل وحوار يكون «الإنماء معاً» أمراً متاحاً في الواقع، ينتهي إلى استئناف قابل للدوام ومنصف للنمو العالمي.

المواد الثقافية ومقاييس المنطق التجاري: تنحو غلبة النموذج الرأسمالي وتقبل قوانين السوق بصفتها المعيار المسيطر نحو جنوح متزايد إلى إخضاع المواد الثقافية إنتاجاً وتداولاً، بل وحفظاً أيضاً، للمنطق نفسه. وهو جنوح ينطوي على نسيان لواقعة أساسية: ألا وهي أن الثقافة مكوّن لا يمكن إغفاله لتحديد الذات ومركب رئيس للتوصل إلى الآخر ومحاورته. وهي آلة علاقتنا بالعالم، ولكنها أيضاً آلة علاقتنا بما يتجاوز العالم ويمنحه معنى. وهي، لكونها هذا كله في آن ولأنها تنحو نحو اللامادي واللازمني، لا يسعها أن ترد إلى مجرد سلعة تخضع لنواميس العرض والطلب ويضحى بها على مذبح الميزات التفاضلية. ولقد أظهرت اللقاءات الدولية، من الصياغات الأولى لـ«الاتفاق العام على التعرفات والتجارة» «GATT» إلى قمة سياتل، ما ينطوي عليه من جنوح إلى فقدان الزمام ووضع المواد الثقافية على سوية غيرها من المواد الاستهلاكية. فالمجازفة، على هذا الصعيد، وبخاصة ما اتصل منها بأقل الأقطار تجهيزاً بوسائل المنافسة، إنما هي مجازفة مزدوجة. إذ هي تنطوي، أولاً، على احتمال رؤية المنتجات الثقافية المحلية وقد غرقت تحت مد المنتجات الثقافية الأجنبية الحائزة ميزات جوهرية على مستويي الصنعة والترويج. وهي تنطوي، ثانياً، على احتمال رؤية الثقافات المحلية وقد استبعدت من مجالات الإعلام وتظهير القيمة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. فإذا نحن أشحنا عن هذه المجازفة ولم نتخذ التدابير المناسبة لدرء عواقبها، فإننا نكون قد رهنا الثقافة سلفاً بداروينية الصناعات الثقافية. هذا يقتضي أن تبقى اليقظة تامة بشأن هذه المسألة على كل المستويات ولدى جميع المراجع التي يحتمل أن تكون معنية بمناقشتها. فبمقدار ما يستبقى للموجودات الثقافية، في كل بلد أنتجت تحت سمائه في ما مضى، أو هو يؤويها اليوم، قيمة تقرّ لها بذاتها،

غير قابلة للرد إلى قيمتها التجارية، وبمقدار ما يقر بهذه القيمة كل بلد يستفيد. هو أيضاً، من تلك الموجودات على نحو غير مباشر وغير فوري بالضرورة، تكون الخيرات التي يضمها كل من مجتمعاتنا متجهة نحو التحول غداً إلى تراث مشترك للإنسانية.

فجوة ثقافية جديدة: إن ما نشهده من تسريع وتكثيف لما تجره العولمة من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية، لايزال يزيد هوة التفاوت عمقاً بين شمال الكرة وجنوبها. هكذا تتأسس سوق دولية جديدة للعمل تجذب نحو أكثر الاقتصادات آخذة بناصية التجديد كفاءات أعدت في أقل الأقطار تقدماً. وتقلل هجرة الأدمغة هذه من حظوظ الأقطار المشار إليها في اللحاق بالركب. ولا يخلو من مفارقة أن نلاحظ كون جانب معتبر من ازدهار «الاقتصاد الجديد» يعتمد على الكفاءات القادمة من مناطق هي أكثر مناطق الكرة فقرا. ولقد أدى إحلال التكنولوجيات الجديدة محل القلب من اقتصاديات البلدان المتقدمة وتخطي العصر الصناعي نحو ثورة مناطها المعلومات، إلى توسيع وجوه التفاوت في داخل المجتمعات المتقدمة أيضاً، وإلى تهديد البعض من مكاسبها أحياناً. ففي عالم تنحو فيه الثروة نحو التركز حول «اقتصاد المعرفة»، سيغدو التفاوت الجديد هو ذاك الذي يتواجه عند حديه أولئك الذين يجدون - لدواع بعضها اقتصادي ولكن بعضها ثقافي وتربوي أيضاً - سبيلاً إلى تكنولوجيا المعلومات، وأولئك الذين سد دونهم مثل هذا السبيل. وسيزداد التفاوت الجديد ميلاً إلى المواجهة ما بين القابضين على مفاتيح المعرفة وبين المجردين منها. وسيكون على النضال ضد صور الفقر الجديدة هذه، لا أن يفتح منفذاً إلى الرساميل، بل أن يشق سبيله إلى فهم صورة العالم المعقدة، وإلى عقل المزاوجات والملاقحات التي تصنع هويات هذا الزمن. لذا كان تيسير دورة المعلومات ورفع الحواجز ما بين فروع المعرفة وتشجيع التآزر ما بين المنظومات العلمية والمقاربات المتعددة المداخل إليها وتعزيز التوافق ما بين الثقافات، من الأمور التي لا تقل ضرورة للسلم الاجتماعي عن عطاءات أكثر الدول إغداقاً لأصناف العناية بمواطنيها. غير أن هذا التوزيع الجديد للموارد الفكرية إنما يتوجب التفكير فيه على نطاق الكرة، وهو ما يردنا إلى تعدد الأطراف المجدد الذي مضى ذكره.

هكذا فإن الفرنكوفونية، إذ تسهم في إرساء شرعية الحوار وضرورته، سواء

بين الثقافات أم بين المجتمعات. وفي داخل كل من هذه وتلك أيضاً. إنما ترمي إلى ترسيخ حق جديد هو الحق في الحداثة الديموقراطية. وهي حداثة تتجاوز دائرة التقنية البحتة لتعبّر عن بعد ثقافي مشتمل بدوره على تعدّد لهويات واضحة المعالم تتصالح في ذات كل منّ حملها دونما احتكاك أو تنازع. ولا يسع الحق المشار إليه أن يكون عاماً ما لم نتوصل إلى معالجات فاعلة لمخاطر التهميش والإخضاع، وهي المخاطر الكبرى التي ينطوي عليها التطبيق غير المقيد لقانون السوق ولمنطق القوة في العلاقات الدولية.

إن العيش سوية مع حفظ الفوارق بيننا (أو قل: إن عيش الفوارق التي بيننا سوية) ليرجح كونه واحداً من التحديات الكبرى التي سيواجهنا بها هذا القرن الذي ابتدأ. فهل سيقيض لنا أن نوفق ما بين مغامرة التقدم التكنولوجي الهائل بما تفتحه من آفاق لبزوغ عالم أفضل وبين المحافظة على الثراء الثقافي لكل من مجتمعاتنا؟ لقد وضعت الجماعة الفرنكوفونية، من حين إنشائها، نصب عينيها مهمة أن تحمل إلى الجوقة الثقافية العالمية موسيقى لغتها والثقافات التي شربت من ماء هذه اللغة. ولا بد للفرنكوفونية، إذا هي شاءت أن تأخذ جماعة بلدانها بناصية العولمة وتحتل المكانة العائدة إليها في حركة هذه الأخيرة، وأن يعزز خير العولمة ويتقي شرّها، أن تمهد السبيل إلى «حوار الثقافات» وأن تدافع عنه. فعندنا أن تلك ورشة للحاضر ولكنها، على الأخص، ورشة للمستقبل تنطوي على وقائع ثقافية واجتماعية مستوجبة التفحّص والفهم والتوضيح وعلى خط للسلوك يجب لزومه وعلى مرمى استراتيجي يتعين بلوغه. وذاك أن الحوار الذي يأبى أن يوضع لسيرته حد، إنما يبدأ من الرغبة في التعارف ليثمر أنواعاً شتى دائمة التجدد من المحالفات. فعسى أن نحسن من اضطلاعنا بمسؤولية التنوع الثقافي عند كل منا ليصير هذا التنوع أكثر إبداعاً وليتخذ مكانه في بستان الفرنكوفونية المشترك وفي عالم الغد الذي نكون قد أسهمنا في صنعه بنصيبنا التام وبلا تحفظ.

سبل الحوار:

مقترحات برنامجية

تنتمي اقتراحات المشاريع التالية إلى منطق «حوار الثقافات» بقدر ما تحاول أن تنشئ، حول مشاريع مشتركة ما بين الأقطار المعنية، تعاوناً يجمع وسائط مختلفة

ووسائل تعبير متنوعة ولغات لها من الكثرة ما لتلك التي يضمها المجال الفرنكوفوني.

١ - مبادلات وأسفار

المراد إدخال أوسع مروحة ممكنة من القطاعات الاجتماعية في هذا الحوار. هكذا يفترض تطوير برامج للتبادل وشبكات للسياحة الثقافية ما بين الجامعيين وأعضاء الرابطات المكونة للمجتمع المدني، ما من شأنه أن يشجع مشاركة الشباب والنساء، على سبيل المثال، في هذه الورشة. ويجب إنشاء شبكة دائمة تصل ما بين التلامذة والجامعيين الفرنكوفونيين ويوضع بتصرفها منبر للمدارس وللجامعات.

٢ - التعليم البينثقافي، التعدد اللغوي، الترجمات ومشاريع النشر

يجب أن يكون تعزيز الألفة لمختلف المنتجات والإبداعات الثقافية في العالم الفرنكوفوني جزءاً من برنامج التعليم، في النطاق الأدبي، على الخصوص. والحال أنه إذا صح وجود ترجمات وفيرة لكبريات الآثار الأدبية الفرنسية إلى لغات أخرى، فإن ترجمات الأعمال المعاصرة في البلاد الفرنكوفونية إلى الفرنسية أو إلى لغات أخرى مستعملة في البلاد الفرنكوفونية تبقى، في المقابل، أندر بكثير.

٣ - تظاهرات ذات موضوع موحد

حول محاور موضوعية ذات أهمية مشتركة ما بين البلدان الأعضاء، يمكن لأنواع التعبير المختلفة، الفنية والثقافية، أن تقدم نفسها كل في لغته (مثلاً: تقدم أفلام ومسرحيات ولوحات ونصوص أدبية وأغان وأعمال موسيقية أنتجتها البلدان الأعضاء في لغاتها لتمثل العنصرية وكره الأجانب واللحظات الكبرى لانتصار الديموقراطية أو للمكتسبات الاجتماعية أو للحرية، الخ).

٤ - تكنولوجيات الإعلام للجميع

يبدو الانتشار في الفضاء الافتراضي مهمة ملحة تقع على الجماعة الفرنكوفونية، لا بصفتها مستخدمة لجادات المعلومات وحسب، بل أيضاً بصفتها منتجة لمواقع ذات منفعة عامة. على هذا المستوى، يحسن التفكير بأن تمول الجماعة الفرنكوفونية، بعد مباراة عامة تتقدم إليها «خطط أعمال busines plans» لإنشاء بوابة start-up أو أكثر إلى الشبكة. ويمكن أن تكون البوابات الأولى مكرسة لخدمات الترجمة من الفرنسية إلى لغات البلدان الفرنكوفونية ومن هذه اللغات الاخيرة إلى الفرنسية.

٥ - أدوات الملاحظة

في إطار اتفاق بين الدول الأعضاء، يمكن االتفكير بإنشاء مرقب للثقافات وللحوار بين الثقافات، بحيث يكون نوعاً من مركز للأبحاث يجمع ما بين مقاربات علمية مختلفة ويعنى بمتابعة النشاطات ذات الانتماء الثقافي المتعددة وبتقويمها.

٦ - دعم الانتاج الثقافي

تشكو أقل البلدان الفرنكوفونية تقدماً غياباً فاقعاً للمنافذ إلى موارد الإنتاج في المجالات الثقافية ذات الكلفة المرتفعة (السينما، الوسائط المتعددة، التلفزيون، إلخ). في هذا الصدد، نوصي بإنشاء مجلس فني يوضع بتصرفه صندوق دعم للإبداع يفيد منه بالأولوية (ان لم يكن حصراً) المبدعون في أقطار الجنوب.

٧ - حماية الإنتاج الثقافي

في إطار الجهود التي تبذلها جماعة الأمم لإيجاد آليات قانونية فعالة، يبدو ضرورياً أن تبذل الجماعة الفرنكوفونية جهدها لتحقيق الانسجام ما بين مواقف أعضائها في موضوع الملكية الفكرية.

من المستحسن، أخيراً، أن يبحث في إنشاء إطار دائم للتشاور ما بين الديبلوماسيين والعاملين الفرنكوفونيين في الثقافة لتطبيق ما سبق ذكره ومتابعته في عمل المنظمات الدولية.

BEYOND BANKING, PEOPLE

Banque Saradar, your Account Officer is ready to assist you at all times
d to help you determine your needs and respond to them.
gether, you will build a strong relationship based on confidentiality, professionalism and most of all, trust.
icked by a strong team of specialists, your Account Officer can offer you
iovative and tailor-made solutions in the following areas :

Private Banking

alth Management
ite Planning
rnational Brokerage
d & Structured Investments
al & Real Estate Advisory services

Investment Banking

LA FINANCIERE SARADAR S.A.L.

Corporate Finance
Mergers & Acquisitions
Debt and Equity Issuance
Corporate Governance
Legal Issues
Shareholder Issues

CORPORATE BANKING

Commercial Loans
Project Financing
International Trade Operations
Treasury Management
Restructuring of Debt

Banque Saradar, sal.

les Malek Avenue Achrafieh Tel: 01.215493/4 Fax: 01.200265 e-mail: saradar@saradar.com.lb www.saradar.com.lb

الفرنكوفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات

د. زهيدة درويش - جبور*

في اللفظة والمفهوم

تشير لفظة "الفرنكوفونية" في المعجم الى النطق باللغة الفرنسية. الا ان هذا المعنى فيه من التبسيط ما يجعله غير صالح للدلالة على مضمون اللفظة كما يتجسد في الواقع والممارسة. ذلك ان المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية والدور الذي تلعبه في اماكن تواجدها على مساحة الكرة الأرضية يختلف من بلد لآخر. فهي لغة أمّ في فرنسا وكندا وجزء من سويسرا وفي بلجيكا، وهي لغة رسمية في بعض بلدان أفريقيا حيث دخلت مع الاستعمار الفرنسي وتجذرت لتصبح لغة تواصل بين القبائل التي لا تملك الا لغات محكية شديدة التنوع والاختلاف؛ وهي لغة أجنبية في بعض بلدان العالم العربي، سوريا مثلا، ولغة ثانية تتفتح الى جانب العربية بانسجام كما في المغرب، أو تدخل في علاقة صدامية معها كما في الجزائر. أما في لبنان فتبدو المسألة أكثر تعقيداً. وذلك يعود لعدة أسباب منها ان حرية التعليم قد حتمت تنوعا في مناهج التعليم بين المؤسسات التربوية المختلفة، اضافةً الى تفاوت في المستوى بين المدارس الرسمية والخاصة. فمن جهة، هناك أغلبية ساحقة من المدارس تعتمد اللغة الفرنسية كلغة ثانية وكلغة تعليم، بينما تُعتمد اللغة الانكليزية في عدد محدود نسبياً من المدارس. ومن جهة أخرى، تولي المدارس الخاصة عناية ملحوظة باللغة الفرنسية لا

(*) *أستاذة في الجامعة اللبنانية*

تتوفر غالبا في المدارس الرسمية. وقد نتج عن ذلك شيء من الفوضى في تحديد دور اللغة الفرنسية ومكانتها. فهي لغة ثانية لفئة من اللبنانيين، وهي لغة أجنبية أولى لفئة أخرى، ولغة أجنبية ثانية لفريق ثالث. الى هذا العامل المتعلق بالنظام التعليمي، هناك عامل اجتماعي يحدد العلاقة باللغة الفرنسية. فلطالما بقيت هذه اللغة امتيازاً لطبقة ميسورة أو لمجموعة يسهل عليها ارسال أبنائها الى مدارس الإرساليات الأجنبية، فأصبحت بذلك عنصر تمايز طبقي مما جعلها موضوع رفض من قبل الحركات الطلابية المطالبة بالتعريب في الستينات، من جهة، ولغة تمايز فرضت نفسها في بعض الصالونات البيروتية، من جهة أخرى. كذلك يختلف استعمال اللغة الفرنسية بين المناطق: فهي مثلا لغة أمّ في بعض الجبل وفي بعض أحياء العاصمة، بينما تبقى لغة أجنبية في عكار والهرمل والجنوب. واذا أضفنا الى ذلك البعد الإيديولوجي الذي ارتبط باستعمال الفرنسية في بعض الأوساط إبّان الانتداب الفرنسي، والذي يقترن برفض العروبة وبالتبعية لفرنسا عاصمة الكاثوليكية. لتبين لنا مدى الإشكالات المرتبطة باستعمال هذه اللغة وبدلالة لفظة الفرنكوفونية. كما يتضح مما تقدم ان المعنى المعجمي لهذه اللفظة لا يصلح للتعبير عن التوجه الذي على أساسه تشكلت المنظمات الفرنكوفونية المختلفة وهي قد انطلقت تباعا منذ الستينات. ويُعتبر الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، وهو شاعر باللغة الفرنسية، الرجل المؤسس لمفهوم الفرنكوفونية بمعناه الحديث كما حدده في مؤتمر القمة الفرنكوفونية المنعقد في بانغي سنة ١٩٦٢ حيث قال: "الفرنكفونية ثقافة تتجاوز مجرد النطق باللغة الفرنسية لتصبح وسيلة تعتمدها الشعوب الناطقة بهذه اللغة لتشارك في صنع ثقافة انسانية ترتكز على مجموعة من القيم المشتركة". وتتلخص هذه القيم بالعدالة والحرية والمساواة التي قامت عليها الثورة الفرنسية والتي شكلت جوهر الفكر الفرنسي منذ القرن الثامن عشر. ولعل الأهم في هذا التعريف هو الفصل بين السياسة والثقافة. فقد يكون الإيمان بالقيم التي تحملها اللغة الفرنسية هو نفسه ما يحمل الى العداء لفرنسا ولسياستها. كما حصل في الجزائر حيث رفع لواء الثورة على المستعمر الفرنسي جيل من الكتاب الذين نهلوا العلم في المدارس الفرنسية، وتأثروا بمثقفي فرنسا من أدباء وفلاسفة. وعبروا عن عدائهم لسياستها الاستعمارية بلغة المستعمر نفسها. تقودنا هذه المفارقة الى الإشارة الى الفجوة التي تكبر حينا

وتتقلص حينا آخر بين ما يبنيه الفكر وما يمارسه أهل السياسة وأصحاب القرار.

وإذا كانت الفرنكوفونية قاسما مشتركا بين الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية، ووسيلة تواصل حضاري بينها على اختلاف الثقافات واللغات الأمّ فهي تأخذ في عصر العولمة أهمية كبيرة شرط أن تغتني ببعد سياسي واقتصادي يقوم على التعاون المتبادل مما يجعل من مجموعة الدول الفرنكوفونية قوة تحد من تسلط وهيمنة قطب واحد يتحكم بمقادير العالم. وهذا ما عبرت عنه "وثيقة الفرنكوفونية" التي تأسست عليها الوكالة الفرنكوفونية للتعاون الثقافي والتكنولوجي في آذار ١٩٧٠، وقد جاء فيها: "تهدف الفرنكوفونية الى إرساء ونشر قيم الديموقراطية، والى السعي لتجنب الصراعات والى تعزيز سلطة دولة القانون وحماية حقوق الإنسان: كما تعمل على تفعيل الحوار بين الثقافات والحضارات وعلى تقارب الشعوب وتعريفها بعضها بالبعض الآخر وتدعيم التعاون بينها عن طريق مبادرات متعددة الأطراف تهدف الى تشجيع النمو الاقتصادي. تحترم الفرنكوفونية سيادة الدول ولغاتها وثقافاتها وتلتزم الحياد الكامل في المسائل السياسية الداخلية".

الفرنكوفونية في لبنان

يعود تاريخ اللغة الفرنسية في لبنان الى القرن الثامن عشر حيث بدأ انتشار مدارس الإرساليات الأجنبية في بيروت والجبل خصوصاً. وقد ساهمت هذه المدارس في اعداد نخبة ثقافية كان لها أن تلعب دورا كبيرا على الساحة السياسية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. في هذه الفترة كانت الامبراطورية العثمانية قد بدأت بالتفكك بينما الغرب ينتظر الفرصة المؤاتية لينقض على "الجسم المريض" كما هو معروف. وقد انتبهت الى هذه الحقيقة نخبة من المثقفين اللبنانيين الذين استقروا في فرنسا هربا من الحكم العثماني فراحوا ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية ويطلبون الدعم والمساعدة من فرنسا "حامية الحريات" ووريثة عصر الأنوار. في عداد هذه النخبة كتاب وشعراء احتفظوا بمكانة بارزة في تاريخ الأدب اللبناني المكتوب بالفرنسية، نذكر منهم شكري غانم ونجيب عازوري الذي كان من أوائل المبشرين بفكرة القومية العربية في كتابه المنشور بالفرنسية سنة ١٩٠٥ تحت عنوان "يقظة

الأمة العربية". أما شكري غانم فقد اشتهر الى جانب كتاباته السياسية والشعرية بمسرحية قدمها على مسرح الأوديون في باريس سنة ١٩١٠ لقيت نجاحا كبيرا واعتبرت بمثابة بيان ثوري عربي لما تضمنته من دعوة للشعوب العربية كي تنتفض على السلطة العثمانية وتحصل على الاستقلال. تحمل المسرحية اسم بطل المعلقة الشهير "عنتر" عنوانا لها، وقد جعل الكاتب من عبلة رمزا للحرية المنشودة وجسد في شخصية عنتر تمرد الشعب العربي واستعداده للتضحية والموت في سبيلها. كانت الكتابة باللغة الفرنسية في هذه المرحلة وسيلة للتعبير عن الفكر القومي وللدفاع عن حق العرب بالاستقلال والسيادة. لكن مع سقوط الامبراطورية العثمانية وفي ظل عهد الانتداب طرأ تحول جذري على هذا الواقع تحت تأثير الظروف السياسية. فقد كان للثورة العربية الكبرى أثرها السلبي في نفوس بعض اللبنانيين الذين استشعروا خوفا من هيمنة عروبة حمل لواءها جيش الشريف حسين القادم من الحجاز، فانحازوا الى فرنسا وانكفأوا على خصوصيتهم مؤكدين على تمايز لبنان واختلافه عن محيطه العربي. وعندما أعلنت دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ تبلورت هذه النزعة وعبرت عن نفسها في "المجلة الفينيقية" التي كان يصدرها بالفرنسية الشاعر شارل قرم أحد منظري القومية الفينيقية. وقد تحلق حوله عدد من الشعراء والأدباء ممن توسلوا الفرنسية ليتغنوا بالانتماء الى فينيقيا كبديل عن الهوية العربية. ولا يتسع المجال هنا لإبراز المغالطات التاريخية التي وقع فيها هؤلاء، إنما القصد تبيان التحول الذي طرأ على مدلول الكتابة باللغة الفرنسية وعلى مفهوم الفرنكوفونية التي اقترنت مذذاك بالتبعية لفرنسا خاصة وللغرب عامة، وبالعداء للعروبة والإسلام. وقد استمر هذا الخلل بالعلاقة مع اللغة الفرنسية في أوساط واسعة عقودا عديدة ما بعد الاستقلال. ونتج عنه أزمة ثقة بالكاتب اللبناني الفرنكوفوني عبرت عنها الشاعرة ناديا تويني حيث تقول: "السؤال المطروح علينا دوما نحن الذين يكتبون الشعر باللغة الفرنسية في بلد ينتمي الى العالم العربي الفسيح الممتد من الخليج الى المحيط ويعتمد العربية لغة رسمية، هو التالي: هل أنتم شعراء لبنانيون حقا أم أنتم شعراء أجانب؟ وهو سؤال ذو بعد ثقافي وسياسي في آن. نحن متهمون بأننا نتاج جيل ترعرع تحت الاستعمار الفرنسي وبأننا صنيعة مدارس الإرساليات الأجنبية... لكننا نجيب على كل هذه التهم بأن اعتمادنا الفرنسية كلغة ابداع يعبر عن اختيار

واعٍ وحر. وأنه لا يعني قطعاً رفضنا لهويتنا اللبنانية والعربية، بل على العكس من ذلك، فنحن نسعى الى بلورة هذه الهوية والى التأكيد عليها وتفعيلها عن طريق التعبير عنها باللغة الفرنسية التي تؤمن لها وسيلة لتعرّف عن نفسها أمام الشعوب التي يجمعها عشق الكلمات ذاتها والتي تدخل في علاقة أخذ وعطاء هي في الواقع الغاية العميقة من كل ثقافة". ناديا تويني تنتمي الى جيل من الكتاب والشعراء والمفكرين الذين وإن توسلوا الفرنسية لغة ابداع، فهم يفخرون بانتمائهم الى الثقافة العربية الأمّ، والذين استطاعوا أن يحققوا في أدبهم وتجاربهم الإبداعية المختلفة ذاك اللقاء الخصب والواعد بين الشرق والغرب فغدوا سفراء لبنان والعروبة الى العالم. إن روايات كاتبة مثل أندريه شديد تتجذر في أرض مصر ولبنان وتكتمل بالتوق الى شمولية إنسانية تتخطى الحواجز بين البشر. أليس "الآخر أياً كان انتماؤه، كما تقول الكاتبة، اقرب الى الذات مما يظن حتى ولو كان غريباً"؟ أما أمين معلوف فقد استحق جائزة غونكور إثر صدور روايته صخرة طانيوس" الملتصقة بتاريخ المجتمع اللبناني في القرن التاسع عشر والتي اعتبرت تتويجاً لأعماله الروائية السابقة "ليون الأفريقي"، "سمرقند"، "قرن بعد بياتريس"، و"حديقة الأنوار" التي تدور أحداث معظمها في الشرق. ويقدم غسان فواز في روايته "الأنوات المتطايرة للحروب الضائعة" برهاناً على خطأ مقولة سائدة تجعل الكتابة الفرنسية مقترنة بالانتماء الى فئة اجتماعية أو الى طائفة أو الى ايديولوجيا معينة: فالكاتب يساري، عروبي النزعة، ومن المنتصرين للقضية الفلسطينية. كل ذلك يشير الى انعتاق مفهوم الفرنكوفونية منذ السبعينيات من الأطر الضيقة التي طالما اختزلته، مما يفتح أمام اللغة الفرنسية مجالاً أوسع ويخولها أن تطال جمهورا أكبر فيصبح دورها أكثر فاعلية في رفد الثقافة العربية وإغنائها. وقد انعكس هذا التغيير إيجاباً على الانتاج الأدبي باللغة الفرنسية سواء على ساحة الكتابة المسرحية أو الروائية أو الشعرية. فقد شهدت بيروت حركة مسرحية مهمة قام بها شبان ناشطون معظمهم من طلاب المعهد المسرحي في "مدرسة الآداب العليا" والذين لمعت أسماؤهم في ما بعد بينهم غبريال بستاني وجلال خوري وروجيه عساف وجان-ماري مشاقة: معظمهم كان من المنتمين للفكر اليساري ومن المدافعين عن قضية العرب الأساس، أي القضية الفلسطينية. فعلى إثر هزيمة العرب وسقوط القدس سنة ١٩٦٧ قدم غبريال بستاني على خشبة

مسرح بيروت مسرحية لقيت نجاحا باهرا لما فيها من تعبير صادق عن الزلزال الذي أحدثته النكسة في أوساط المثقفين وعن الأزمة الفكرية والعقائدية التي نتجت عنها بعد أن سقطت الآمال الكبيرة التي غذتها الأنظمة: تحمل المسرحية عنوان "علاء الدين في الذاكرة" ولعلها كانت إيذاناً بولادة الكفاح المسلح الفلسطيني، إذ أن بطلها يعلن في المشهد الختامي اختياره السلاح كوسيلة وحيدة للخلاص. لا شك أن هذا المناخ يختلف اختلافا جذرياً عن ذلك الذي يسود في مسرح جورج شحادة، مؤسس المسرح اللبناني باللغة الفرنسية في الخمسينيات؛ وذلك يعود الى اختلاف الخلفية الإيديولوجية بين المؤسس والجيل اللاحق، ولعل في ذلك ما يفسر أن شحادة، على الرغم من تشجيعه الكبير للمعهد المسرحي في "مدرسة الآداب العليا" التي تولى رئاستها لفترة من الزمن، لم يكن يرغب في أن يقوم طلاب المعهد وخريجوه في اخراج مسرحياته، بل على العكس كان يدفعهم باتجاه الكتاب الطليعيين في فرنسا، بيكيت وأداموف ويونيسكو. وإذا كانت الحركة المسرحية باللغة الفرنسية قد بلغت أوجها في السبعينيات، فقد اضمحلت خلال الحرب اللبنانية حيث انتقل عدد من الكتاب الى فرنسا فاستقروا فيها وأنتجوا دون أن يأخذوا حظهم من الاهتمام بسبب موقف لامبالٍ في أكثر الأحيان من النقد الفرنسي إزاء ما ينتجه غير الفرنسيين، لكن هذه مسألة سنعود إليها لاحقاً. في المقابل، نلاحظ في الفترة الأخيرة نجاحاً يحصده كتاب شباب في كندا، أمثال وجدي معوض وعبله فرهود.

وإذا كانت الحرب غير مؤاتية للإنتاج المسرحي، فإنها على العكس قد أخصبت الكتابة الروائية والشعرية. فقد شهدت ساحة الرواية منذ الثمانينات إنتاجاً غزيراً باللغة الفرنسية وبرزت أسماء عدة بينها فينوس خوري-غاتا، إيفلين عقاد، ليلى بركات، ديزيريه عزيز، ألكسندر نجار، أمين معلوف، غسان فواز، جاكلين مسابكي. قاسم مشترك يجمع هؤلاء الكتاب: رفض الحرب، إعادة النظر بالواقع اللبناني، والإيمان بالإنسان كقيمة أساسية وبدور المثقف كداعية حوار ولقاء بين الشعوب والثقافات المختلفة. هذا في المضمون، أما من حيث الشكل فمن الملاحظ أن غالبية الروايات تبتعد عمّا يعرف في فرنسا ب"الرواية الحديثة" حيث يتعامل الروائي مع الشخصيات كمجرد دمى يفرغها من بعدها السيكولوجي في محاولة للتعبير عن هشاشة الوجود الإنساني. ولعل ذلك يعود الى أثر الثقافة العربية التي

تؤكد على البعد الروحاني للكائن البشري فتحميه من السقوط في العبثية. غير أن نشاط الحركة الروائية في الثمانينيات لا يمنعنا من تسليط الضوء على أحد رواد القصة اللبنانية بالفرنسية في الخمسينيات، وهو فرج الله حايك الكاتب غزير الانتاج المتجذّر في الريف اللبناني الذي خصّه بثلاثية شهيرة تحت عنوان "أبناء الأرض".

إذا كان فن الرواية وفن المسرح حديثي العهد في تاريخ الكتابة الأدبية باللغة الفرنسية في لبنان، فإن بدايات الكتابة الشعرية تعود الى أواخر القرن التاسع عشر. فالعرب ميالون بطبعهم الى الشعر بل لعله فطرة لديهم. لقد كتب اللبنانيون بالفرنسية أحاسيسهم الذاتية ومشاعرهم الوطنية وصاغوها في قصائد بقيت حتى الستينيات تستلهم شعراء الكلاسيكية أو الرومنطيقية في فرنسا. ولربما بقيت قيمة النتاج الشعري باللغة الفرنسية طيلة النصف الأول من القرن العشرين (ما خلا بعض الاستثناءات) محض تاريخية إذا ما اعتبرنا أن الشعر هو إعادة خلق للواقع، وأنه يقدم للقارىء عالما مغايرا لذلك الذي تقع عليه عينه، عالما يرى بالحدس فلا يكاد يُلمح حتي يختفي من جديد باعثاً متعة التخيل والاكتشاف. كان يجب انتظار الخمسينيات لتحمل الى الشعر رياح التغيير. وإذا كان جورج شحادة هو الوجه الأكثر تألقاً بين رواد الحداثة الشعرية بالفرنسية، غير أنه ينبغي ألاّ ننسى شاعراً كفؤاد أبي زيد الذي اعتمد قصيدة النثر منذ الأربعينيات، أو كفؤاد غبريال نفاع الذي انتهج الشعر درب كشف عن الحقيقة المختفية كالسر في الأعماق. ويمكن القول أن الكتابة الشعرية الحديثة باللغة الفرنسية تقع بمجملها في تيارين: الأول هو ما يعرف بشعر التجربة، ونجده في أعمال ناديا تويني، وفينوس خوري-غاتا وأندريه شديد. أما الثاني فتغلب عليه النزعة الفكرية، وتصبح فيه اللغة ذاتها مادة القصيدة. الى هذا التيار ينتمي شعر صلاح ستيتية وفؤاد غبريال نفاع وجاد حاتم. وعلى الرغم من غزارة الانتاج الأدبي باللغة الفرنسية فهو لا يزال يفتقد الى الجمهور العريض: لذلك يقتصر انتشاره على بعض الأوساط. من جهة أخرى، يصطدم هذا النتاج بمشكلة ضعف انتشاره في فرنسا فهو لا يطال إلا جمهوراً من المهتمين يصغر حجمه أو يكبر تبعاً للظروف الثقافية والسياسية. فمن الملاحظ مثلاً أن الاهتمام بالأدب اللبناني في فرنسا قد تزايد في العقدين الأخيرين بسبب رغبة القارىء الفرنسي في معرفة ما

يجري على الساحة اللبنانية وفي فهم هذا المجتمع الذي تمزقه الحرب الأهلية التي طغت صورتها في وسائل الإعلام الغربية. تقودنا هذه الملاحظة الى طرح مشكلة الأدب الفرنكوفوني بشكل عام وموقعه من الثقافة الفرنسية. لقد بقي هذا الأدب سواء كان نتاجا إفريقيا أو عربيا طيلة عقود عديدة هامشيا، وإذا حظي باهتمام ما فذلك باعتباره مرآة تعكس واقعا سياسيا أو اجتماعيا أو اتنولوجيا يسعى المهتمون في فرنسا لمعرفته، وليس لقيمته الفنية. وربما يفسر ذلك الإقبال الكبير نسبيا على ترجمة الرواية اللبنانية في فترة الحرب مما أتاح لبعض الروائيين ممن ليسوا بالضرورة الأفضل على المستوى الإبداعي فرصة الانتشار لدى القارىء الفرنسي. ولا تزال النظرة الفرنسية الى الانتاج الفرنكوفوني خاصة في جنوب الكرة الأرضية، نظرة فوقية، بينما يختلف الأمر عندما يتعلق بالنتاج الكندي أو السويسري أو الروسي مثلاً. دليلنا على ذلك أن كتّاباً مثل سيوران، وأداموف، ويونيسكو، وناتالي ساروت وكلهم غير فرنسيين قد كُرسوا كأعلام في تاريخ الأدب الفرنسي، بينما يبقى آخرون كبار من بلدان المشرق العربي، وعلى الرغم من الجوائز الأدبية التي تشهد لبراعتهم، في موقع الطارىء والغريب. لكن هذا الواقع قد بدأ يتغير في العقد الأخير من القرن العشرين حيث تشكلت قناعة لدى أهل السياسة والثقافة في فرنسا بأن مستقبل هذا البلد وثقافته مرتبط بما يمكن أن تقدمه الثقافة الفرنكوفونية على مساحة انتشارها الواسعة المتنوعة. لم تعد اليوم العلاقة بين الثقافة الفرنسية والثقافات الفرنكوفونية الأخرى علاقة المركز بالأطراف، بل تكاملية تقوم على الاحترام المتبادل. وقد نجد في صدور "مختارات من الأدب الفرنسي" التي جمعها جان دورمسون ونشرتها دار غاليمار العام المنصرم شاهدا على هذا التحول حيث تضمنت نصوصا لأعلام كبار من بلدان الفرنكوفونية بعضهم لبنانيون برزت أسماؤهم جنباً الى جنب مع كتاب فرنسيين لإسهامهم جميعا في بناء ثقافة التنوع ضمن الوحدة.

الفرنكوفونية في العالم العربي

إذا كانت علاقة اللبنانيين باللغة الفرنسية بشكل عام تتسم بالانسجام بحيث تشكل هذه اللغة وما تختزنه من فكر وثقافة ورؤى للعالم رافداً للهوية الثقافية. فإن الأمر مختلف في المغرب العربي وفي الجزائر على وجه الخصوص. وذلك

يعود بالطبع لأسباب تاريخية. فالوجود الفرنسي في لبنان كان مؤقتاً. ولم تكن فرنسا في نظر عدد كبير من اللبنانيين دولة محتلة، بينما عانى الجزائريون طيلة مئة وثلاثين عاماً من احتلال فعلي لأرضهم مارس خلاله المستعمر الفرنسي محاولات كثيرة لسلبهم هويتهم الثقافية ولطمس معالم شخصيتهم الوطنية، ففرض لغته على حساب اللغة العربية التي لم تصمد لولا ارتباطها بالعقيدة كونها لغة القرآن الكريم. ولعلنا نجد في ذلك تفسيراً مقنعاً لمفارقة يشهد لها الأدب الجزائري باللغة الفرنسية. فقد حاول الجيل الأول من الكتّاب أن يعبّر بالفرنسية عن سعيه لتثبيت الهوية الوطنية من خلال تصوير الحياة القبلية والعادات والتقاليد ومن خلال التعبير عن الحنين الى بساطة الحياة القروية في مواجهة إغراءات المدنية الحديثة القادمة مع المستعمر. أما الجيل الثاني فقد هيّأ بكتاباته للثورة الجزائرية الكبرى. إن رواية كاتب ياسين الشهيرة "نجمة" اعتُبرت الشرارة الأولى التي أطلقها قلم له فعل البندقية. ذلك أن كاتب ياسين وهو مؤسس الرواية الجزائرية المعاصرة "يكتب بالفرنسية ليقول أن الجزائر عربية" كما يصرّح في مقابلة صحفية، ويطلق الدعوة الى الانتفاضة ضد المستعمر. وقد بقيت العلاقة باللغة الفرنسية صدامية بعد الاستقلال حيث شهدت الجزائر حركة تعريب واسعة تعبر عن رغبة التحرر من الاستعمار الثقافي الذي فرضته اللغة الفرنسية المهيمنة. وقد نجد في نتاج الجيل الثالث من الكتّاب أثراً واضحاً لتلك العلاقة الصدامية يتجلى في الخصائص الأسلوبية نفسها حيث تطالعنا لغة قاسية فتصبح الكلمات كطلقات رشّاش ويأتي إيقاع الجمل عنيفاً، كأن الكتابة معركة وساحة قتال، بينما هي على العكس عند شاعر لبناني كصلاح ستيتية مثلاً. علاقة حب وفعل وصال مع لغة يجد فيها الكاتب مكاناً دافئاً حميماً. تبقى المرارة سمة أساس في الإنتاج الجزائري الفرنكوفوني المعاصر وهي تصدر عن وعي لأزمة شعب لم يستطع أن يبني هويته المنسجمة بعد رحيل المستعمر ولم يتصالح مع الآخر "الأجنبي-الفرنسي" الذي يشكّل في الوقت نفسه جزءاً من هويته فرضته حتمية التاريخ، وتهديداً لها. ولعلنا نجد في هذه الكلمات لرشيد بوجدرة شاهداً على ذلك: "بالنسبة لي، أنا الجزائري، ليست الفرنسية لغة اخترتها. بل هي التي اختارتني أو بالأحرى هي التي فرضت نفسها عليّ خلال قرون عديدة من الدم والدموع". ولا يسهم الواقع السياسي المعاصر في الجزائر في حلّ مشكلة

العلاقة مع اللغة الفرنسية، بل على العكس يبرز كعامل في تفاقمها. ففرنسا متهمة في نظر فريق من الجزائريين بتغذية النعرات الإثنية وبمحاولة تمزيق الجزائر التي وحدها بين دول المغرب العربي ترفض الانتماء الى مجموعة الدول الفرنكوفونية. إلا أنه لا بدّ من الإشارة هنا الى ظاهرة الأدب النسائي في الجزائر حيث العلاقة مع اللغة أكثر إيجابية باعتبارها تتيح للأديبة التعبير بحرية عما يجب أن يبقى في حيّز الصمت إن هي كتبت باللغة الأمّ. تعلن ميساء باي في أحد كتبها: "أنا لا أجد حرجاً في التعبير عن نفسي باللغة الفرنسية. المهم بالنسبة لي أنا المرأة التي تعيش في الجزائر أن أستطيع التعبير عن نفسي، وأن أستطيع قول ما يجب أن أقوله". أما مليكة مقدم فنراها تكتب في صحيفة لوموند: "ليست اللغة الفرنسية بالنسبة لي لغة أجنبية، لأنها لغة تختلج في جسدي، ولأن كلماتها الأليفة تفتش بلا كلل في ثنايا أفكاري وتصقل أحاسيسي. لست رهينة هذه اللغة... إنها أنا نفسي".

وتبدو العلاقة مع الثقافة واللغة الفرنسية في المغرب وفي تونس أقلّ تعقيداً وأكثر هدوءاً. وربما يعود ذلك الى أن هذين البلدين لم يعانيا كالجزائر من الاحتلال الفرنسي، وأن الحضور الفرنسي فيهما كان شبيهاً بما كان عليه في لبنان.

أما في مصر فقد دخلت اللغة الفرنسية مع حملة بونابرت عام ١٧٩٨ . وقد كان لهذه الحملة إضافة الى نتائجها السياسية والعسكرية انعكاسات ثقافية واجتماعية مهمة منها تشكل نخبة ثقافية أسهمت في ما بعد في إطلاق حركة النهضة العربية. وقد أصبحت اللغة الفرنسية تحت حكم محمد علي باشا منذ أوائل القرن التاسع عشر لغة المجتمع الراقي ولغة الأعمال والإدارة وكانت تعلم في المدارس الفرنسية التي انتشرت في القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية والتي كان لها دوراً كبيراً في اعداد النخبة الثقافية. ولعله من المفيد إيراد بعض الأرقام: ففي العام ١٨٧٨ كان في مصر ٥٣٧٠ مدرسة "كتّاب" و٣٧ مدرسة حكومية في مقابل ١٣٠ مدرسة أجنبية كانت تعلم باللغة الفرنسية. ولم تفقد اللغة الفرنسية مكانتها حتى في ظل الانتداب البريطاني الذي فُرض على مصر منذ العام ١٨٨٢ . ولا أدلّ على ذلك من أنه من أصل مجموع الدوريات الأجنبية التي كانت تصدر في القاهرة سنة ١٩٣٧ وعددها خمس وستون دورية، خمس وأربعون منها كانت

باللغة الفرنسية بينما بلغ عدد الدوريات باللغة العربية مئتان. وقد عرفت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين حركة ثقافية ناشطة باللغة الفرنسية حيث بلغ عدد الكتاب الفرنكوفونيون فيها في تلك الفترة ٣٠٠ كاتب في شتى المجالات الفكرية والأدبية والاقتصادية والسياسية. وقد بلغ النشاط الأدبي الفرنكوفوني أوجه بين ١٩٢٠ و ١٩٥٠ . لكن قيام الثورة سنة ١٩٥٢ وجه ضربة قاسية لهذه اللغة المرتبطة بالنظام القديم فانطفأ نجم الفرنكوفونية في مصر حيث أُممت المدارس الفرنسية بعد أزمة قناة السويس، وفرضت الدولة رقابة صارمة على المدارس الكاثوليكية التي لم تلبث أن أقفلت أبوابها، وتقلص تدريجياً دور اللغة الفرنسية بعد أن عُرّبت المناهج. نتيجة لذلك شهدت الخمسينيات هجرة عدد من الكتاب المصريين الى فرنسا حيث نشروا نتاجهم بالفرنسية منهم أعلام مثل جورج حنين، وألبير قصري، وجان منصور. إلا أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدا تحولاً في السياسة الثقافية والتعليمية في مصر حيث أنشأت في الإسكندرية الجامعة الفرنكوفونية وبدأت اللغة الفرنسية تعود تدريجياً الى مناهج التعليم المدرسي، ونشطت الحركة في أقسام اللغة الفرنسية وآدابها في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية.

يتضح مما تقدم أن الحضور الفرنكوفوني متفاوت بين دول العالم العربي وأنه قد خضع لتحولات كثيرة نسبة الى الحيز الذي احتلته اللغة الفرنسية عبر الفترات المتلاحقة في مجالات التعليم والانتاج الثقافي. لكن الفرنكوفونية بمعناها الجديد تتجاوز مجرد استعمال اللغة الفرنسية لتعبر عن قناعة راسخة بضرورة الحوار والتفاعل بين الثقافات المختلفة للشعوب التي تنطق بهذه اللغة، من أجل التوصل الى إقامة تعاون حقيقي في ما بينها. كيف تكون الفرنكوفونية ثقافة حوار في العالم العربي؟

الفرنكوفونية الجديدة: ثقافة حوار

أستعير من الوزير غسان سلامة جملة وردت في كلمة ألقاها في إحدى المناسبات الثقافية يرى فيها أن "الحوار شكل من أشكال الصراع، ذلك أن الحوار يتطلب أولاً أن نعترف بالآخر وهذا صراع مميت مع الذات لكي نعترف به". قد تصلح هذه الجملة لتختصر إشكالية العلاقات الثقافية بين فرنسا وبعض العالم

العربي ماضياً وحاضراً. إذ لطالما بقيت صورتها مقترنة بصورة الآخر أي الأجنبي الذي يهدد الهوية. من جهة ثانية، لطالما كانت النظرة الفرنسية الى العالم العربي استعلائية، استعمارية، يطغى عليها طابع الاستشراق بمعناه السلبي أي وضع العالم العربي في مرتبة دونية كونه ينتمي للشرق أي كونه نقيضا جذريا للغرب في سياق المنطق الاستشراقي التقليدي. إلا أن الثلث الأخير من القرن العشرين يشهد تحولاً متبادلاً في نظرة كل من الشرق والغرب الى الآخر تظهر معالمه في الإنتاج الثقافي. لم يعد المثقف الفرنكوفوني مثلاً في العالم العربي ضحية تهمة الاستلاب للغرب، لأنه يتجذر في ثقافته الأصلية لينطلق منها الى العالمية بواسطة اللغة الفرنسية. ولم تعد هذه اللغة لغة الآخر الغريب، لأنها أخضعت لاستعمالات جديدة تتطلبها الذات التي تعبر عن هويتها الخاصة من خلالها. بمعنى آخر، لم يعد الآخر خارج الذات في موقع الغريب أو العدو، بل استقبلته هذه الذات المحّصنة بالقدر الكافي الذي يسمح لها إقامة علاقة التفاعل الحقيقي مع هوية غيرية. وذلك لا يكون إلا حصيلة وعي كبير وقدرة على إقامة المسافة مع الذات لوضعها موضع التساؤل فتتجاوز نفسها وتتحرر من القوالب الضيقة التي تأسرها. والواقع أن المفهوم الجديد للفرنكوفونية الذي تجاوز فكرة هيمنة الثقافة الفرنسية ليترك للثقافات الأخرى حيزاً هاماً في صنع ثقافة التنوع والوحدة هو نتيجة وعي مزدوج. فمن جهة، أدركت فرنسا في عصر التفوق الأميركي على كل الصعد الاقتصادية والتقنية والسياسية، أنه لا بد لها كي تحتل موقعا في ملعب السياسة العالمية من الدعم الذي يمكن أن ترفدها به الدول والشعوب التي تنطق بلغتها؛ ذلك أن اللغة المشتركة صالحة لتشكل لبنة أساسية تقوم عليها علاقات متميزة، شرط التخلي عن منطق الاستعلاء. ومن جهة أخرى، تعي الشعوب التي تنتمي لمنظمة الدول الفرنكوفونية، في جنوب الكرة الأرضية، أنها في ظل عالمية أحادية لا تستطيع أن تصمد أمام خطر الهيمنة دون دعم ومساندة قوة كبيرة في العالم، بل دون التعاون المتميز في ما بينها جميعاً وعلى مختلف الصعد. فالدول والشعوب الفرنكوفونية تواجه على مستويات مختلفة الخطر نفسه: تسلط ثقافة واحدة تفرض نفسها بفعل التفوق الاقتصادي والتكنولوجي. لكن للتعاون شروط أهمها الاحترام المتبادل، والحق في الخصوصية والاختلاف. ولعل الدور المناط باللغة الفرنسية اليوم أكثر من أي وقت مضى هو بلورة هذا الاختلاف والتأكيد

على هذه الخصوصية التي تغني الحوار وترفد الثقافات المختلفة بروافد تخصبها. إن اللغة الفرنسية كوسيلة تعبير مشتركة بين الإفريقي والعربي، على سبيل المثال، تمكن كل واحد منهما من التعرف على الآخر الذي يظنه غريباً شديد الاختلاف فيكتشف أنه يلتقي معه في كثير من التطلعات والهواجس بل والعادات والتقاليد. لا تختلف البيئة الاجتماعية التقليدية في الكونغو، كما تظهر في أعمال الروائي هنري لوبس مثلاً عن مثيلاتها في البلاد العربية: الأهمية ذاتها للعائلة كنواة أساسية للمجتمع، الميل نفسه الى المحافظة التي غالباً ما تتم على حساب المرأة وتمنعها من تحقيق ذاتها ككيان مستقل، النظرة نفسها للحضارة الغربية وأثرها في زعزعة البنية الاجتماعية وتهديد الهوية الحضارية. ولولا اللغة الفرنسية لما حصل هذا اللقاء الثقافي بين قارىء وكاتب ينتميان لحضارتين مختلفتين. والعلاقة نفسها تقوم بين القارىء الفرنسي والكاتب العربي الفرنكوفوني الذي يشكل جسراً تمر عبره الثقافة الأمّ إلى الثقافة الأخرى. إلا أنه لابدّ من الإشارة إلى الحاجة الملحة لتعميم الوعي الذي نشأ في بعض الأوساط الفرنسية الضيقة لأهمية ثقافات شعوب ما يعرف بالعالم الثالث بحيث يتم تجاوز نظرة الإزدراء والتهميش. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا الإتجاه إدراج اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية في مناهج التعليم، خاصة وأن جزءاً لا يستهان به من الشعب الفرنسي اليوم متحدر من أصل عربي، وأن المجتمع الفرنسي قد أصبح مجتمعاً تعددياً بامتياز. ولعله للمرة الأولى في تاريخها تجد فرنسا نفسها أمام تحدٍ كبير هو أن تثبت بالممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية أمانتها للقيمٍ التي قامت عليها ثقافتها والتي تشكل معنى الانتماء للفرنكوفونية، عنينا بذلك الحرية والقبول بالآخر واحترام الحق بالاختلاف. يتبنى هذا المنطق عدد من المثقفين والمهتمين الفرنسيين بينهم سفير سابق لفرنسا هو ألبير صالون، والرئيس السابق لمنظمة الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية ميشال غييو، الذين صاغوا أفكارهم في ورقة عمل تحت عنوان: "من أجل سياسة فرنكوفونية متعددة الأطراف" وضعوا فيها تصورات ومقترحات علّ القمة الفرنكوفونية التاسعة التي ستنعقد في بيروت في تشرين الأول المقبل توليها العناية والاهتمام. وقد لاحظوا في هذه الورقة غياب سياسة فرنكفونية واضحة المعالم في معظم الدول الفرنكوفونية النامية، في مقابل سياسة فرنسية

تقتصر على تشجيع انتشار اللغة الفرنسية دون الأخذ بعين الاعتبار علاقتها باللغات الأخرى. بينما يفرض الواقع أن تكون المسؤولية مشتركة بمعنى أنه على الدول الفرنكوفونية في العالم الثالث أن تخرج من موقع المتلقي الى موقع المبادر والمشارك الفعلي في وضع سياسة فرنكوفونية تلبي حاجاتها. وإذا كان تطور تقنيات الاتصال قد حوّل العالم إلى قرية كونية، فإن تعلم اللغات المختلفة قد أضحى حاجة فعلية، مما يفترض تجاوز العلاقة التنافسية بين اللغات نحو التكامل والتنوع المطلوب. يحضرنا في هذا السياق رأي لأمين معلوف عبّر عنه في الثمانينات في مجلة تصدرها وزارة الخارجية الفرنسية: "إن دور اللغة الفرنسية اليوم لم يعد الدفاع عن مساحة خاصة بها في دول العالم الفرنكوفوني لأنها أصبحت ضرورة أوجبتها المعطيات الاستراتيجية الجديدة. وهي لا ينبغي أن تكون في تنافس مع اللغات الوطنية بل أن تدخل في علاقة تكامل معها". ولا مناص من الاعتراف بأن الإنكليزية لغة التقنيات الحديثة والاقتصاد، وأن الفرنسية بما تملك من بعد إنسانوي تضمن لنفسها حيزاً مميزاً، أما العربية فهي بالنسبة لنا نحن العرب لغة الهوية والانتماء، تغرس جذورها في ماضٍ حضاري غني، وفي تراث روحي حي.

كلمة برسم القمة الفرنكوفونية التاسعة

ولا بدّ من كلمة أخيرة بمناسبة القمة الفرنكوفونية المقبلة التي تنعقد في ظروف يعاني فيها العالم بأسره من مشاكل اقتصادية وسياسية وبيئية، وفي فترة تكثر فيها الصراعات والنزاعات المختلفة. ما نطلبه نحن العرب من القمة في هذا الظرف بالذات حيث تمتهن الحقوق، وتنتهك الحرمات وتستباح الدماء في القدس وعلى أرض فلسطين، هو تجاوز التنظير والبيانات التي تبقى حبراً على ورق نحو بلورة موقف ثابت من شأنه أن يحد من صلف الاحتلال وهمجيته، وأن يسهم في تحريك مسيرة سلام عادل وشامل. ما ننتظره من القمة، نحن اللبنانيون، هو قرارات تساعد على نهوض لبنان الاقتصادي وتخرجه من الأزمة التي يتخبط بها. ما ننتظره من القمة على مستوى أشمل هو العمل على ردم الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب ضمن المجموعة الفرنكوفونية. وهذا ما لفت اليه رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود في كلمته أمام مؤتمر رجال الأعمال الفرنكوفونيين

حيث قال: "بالنسبة للبنان البلد الذي يستضيف القمة الفرنكوفونية التاسعة تشكل المنظمة الدولية للفرنكوفونية مساحة فضلى للتعاون الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب وللتنمية المشتركة... إن المساحة الفرنكوفونية بالنسبة لنا هي مساحة نمو وتعاون".

ما ننتظره من القمة أخيراً هو توثيق التعاون بين الدول الفرنكوفونية كي تشكل مجموعة منسجمة لها وزنها في ميزان القوى العالمي فتحول دون عولمة أحادية. ذلك أن العولمة الحقيقية هي عولمة إنسانوية من شأنها أن تقيم العدالة بين البشر، ونزعم أنها انطلقت أساساً من فرنسا منذ القرن السادس عشر.

الهجرة الخارجية والانتشار اللبناني في العالم

د. أسعد الأتات *

في ما عدا الشعب الفلسطيني، لا يعرف التاريخ الحديث حالات تقيم فيها أغلبية شعب من الشعوب خارج أوطانها، نتيجة عمليتي هجرة تمتا في غضون مدة لا تتجاوز أربعة أجيال ديموغرافية. غير أن هذا الواقع هو ما جرى في لبنان منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. وهنا يقبع جزء من جوهر الأزمة في لبنان، ربما مشكلته البالغة في تعقيداتها، لأن بناءه الذي تمه عام ١٩٢٠ على أساس التركيب الديموغرافي حسب الطوائف والمذاهب المكونة لشعبه آنذاك تغاضى عن توقع أوضاعه الديموغرافية مستقبلاً، لاسيما حسب معطى المذاهب نفسها. فشكلت أوزان وأحجام هذه المذاهب حينذاك، وبصرف النظر عن مدى صحتها، أساساً لبنية تركيب النظام السياسي، وبالتالي لتوزيع مختلف السلطات السياسية والوظائف الادارية والحكومية. ومن البديهي، والحال هذه، أن يؤدي أي خلل في التركيب الديموغرافي إلى تصدع في التوازن السياسي، لاسيما وأن السمة العامة لأي تركيب مماثل. وفي كافة البلدان، هي التبدل والتغير. فكيف والحال هذه، يمكن المحافظة على نظام، والدفاع عنه ومحاولة إطالة عمره، طالما أن الأسس المكوّنة له غير ثابتة، متبدلة ومتغيرة على الدوام، لاسيما وأن أغلب المهاجرين والمتحدرين من أصولهم لم يحتفظوا بهويتهم الوطنية. مما يطرح مشكلة أخرى تفاقم من حدة الصراع السياسي.

(*) *أستاذ الديموغرافيا في الجامعة اللبنانية*

يهدف هذا البحث الى تقديم وصف وقائعي، يستند إلى أوثق المصادر الاحصائية المتوافرة وأقلها تحيزاً[*] لتلك الهجرات المغادرة، وكذلك للمتحدرين من أصول المهاجرين، التي تمّ بها تحويل أغلبية اللبنانيين لأن يقيموا خارج وطنهم.

ولأن الهجرة، بنظرنا، ليست مشكلة، كما دأبت على استخدام هذا التعبير مختلف الكتابات والأدبيات الاجتماعية والسياسية والسكانية، وإنما هي قضية، أي انها تتخطى منظور المشكلة الاجتماعية، التي يمكن حلها بتدابير وبإجراءات إدارية وتقنية تطبيقية، لتصبح جزءاً من واقع اجتماعي ديموغرافي، أي جزءاً من بنية مجتمعية، تستمر هذه القضية حاضرة، تخبو جذوتها أو تزدهر وتنطلق حسب الأوضاع الظرفية التي يمر بها هذا الواقع نفسه، المتكون بشكل أساسي من ولاءات وموروثات تقليدية تقوم على الجهوية والعشائرية والطائفية... الخ.

ويلاحظ وكأن هناك علاقة ترابط بين هذه الولاءات العمودية وحجم الهجرة، فكلما تعاظم دور هذه الولاءات في الحياة السياسية والاجتماعية كلما ارتفع معدل الهجرة وازداد زخمها، والعكس صحيح: إذ كلما تراجعت الولاءات العمودية واستطاعت بالمقابل أن تجد الولاءات الافقية (الوعي الوطني والسياسي والقومي وحتى الطبقي) فسحة للتعبير وللتأثير في الممارسة السياسية والمجتمعية تضاءل معدل الهجرة الخارجية وتراجع عدد المهاجرين.

بالطبع، ان الموضوع أكثر تعقيداً ويرتبط بأسباب متعددة، بيد أننا نسلط الضوء على أحدها الذي يعبر عن تجليات حدة الصراع السياسي على الكيان ومدى انعكاس ذلك على الوضع الديموغرافي. وبما أن الهجرة الخارجية باتت حالياً في لبنان، بخاصة بعد استتاب الامن والشروع في إعادة بناء الدولة، أي منذ عقد من الزمن، من أهم القضايا المجتمعية التي تتطلب حلولاً عاجلة، إذ قلما يخلو خطاب لمراجع روحية أو سياسية أو علمية من الإشارة إليها والتحذير من مخاطرها على النسيج الاجتماعي، إذ يتمثل ذلك على المستوى الديموغرافي بخلل في تركيب السكان حسب العمر: فتتراجع كثيراً نسبة الشباب بين مجموع السكان، بخاصة الذكور منهم. فيصبح المجتمع محكوماً على صعيد قوة العمل وعلى الصعيد السياسي بغلبة نسبة الراشدين الذين يميلون بطبعهم إلى المساومة والتقليد. فيضعف بالتالي عنصر التجديد والعنصر المقاوم للولاءات العمودية الموروثة التي لا تكون قد تمكنت بعد من أن تترسخ في ثقافتهم وفي هويتهم الاجتماعية.

إلى ذلك فإن موضوع تحديد وإحصاء عدد المهاجرين اللبنانيين المنتشرين في انحاء المعمورة هو موضوع خلاف سياسي، ويتراوح الرقم المشير الى عدد المنتشرين بين ٨.٦ مليون و١٦ مليون نسمة. وحيث أننا لا نريد الدخول في هذا الأمر، نرى أنه من الضروري إقتفاء هجرة اللبنانيين منذ ستينات القرن التاسع عشر، الى متصرفية جبل لبنان، أي «لبنان الصغير»، باعتبارها حملت برحمها ما ستكون عليه الأوضاع السياسية «لدولة لبنان الكبير» فيما بعد، وشكلت بداية الانتشار اللبناني في العالم، الأكبر حجماً، والأكثر تأثيراً في التركيب الديموغرافي اللبناني، في الوطن والمهجر.

إن معالجتنا للموضوع قد تضيف تقديرات أخرى، انما استناداً إلى أساليب وأسس احصائية ورياضية توخينا على أن تكون الأقرب إلى الموضوعية والدقة.

المرحلة الأولى ١٨٦٠ - ١٩١٤

عقبات كثيرة تعيق دراسة الهجرة الخارجية من لبنان، ومن ثم الانتشار اللبناني في المعمورة، ليس فقط باعتباره الدولة الوحيدة في العالم التي لا تجرى فيها تعدادات سكانية، بل لأنه لم يشكل كياناً سياسياً بحدوده الإدارة الراهنة سوى بعد إعلان الجنرال الفرنسي غورو في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ دولة لبنان الكبير تحت سلطة الانتداب الفرنسي، كذلك كان نصيب سوريا. بحيث ضمّت إلى لبنان الصغير، أي إلى متصرفية جبل لبنان، المناطق الجغرافية المحيطة بها: (بيروت، الجنوب، البقاع والشمال)، التي كانت تشكل أقاليم من الامبراطورية العثمانية في سوريا (ولايات: بيروت، صيدا، دمشق).

إن المعطيات الإحصائية الديموغرافية المتاحة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصرف النظر عن مدى الوثوق بمدى صحتها، كانت حول سكان الولايات العثمانية، وليس على أساس وحداتها الجغرافية الصغيرة، مما لم يتح إمكانية تجميع وتوليف للأرقام عن سكان تلك المناطق التي ستشكل دولة لبنان لاحقاً، ما عدا تلك الاحصائيات الديموغرافية عنها التي وردت في مشروع الجنرال الفرنسي دي بوفور، القائد العام للحملة العسكرية على سوريا ١٨٦٠ - ١٨٦١[1]. لكن يمكن العثور على أرقام ومعلومات عامة حول الهجرة من ولايات السلطنة العثمانية يمكن أن تشكل إطاراً عاماً لدراسة هذه الحركة في لبنان على وجه العموم.

ان الأرقام الشائعة حول حجم الهجرة اللبنانية خلال هذه المرحلة تصل إلى ٣٣٠ ألف نسمة، وهي الأرقام التي وردت عند ايلي صفا عام ١٩٦٠[٢]. واعتمدتها في ما بعد الكتابات الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية كافة دونما تدقيق أو تمحيص.

تجمع كافة المصادر الديموغرافية بأن الهجرة من ولايات السلطنة العثمانية، في سوريا الكبرى، وبخاصة نحو الاميركيتين، انطلقت في البداية، ومنذ مطلع ستينات القرن التاسع عشر، من متصرفية جبل لبنان، التي كانت تبلغ مساحتها الجغرافية حوالى ٤٥٠٠كلم٢، أي ما نسبته ٤٣٪ من مساحة لبنان الحالية. أما أسباب ذلك، فردتها بعثة ارفد الى عاملين اثنين، الأول، الجور العثماني أو جور رجال الاقطاع، وتمثل السبب الثاني بالضغط الديموغرافي الناجم عن أعداد سكانية كثيفة على مساحة جغرافية محدودة[٣]. ويضيف شارل عيساوي سبباً آخر، نراه لا يقل أهمية عن السببين الآخرين، ألا وهو الاضطرابات الدينية والاجتماعية[٤]. بينما نرجح أن يكون السبب الرئيسي هو قيام نظام سياسي واقتصادي جديد[٥]، سمته الرئيسية المزيد من فتح جبل لبنان أمام المصالح التجارية الأجنبية وأمام السعي وراء الربح الخاص بلا قيود. أدّى ذلك من جهة أخرى إلى الرضى والارتياح بين رجال البنوك والتجار الأوروبيين في بيروت[٦]. وفي حين لقي ذلك دعم الكنيسة المارونية والتجار والقوى الأوروبية[٧]، فإنه لقي معارضة من الفلاحين ومن الفئات الشعبية التي أجهضوا حركتها عام ١٨٥٨ والتي قادها طانيوس شاهين، بخاصة في كسروان، بعدما استطاعت القوى المتضررة من ذلك تأجيج حدة الصراعات الطائفية.

إلا أن أبرز النتائج الديموغرافية السلبية تمثلت ببروز ظاهرة الهجرة الخارجية والتفتيش عن مصادر للرزق والعيش خارج حدود الجبل الذي لم يعد قادراً على تأمين ما يجدّد قوة عمل الفلاحين أو العاملين في إنتاج الحرير، بحيث خرج سكانه بعد الصدامات الطائفية وبعد الشروع بتطبيق نظام المتصرفية، في وضع ضعيف يناضلون خلاله من أجل مساحة الأرض النادرة ضد مالكي الأرض الذين كان لايزال بأيديهم الكثير من وسائل القسر والإجبار الاقتصادية وغير الاقتصادية[٨]. فتجمعت أسباب كثيرة اقتلعت جزءاً من السكان المغلوب على أمرهم سياسياً والمنهوكين اقتصادياً (تدمير بيوت وفقدان مصادر رزق) ورمت بهم

خارج ديارهم نحو بلدان الاغتراب. فاتجهت هجرتهم أول الأمر إلى مصر التي كانت أحوالها الاقتصادية تنمو بسرعة منذ منتصف القرن التاسع عشر[٩]. وكانت تلك الهجرة تقتصر في البداية على المسيحيين[١٠]، بخاصة الموارنة منهم الذين بلغ عدد المهاجرين بين صفوفهم عام ١٨٥٨، عام اندلاع ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين في كسروان، نحو خمسة آلاف نسمة[١١].

ولقد أجمعت عدة مصادر، من دون أن تبيّن مصدر معلوماتها، على أن مجموع المهاجرين، إلى القارة الاميركية، من مرفأي بيروت وطرابلس، بين عامي ١٨٦٠ - ١٩٠٠، بلغ حوالى ١٢ ألف نسمة[١٢]. إلا أن هذه المصادر نفسها تختلف حول تحديد هوية المهاجرين. ففي حين رأى إيلي صفا، وكذلك مختلف الكتاب اللبنانيين، على أن هؤلاء من اللبنانيين الذين غادروا متصرفية جبل لبنان، فإن شارل عيساوي يتجنّب تعيين هوياتهم ويفسح في المجال للاستنتاج بأنهم من السوريين واللبنانيين[١٣].

ويبدو أن هذا الالتباس في التفريق بين جنسية المهاجرين، فيما إذا كانوا من السوريين عامة أو من اللبنانيين تحديداً قد تبدّد، فيما يعود للفترة الزمنية اللاحقة ١٩٠٠ - ١٩١٤، التي شهدت طفرة كبيرة في حركة الهجرة الخارجية، بلغ حجمها حوالى ٢١٠ آلاف نسمة، أي بمعدل خمسة عشر ألف مهاجر سنوياً. إذ تؤكد كافة المصادر الاجنبية، التي يعتمد عليها شارل عيساوي في أرقامه، على أن الهجرة من الساحل السوري لم تكن تقتصر في بداية القرن العشرين على اللبنانيين، وإنما شملت السوريين والفلسطينيين، وإن الأرقام الواردة في تلك المصادر لم تكن تشير إلى اللبنانيين بمفردهم، وإنما إلى كافة المهاجرين من مرفأي بيروت وطرابلس آنذاك، ومن مختلف مناطق السلطنة العثمانية.

وهكذا، فإن ٣٣٠ ألف نسمة الذين هاجروا الى الأميركيتين، على الأرجح من مرفأي بيروت وطرابلس، خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩١٤، لم يكونوا من رعايا متصرفية جبل لبنان فقط، بل من رعايا السلطنة العثمانية على وجه الاجمال.

ونميل للقول بأن سبب الاضطراب في تقديرات عدد اللبنانيين المهاجرين قبل الحرب العالمية الأولى يرجع إلى الكتابات الاوروبية التي شكلت مصدراً للأرقام حول هجرة اللبنانيين والسوريين إلى العالم الجديد منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.

أرقام بحاجة إلى تصحيح:

إن (سوري) بخاصة في بلدان الاغتراب، وحتى منتصف القرن الحالي، كانت الكلمة الشائعة والمتداولة للإشارة إلى كل من وفد إلى تلك البلدان مما يسمّى بلاد الشام. وكان يتم التعامل مع اللبنانيين والسوريين على أنهم جالية سورية دونما تفريق بينهما. إلا أن الكتابات والمنشورات عن المهاجرين السوريين، بخاصة إلى الأميركيتين، حتى عام ١٩٠٤، غالباً ما كان يقصد بها الهجرة من جبل لبنان[١٤]، لذا، يرجح بأن أغلبية ال١٢٠ ألف مهاجر، من مرفأي بيروت وطرابلس حتى عام ١٩٠٠، كانوا من سكانه.

أما القنصل البريطاني في بيروت، فقدر عدد المهاجرين من جبل لبنان بثمانين ألفاً خلال هذه الفترة نفسها ١٨٦٢ - ١٩٠٠: ستون ألفاً توجهوا نحو بلدان الاغتراب، وعشرون ألفاً قصدوا مناطق ضمن ولايات الدولة العثمانية، بخاصة نحو أقضية بعلبك، صور، صيدا طرابلس ومدينة بيروت إلى جانب مصر وقبرص[١٥]. إنما اللافت في تقرير القنصل البريطاني تقديره أن ثلث المهاجرين إلى بلدان أجنبية عادوا إلى أرض الوطن[١٦]، وهي الإشارة التي خلت منها كافة المصادر الأخرى تقريباً، بحيث لم ترد فيها أي معلومات عن نسبة المستوطنين في الخارج بشكل نهائي.

وكما تقدم ذكره، فإن الهجرة إلى القارتين الاميركيتين، التي كانت شبه مقتصرة على سكان جبل لبنان في البداية، امتدت إلى كافة الولايات السورية منذ مطلع القرن العشرين. فجاء في تقرير القنصل البريطاني عام ١٩٠٢ إن الهجرة في زيادة دائمة وإنها الآن قد امتدت من لبنان إلى سائر أنحاء سوريا... وإن السماسرة يستغلون تلك الأوضاع[١٧].

وهكذا، نميل للتأكيد بأن الأرقام المتداولة والمنشورة في مختلف الكتابات اللبنانية، بخاصة عند ايلي صفا[١٨]، الذي اعتمدت أرقامه بعثة ارفد عام ١٩٦١، عن المهاجرين من متصرفية جبل لبنان إلى بلدان الاغتراب منذ عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩١٤، والمقدرة بحوالى ٣٣٠ ألف نسمة، ما هو سوى تقدير لعدد المهاجرين من كافة المناطق الجغرافية التي كانت تشكل سوريا الكبرى، وهي الآن سوريا، لبنان، فلسطين، والأردن.

إن الأرقام المتداولة عن المهاجرين اللبنانيين لغاية عام ١٩١٤ هي على الأرجح

موضع شك وتفقد الحدود الدنيا من المصداقية.

وبصفتي متخصصاً في علم الديموغرافيا يمكنني اللجوء الى استخدام بعض الطرق الديموغرافية القياسية من الإسقاط (projection) والاستيفاء (Interpolation) والمراجعة المقطعية بين مصادر المعلومات وأنواعها، لكي يتسنى لي الوصول إلى تقديرات معقولة للهجرة الهائلة التي حصلت في جبل لبنان أولاً وفي لبنان بكامله تالياً.

ولنطرح السؤال ببساطة: لو لم يكن هناك هجرة لسكان متصرفية جبل لبنان خلال الفترة ١٨٦٠ - ١٩١٤، فكم يكون عدد اللبنانيين المقيمين في جبل لبنان عام ١٩١٤؟ إن الفارق بين هذا العدد والعدد الفعلي للبنانيين المقيمين في جبل لبنان الذين تمّ تعدادهم في احصاء عام ١٩١٣، بمبادرة المتصرف أوهانس باشا، يمكن اعتباره بمثابة مقدار معقول للهجرة آنذاك، وهذا الرقم بالذات هو ما سنحاول تعيينه.

تتفق مصادر متعددة على أن سكان متصرفية جبل لبنان بلغ حوالى ٤٠٠ ألف نسمة عام ١٩٠٠. وفيما لو أضفنا إلى هذا العدد ١٢٠ ألف نسمة هاجروا من متصرفية الجبل خلال الفترة ١٨٦٠ - ١٩٠٠، لارتفع عدد سكان الجبل في نهاية القرن التاسع عشر، لو لم تحدث هجرة خارجية، إلى حوالى ٥٢٠ ألف نسمة. وإذا ما تمّت مقارنة هذا الرقم الأخير مع مثيله لعام ١٨٦٠ البالغ ٢٦٩٩٨٠ نسمة[١٩]، حسب تقديرات الجيش الفرنسي آنذاك، لتمكنا من حساب معدل نمو طبيعي للسكان آنذاك يصل الى ١.٧٪ سنوياً، أي أن معدل الزياد الطبيعية للسكان بلغت ١٧ بالألف، وهو برأينا، وإن بدا مرتفعاً قياساً على مثيله في البلدان المجاورة، حيث بلغ ١٠ بالألف في سوريا و١٥ بالألف في مصر في فترة قريبة ١٨٩٥ - ١٩١٣[٢٠]، فإنه أقرب إلى الحقيقة ويعتبر بمثابة المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي في الجبل. نظراً للوضع الملائم على صعيدي الولادات والوفيات، إذ مالت الظاهرة الأولى للثبات والاستقرار واتجهت الثانية نحو الانحدار والتراجع.

وانطلاقاً من معدل زيادة طبيعة ٢٪ سنوياً في أحسن الاحوال لأمكن لسكان الجبل أن يصل عددهم عام ١٩١٤ إلى حوالى ٦٨٦ ألف نسمة. أما عدد السكان الفعلي من المقيمين آنذاك، وبعد التصحيحات التي قام بها يوسف السودا على نتائج تعداد ١٩١٣، فقد بلغ ٤٦٩ ألف نسمة[٢١]. وهكذا، فإن الفارق بين الرقمين

السابقين البالغ ٢١٧ ألف نسمة يمثل تقديرنا لعدد المهاجرين من جبل لبنان حتى عشية اندلاع الحرب الكونية الأولى، وليس ٣٣٠ ألفاً كما هو شائع التداول في الكتابات الجغرافية والديموغرافية.

المرحلة الثانية: ١٩١٩ - ١٩٧٤

لقد توقفت الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى، بيد أن الوضع تطور بعد انتهائها، إذ تمّ إنشاء دولة لبنان الكبير، وضمّ إلى جبل لبنان مناطق البقاع والشمال والجنوب وبيروت، ما حد كثيراً من موجات الهجرة إلى الخارج. وقدّر إيلي صفا متوسط عدد المغادرين سنوياً من لبنان بحوالى ٤٤٠٠ نسمة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ ولغاية عام ١٩٣٨. وهذه الأرقام السنوية لا تختلف كثيراً عن التقديرات التي أوردها سعيد حمادة عن المهاجرين من لبنان البالغ ٣٢٥٠ نسمة سنوياً للفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٣[٣٣]. وبعد توقف الهجرة الى الخارج خلال الحرب الكونية الثانية، عادت واستعادت نشاطها وبمتوسط بلغ ٣٥٠٠ مهاجر سنوياً على امتداد الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٩[٣٣].

ومهما يكن من أمر، فإن عدد المهاجرين اللبنانيين الى بلدان الاغتراب وصل خلال مائة عام ١٨٦٠ - ١٩٥٩ إلى حوالى ٣٥٤ ألف نسمة موزعين حسب الفترة الزمنية على الوجه التالي:

جدول رقم (١) توزيع المهاجرين اللبنانيين خلال مائة عام حسب الفترة الزمنية

الفترة الزمنية	متوسط العدد سنوياً	المجموع
١٨٦٠ - ١٨٩٩	٣٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١٩٠٠ - ١٩١٣	٦٩٢٩	٩٧٠٠٠
١٩١٩ - ١٩٣٨	٤٤٠٠	٨٨٠٠٠
١٩٤٦ - ١٩٥٩	٣٥٠٠	٤٩٠٠٠
المجموع	٣٥٤٠	٣٥٤٠٠٠

أما بالنسبة لمجموع عدد المهاجرين والمتحدرين منهم فقدرهم إيلي صفا بحوالي ١٢١٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٩، أي على امتداد تلك الفترة (مئة عام) أي ما يوازي ٤٥٪ من مجموع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين[٣٤].

إنما، لدينا الكثير من الأسباب التي تدفع بنا للتشكيك بهذه الارقام التي يقترحها ايلي صفا، والتي اعتمدتها بعثة ارفد لاحقاً وظهرت على صفحات الكتب والمراجع دون أن يصحبها أي عرض للطرق المستخدمة في الوصول إليها، وأبرزها معلومات أوردها ايلي صفا حول حجم اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم في الأرجنتين، مفادها وجود ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٩. إنما، استناداً إلى تعدادين سكانيين وإلى تحقيق لم ينجز بالكامل قامت به دائرة الخدمات في القنصلية اللبنانية في بيونس إيرس، توصل الأب سليم عبو إلى تقدير عدد اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم في الأرجنتين بحوالي ١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٦٧[٢٥]، مما يعني أن الأرقام الواردة عند ايلي صفا تميل إلى التضخيم، وأن الرقم المقترح حول المتحدرين من أصل لبناني يدعو إلى الريبة والشك. لكننا، لسنا بوارد تقديم أي تقدير مخالف، لأن القرائن التي نحن بحاجة إليها غير متوافرة، وأن جل ما سنقوم به هو اعتماد هذا الرقم نفسه الوارد عند ايلي صفا عام ١٩٥٩، لنجري عليه بعض الاسقاطات، ونضيف إليه أرقاماً أخرى عن المهاجرين حصلت لاحقاً، بهدف تقدير الحد الأقصى الذي يحتمل ان يكون قد وصل إليه عدد المتحدرين من أصل لبناني في نهاية الالفية الثانية.

أما فيما يعود للفترة اللاحقة ١٩٥٩ - ١٩٧٤، فلو قدر للعهد الشهابي ١٩٥٨ - ١٩٦٤ أن يستمر وأن يدوم لفترة طويلة على قاعدة بناء المؤسسات وتفعيل دورها وتعميق أسس التنمية الاجتماعية، التي ميّزت ذلك العهد، لما كانت اندلعت على الأرجح «الحرب الأهلية» عام ١٩٧٥، ولكانت تراجعت الهجرة المغادرة كثيراً. ففي بداية العهد الشهابي، حيث كان لايزال أثر الاضطرابات السياسية والاجتماعية لعام ١٩٥٨ ثقيلاً، استمرت مغادرة اللبنانيين مرتفعة، فوصل صافي عدد المغادرين اللبنانيين الى ٥٢٦٦٤ نسمة خلال السنوات الثلاثة الأولى من ذلك العهد ١٩٥٩ - ١٩٦١[٢٦]. أما بعد فترة الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والإصلاح الاداري، فإنّ هجرة اللبنانيين إلى الخارج تضاءلت ليصبح صافي المغادر منها ١٧٢٥٦ نسمة فقط خلال سبع سنوات (١٩٦٢ - ١٩٦٨).

لكن، عاودت الهجرة الخارجية زخمها بعد عام ١٩٦٨، أي بمعدل صاف للهجرة بلغ حوالي ١٠٢٠٠ نسمة سنوياً. وهكذا وصل صافي الهجرة المغادرة إلى حوالي ١٣١ ألف نسمة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٩ وحتى عشية اندلاع شرارة

الحرب الأهلية أواخر عام ١٩٧٤. إذ تميزت الهجرة المغادرة في هذه الفترة (١٩٥٩ - ١٩٧٤) انها اتجهت صوب البلدان العربية المجاورة، بخاصة دول الخليج العربي، التي عرفت فورة نهوض اقتصادي وعمراني.

المرحلة الثالثة: ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

قد يتساءل البعض كيف لنا أن نكتب عن الهجرة الخارجية، أي عن موضوع مادته الرئيسية الاحصائيات، وهي بطبيعتها، فيما يخصه بالتحديد، معقدة ومتشابكة، في الوقت الذي تقدم فيه الاحصائيات الصادرة عن مؤسسات رسمية، معطيات سكانية متناقضة حول المقيمين في ربوع الوطن، بالرغم من السهولة الاحصائية في الحصول على ذلك. ففي حين توصلت وزارة الشؤون الاجتماعية «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان» [٢٧] الى الرقم ٣,١٢ مليون نسمة عام ١٩٩٦، بلغ هذا الرقم ٤ ملايين نسمة عام ١٩٩٧ في الدراسة التي قامت بها ادارة الاحصاء المركزي» [٢٨] وما بدا لافتاً أن التناقض بالنتائج لم يستفز لدى المسؤولين مسؤولياتهم لعقد أي اجتماع علمي حول ذلك!

والواقع أن الكتابة عن الهجرة بعد عام ١٩٧٥ تصبح أكثر صعوبة، خصوصاً وأن الأرقام الديموغرافية على وجه الإجمال استّعملت واستُغلت في الصراع السياسي، فضلاً عن كونها مختلفة باختلاف المصادر المستقاة منها، وهذا ما يجعلها عرضة للشك.

التقديرات المتوافرة

شكلت الحرب في لبنان، كما تشكل في غيرها من البلدان، عاملاً رئيسياً للهجرة المغادرة. إن هجرة اللبنانيين إلى الخارج، التي لم تتجاوز عشرة آلاف نسمة في السنوات الخمس السابقة لاندلاع الحرب وصلت إلى حوالي خمسين الف نسمة سنوياً في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠[٢٩]

ويشير أمير عبد الكريم إلى أن حجم المهاجرين اللبنانيين وصل الى حوالي ٩٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٠[٣٠] وهذا الرقم تعتمده أغلب الكتابات والدراسات. بينما تبين نتائج إدارة الاحصاء المركزي، المستندة إلى احصائيات الامن العام اللبناني حول حركة المغادرين والقادمين عبر الحدود اللبنانية، ان رصيد الهجرة

اللبنانية منذ عام ١٩٩٢ ولغاية بداية عام ٢٠٠٠ وصل إلى حوالى ١.٠٣٢ شخصاً[٣١]. وهكذا، وحسب الارقام الواردة سابقاً فإن حجم الهجرة الخارجية يصل إلى مليوني مهاجر على الأقل خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

نتساءل هل أن هذا التقدير صحيح؟ للإجابة على ذلك لا بد من اللجوء الى تقدير لعدد المقيمين اللبنانيين في بداية عام ٢٠٠١.

بالطبع هناك طرق متعددة تتيح امكانية للاسقاط الديموغرافي المنوي القيام به، لكن نظراً لأن الواقع الديموغرافي اللبناني كان متقلباً كثيراً على مستوى مختلف الظواهر الديموغرافية، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وعدم استجابة ما تنشره مديرية الاحوال الشخصية عن حالة السكان في لبنان (مواليد - وفيات... الخ) لمتطلبات هذا الاسقاط، عمدنا الى اسقاط يقوم على ثلاث فرضيات:

١ - عدم مغادرة أي مهاجر لبنان منذ عام ١٩٧٥، حيث تتوافر لدينا معطيات صلبة عن حجم السكان، ولأول مرة في تاريخ لبنان.

٢ - تطور حجم السكان اللبنانيين وفق معدل نمو طبيعي بلغ ٢.٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ و٢٪ للفترة اللاحقة. إذ تشير كافة الأبحاث والدراسات الديموغرافية الى أن معدل النمو الطبيعي البالغ في لبنان ٢.٦٪ في بداية سبعينات القرن الماضي قد تراجع كثيراً في ما بعد، بحيث أنه أصبح بحدود ١.٨٪ حالياً، ولأسباب بنيوية مرتبطة بتدني مستويات الخصوبة إذ أن متوسط عدد مواليد المرأة تراجع من ٤.٥ أولاد عام ١٩٧٥[٣١] الى حوالى ٢.٨ عام ١٩٩٦[٣٢].

٣ - استمرار نسبة المقيمين غير اللبنانيين ثابتة (٨.٥٪) منذ عام ١٩٨٥، باستثناء المقيمين بصورة مؤقتة، بخاصة السوريين (عمال موسميون). هذا، وان هذه النسبة كانت بحدود ٧.٥٪ عام ١٩٩٧ في دراسة الاوضاع المعيشية للأسر في لبنان (ادارة الاحصاء المركزي). وان الاسقاط سيكون انطلاقاً من بداية العام ١٩٧٥ ولفترتين زمنيتين ١٩٨٧ و٢٠٠١، وان النتائج تشير إلى اعداد اللبنانيين المقيمين نظرياً على افتراض انه لم يغادر اي مهاجر لبنان. ومقارنة هذه النتائج مع أعداد اللبنانيين المقيمين فعلياً في هذين التاريخين تشير إلى تقدير حجم المهاجرين اللبنانيين خلال تلك الفترة. أما أعداد المقيمين اللبنانيين في هاتين

الفترتين فمصدرها:

- التحقيق الاحصائي بالعينة حول السكان المهجرين في لبنان عام ١٩٨٧.

- بالنسبة لعام ٢٠٠١، طالما انه يتوافر تقديران لعدد السكان في لبنان عن ادارتين رسميتين عمي ١٩٩٦ و١٩٩٧، فإننا سنجري اسقاطاً لمتوسط هذين العددين لغاية عام ٢٠٠١ على أساس معدل الزيادة السنوية منذ عام ١٩٨٧ والبالغ ٠,٧٣٪ (مع العلم أننا اضفنا ٣٠٠ ألف متجنس على نتائج دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٩٦ في حين أن هذا العدد تضمنته نتائج ادارة الاحصاء المركزي).

جدول(٢) تطور عدد السكان في لبنان منذ عام ١٩٧٥

الفترة الزمنية	عدد السكان في لبنان على افتراض انه لم يغادر أي مهاجر	المقيمون فعلياً
١٩٧٥	؟؟؟٠٠٠	٢٥٦٣٠٠٠
١٩٨٧	٣٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠*	٣٦٥٠٠٠٠

* يشمل هذا الرقم ٣٠٠ ألف متجنس عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

وانطلاقاً من معطيات الجدول السابق يتبين انه خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ غادر لبنان حوالي ٤٠٠ الف نسمة. في حين ان عدد المغادرين خلال العقدين والنصف الاخيرين، من القرن العشرين (١٩٧٥ - ٢٠٠١) بلغ مليون ومائة وخمسون الف مهاجر، أي أنه غادر لبنان منذ عام ١٩٨٧ وحتى عشية الالفية الثانية حوالي ٧٥٠ الف نسمة، بمتوسط سنوي بلغ ٥٤ ألفاً. في حين ان متوسط عدد المهاجرين للفترة السابقة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ بلغ حوالي ٣٣,٨ الف نسمة سنوياً.

ونعتقد أن هذا التقدير هو الاقرب الى الواقع، وان التقدير السابق الذي أشرنا إليه حول عدد المهاجرين اللبنانيين خلال هذه الفترة، والبالغ حوالي مليوني مغادر، الذي يرفع عدد المقيمين اللبنانيين، في بداية الألفية الثالثة في حال عدم وجود أي مهاجر، الى حوالي ٦,١١٨ ملايين نسمة، يبدو غير صحيح، لماذا؟

لأنه من غير المنطقي أن يتجاوز عدد المقيمين اللبنانيين ٥ ملايين نسمة (بمن

فيهم ٥ . ٨٪ من الأجانب) وهو الرقم الذي توصل إليه الديموغرافيان الشهيران فيليب فارغ ويوسف كرباج من خلال الاسقاط الديموغرافي الذي قاما به عام ١٩٧٤ على أساس فرضية الحد الأقصى للنمو الطبيعي للسكان في لبنان ٢ . ٦ بالمئة، على امتداد تلك الفترة. وهكذا يكون قد تعرض لبنان خلال ٢٥ عاماً لأكبر عملية هجرة في تاريخه، بحيث أن حوالي ربع سكانه اقتلعوا من ربوع الوطن إلى بلدان الاغتراب، في حين أن هذه النسبة من الهجرة كانت قد حصلت سابقاً في متصرفية جبل لبنان، وانما على امتداد فترة زمنية مضاعفة (١٨٦٠ - ١٩١٤).

جدول(٣) توزيع المهاجرين من لبنان خلال الفترة ١٨٦٠ - ٢٠٠١

الفترة الزمنية	متوسط عدد المهاجرين سنوياً	المجموع في ١٢٠٠٠٠
١٨٦٠-١٨٩٩	٣٠٠٠	٩٧٠٠٠
١٩٠٠-١٩١٣	٦٩٢٩	٨٨٠٠٠
١٩١٩-١٩٣٨	٤٤٠٠	٤٩٠٠٠
١٩٤٦-١٩٥٩	٣٥٠٠	١٣١٠٠٠
١٩٦٠-١٩٧٤	٨٧٣٣	٤٠٠٠٠٠
١٩٧٥-١٩٨٦	٣٣٣٣٤	٧٥٠٠٠٠
١٩٨٧-٢٠٠١	٥٤٠٠٠	١٦٣٥٠٠٠
المجموع	١١٦٧٩	

يرى أحد علماء الاحصاء الفرنسيين جيرار كالو Gerard Calot ان إحدى سمات القرن العشرين كانت ذلك التطور الحاصل في ميدان الاحصاء. وإذا كانت تصحّ هذه الملاحظة على كافة بلدان المعمورة، فنحن غير معنيين بها، إذ لازال لبنان البلد الوحيد في العالم الذي لا تجري فيه احصاءات سكانية.

وإذا كان هذا هو واقع الحال الاحصائي للسكان اللبنانيين المقيمين، حيث ان تقديرات اعدادهم من مصادر رسمية تختلف كثيراً للعام نفسه تقريباً، عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ (٣ , ١١٢ و٤ ملايين نسمة). فالأمر يصبح الأمر أكثر تعقيداً وتشابكاً بالنسبة للمهاجرين وللمتحدرين من أصولهم، بخاصة عندما يحتدم السجال السياسي الداخلي على أمور لها علاقة بالطوائف وبأصحابها.. الخ.

إلى ذلك فان التقديرات المتداولة حول حجم الانتشار اللبناني في العالم تتراوح

ما بين ١٣ مليون حسب تقدير الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم[٣٣] و٨,٦٢٥ ملايين نسمة حسب تقدير، تمّ بناؤه على أساس نموذج رياضي، قام به الدكتور انيس ابي فرح[٣٤].

حجم الانتشار اللبناني في العالم

ولنراجع ما تمّ حتى الآن: إن حجم اللبنانيين والمتحدرين منهم وصل عام ١٩٥٩ الى حوالي ١,٢١٥ مليون نسمة. أما المهاجرون اللبنانيون خلال الفترة الثانية ١٩٥٩ - ١٩٧٤ فكان بحدود ١٣١ ألف نسمة وحوالي مليون ومائة الف نسمة في نهاية المرحلة الثالثة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠.

أما التقدير الثاني الذي نحن مطالبون بإجرائه فهو تقدير المتحدرين من أصل هؤلاء المهاجرين عام ٢٠٠١، والاسقاط المطالبون به يقوم على طريقتين:

الطريقة الأولى: تعتمد على بعض الفرضيات حول معدلات النمو الديموغرافي بين المهاجرين والمتحدرين من أصولهم وهي:

أ - إن نمط تزايد المهاجرين اللبنانيين في بلدان الاغتراب، يخضع لمنطق آخر من النمو يختلف عن نظيره بين المقيمين (زواج من أجنبيات) ومعدل النمو السنوي استمر بحدود ٣ بالمائة، كما أشرنا سابقاً بالنسبة للهجرات الحاصلة قبل عام ١٩٥٩. والهجرة الحاصلة خلال فترة زمنية معينة، نفترض حصولها دفعة واحدة في منتصف الفترة، وذلك لنتمكن من تسهيل القيام بإسقاط سكاني، مع العلم أن النتائج في نهاية الفترة تستمر متماثلة إلى حد ما فيما لو تمّ إسقاط عدد المهاجرين لكل سنة بمفردها.

ب - ان معدل النمو السنوي للسكان بين المهاجرين من عام ١٩٦٠ ولغاية عام ١٩٧٤ كان بحدود ٢,٤ بالمائة، خصوصاً وأن أغلب الهجرات تمت إلى بلدان الخليج العربي.

ج - لم يتجاوز معدل النمو السنوي للسكان واحد بالمائة بين المهاجرين بعد عام ١٩٧٥، لأن أغلب الهجرات كادت أن تقتصر على هجرات أسرية.

وانطلاقاً من ذلك، ووفقاً للحسابات التي قمنا بها، نصل إلى بناء الجدول التالي:

جدول رقم(٤): الانتشار اللبناني في العالم حسب بعض الفترات الزمنية.

الفترة الزمنية	صافي عدد المهاجرين	معدل النمو السنوي	مغتربون ومتحدرون من أصل لبناني عام ٢٠٠١
١٨٦٠ - ١٩٥٩	٣٥٤٠٠٠	٣	٤٣٧٠٠٠٠
١٩٦٠ - ١٩٧٤	١٣١٠٠٠	٢,٤	٢٨٣٠٠٠
١٩٧٥ - ٢٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	١	١٢٤٥٠٠٠
المجموع	١٦٣٥٠٠٠	-	٥٨٩٨٠٠٠

وعليه يُطرح التساؤل: ما هو التوزيع الراهن للسكان اللبنانيين؟ لقد نما اللبنانيون بطريق الزيادة العامة، لا الزيادة الطبيعية، إلى مجموع تقديري من حوالي ٣,٦٥٠ ملايين نسمة عام ٢٠٠١. ويتوزع باقي اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم في سائر أنحاء العالم بأعداد تقريبية تصل، إلى حوالي ٥,٩ ملايين نسمة. إذ يتبين أن المغتربين يشكلون نسبة ٦٢ بالمئة من مجموع اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم البالغ حوالي ٩,٥٥ ملايين، في حين لم تكن هذه النسبة تتجاوز ٤٥ بالمائة عام ١٩٥٩.

الطريقة الثانية: طريقة تقدير الانتشار اللبناني في العالم استناداً إلى حجم السكان في فلسطين.

عندما تغيب المصادر الاحصائية الرسمية، ويتعذر وجود المصادر الاحصائية الجديرة بالثقة، أي التي لا مصلحة لأصحابها بتضخيم الأرقام حول شعب من الشعوب أو في التقليل منها، وتبرز بالتالي، صعوبة في الحصول على أرقام صحيحة، يصبح أقرب إلى الحقيقة، استقراء هذه الأرقام ومراجعتها بالمقارنة مع أرقام في مناطق جغرافية مجاورة ومماثلة في التركيب الديموغرافي وفي الأوضاع الاجتماعية الأخرى. أضف إلى ذلك، إن هذه المقارنة تتيح إمكانية التثبّت من التماسك الداخلي لهذه الارقام في حال تمّ تقديرها على أساس بعض الطرق الاحصائية المتداولة. فنمو السكان الطبيعي يخضع لنمط من التزايد تحدّده آليات معينة من تطور الولادات والوفيات المحكوم بأوضاع اجتماعية واقتصادية متشابهة بين بلدين تنعكس بتماثل مشابه يبرز، إلى حد ما، في ظواهر أخرى، بخاصة

الديموغرافية منها. وهكذا، فإن المهاجرين إلى بلدان أكثر تقدماً وحضارة، يتبنون، ولو بعد حين السلوكيات السائدة بين السكان الاصليين، بخاصة السلوك الديموغرافي المتعلق بالخصوبة والانجاب، المتسم بالميل نحو انخفاض متوسط عدد المواليد في الأسرة، وبالتالي انخفاض معدل النمو السكاني.

وتشير بعض المصادر المتوافرة إلى أن عدد سكان تلك الأقاليم من الامبراطورية العثمانية، التي اندمجت لتؤلف دولة فلسطين فيما بعد، بلغ حوالي نصف مليون نسمة عند منتصف القرن الثامن عشر[٣٥]. أما تلك المناطق التي شكلت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، فكان يعيش فيها حوالي نصف مليون نسمة (٤٨٨ ألفاً) عام ١٨٦١[٣٦].

إن التقديرات التي أجريت على سكان فلسطين العرب، المستندة إلى إحصاءات هيئات دولية وديموغرافيين بريطانيين وإحصاءات رسمية، بيّنت أن حجم السكان الأصليين من عرب فلسطين بلغ حوالي ٥,٣٥ ملايين نسمة عام ١٩٧٠: ٣ ملايين داخل المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل، و٢,٣٥ مليون يتوزعون مشتتين في سائر أنحاء العالم[٣٧]. ولو تمّ إسقاط هذا المجموع حسب معدل تقديري للزيادة الطبيعية من ٢,٤ بالمائة فقط في السنة للفترة اللاحقة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) لبلغ مجموع العرب الفلسطينيين والمتحدرين من أصولهم، في فلسطين وخارجها، حوالي ١١ مليون نسمة.

وعليه فإن مجموع اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم، في لبنان والخارج، لا يتجاوز هذا الرقم المشار إليه للفلسطينيين، أي ١١ مليون نسمة عام ٢٠٠١. وإذا حذفنا حوالي ٣,٧٥٠ ملايين لبناني يقيمون فيه، لقدر عدد اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم في بلدان الاغتراب قياساً على سكان فلسطين، بحوالي ٧,٣٥٠ ملايين. واستناداً الى هذه النتيجة، فإن حجم الانتشار اللبناني في العالم يمثل على الأقل ضعفي مثيله من المقيمين على أرض الوطن وهنا، تبدو تقديراتنا اكثر تجريبية من التقدير السابق المبين في الطريق الأولى، وتنبؤاتنا اقل تعويلاً.

الخلاصة:

وهكذا، فإن التقديرات التي قمنا بها حول اللبنانيين والمتحدرين من أصولهم في بلدان الاغتراب تشير إلى أن حجمهم يتراوح ما بين حوالى ٥,٩ و٧,٣٥٠ مليون نسمة كحد أقصى.

بيد أنه ثمة ملاحظة أخيرة لا بد منها، أن الأرقام الواردة أعلاه هي تقديرات تجريبية، وهي بالتالي كغيرها من التقديرات الاخرى، عرضة للتشكيك والخطأ، إنما تتميز باعتمادها على طرق احصائية في التقدير وعلى فرضيات تستند إلى نتائج ديموغرافية محدّدة.

ومهما يكن من أمر، فإن التقديرات لا تصبح حقيقة، إنما تستمر على هوامشها القريبة أو البعيدة، إلى حين اجراء إحصاء، تبدّد نتائجه السراب المتراكم والمتضخم حول الأعداد التي يتم تداولها عن حجم الانتشار اللبناني في العالم، وهو الاحصاء الذي يتعذر اجراؤه حتى على أرض الوطن، ربما خوفاً من وضع أسس أولية لبنائه تضر بمصالح من ليس من مصلحته ذلك من القوى السياسية والفئات المستفيدة من بقاء الوضع على حاله. ونقدر بأنه عندما يتمكن الوطن من احتواء طوائفه يمكن الوصول إلى اجراء احصاء يبين فيه حجم اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، على أساس مخزونهم العلمي والاقتصادي والاجتماعي وليس على أساس خوائهم الطائفي أو المذهبي.

المراجع

(❖) لا توجد مصادر احصائية خالية من التحيز. بخاصة في بلد يعتمد نظامه الأساسي تركيب السكان حسب الطوائف، حيث يصبح تشويه المعلومات مسألة مستوطنة. لذلك تصبح الأرقام الصادرة عن مصادر أجنبية حول المغتربين اللبنانيين بخاصة قبل منتصف القرن الماضي، هي أدنى تقريباً إلى الواقع. ولكن ذلك لم يمنعني من استخدام مصادر لبنانية لكي أبيّن الحد الأقصى المطلق لأرقام يرغب البعض في تضخيمها. أو على نحو معكوس يرغب البعض الآخر في التقليل منها.

(❖) يتوافر تقديران لعدد المهاجرين عام ١٩٩٩، الأول صدر في نشرة إدارة الاحصاء المركزي. عدد ١ عام ٢٠٠٠، بحيث يبلغ عدد المهاجرين ٢٧٢ ألف نسمة (استناداً إلى مصادر الأمن العام) وآخر عن الأمن العام يقدر عددهم ٢٢٦٧ نسمة (جريدة السفير عدد ٨٧١٤).

1- Gouvernement du Liban, Projet Présenté par le Général De Beaufort, commandant du chef du corps expéditionnaire de Syrie en 1860 - 1861, In Troubles agraires et comflits entre communauté dans la 1ère moitié du XIX Os. au mont-liban, thèse du doctorat d'Etat, soutenue par Amine Jradé à Grenoble II, France, 1991.

2 - Elie safa, l'émigration libanaise, Université st. joseph, Beyrouth 1960.

3 - IRFED. Besoins et possibilités de developpement au Liban 1960- 1961, éd. Ministère du plan Tome I, p. 49.

٤ – شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠. ص ٦٠.

٥ – فعلى اثر الصدامات الطائفية المريرة التي حصلت بين الدروز والموارنة في جبل لبنان عام ١٨٦٠.

تشكلت لجنة دولية من تركيا ومن الدول الأوروبية الخمسة: روسيا، بروسيا، فرنسا، بريطانيا والنمسا، لبحث وضع جبل لبنان. وتوصلت هذه اللجنة لإصدار وثيقة دستورية عرفت بنظام البرتوكول الخاص بإعادة تنظيم الجبل، الذي كان يتشكل من قائمتين: واحدة درزية في الجنوب والأخرى مارونية في الشمال. وهي الوثيقة التي شكلت مع تعديلاتها عام ١٨٦٤ أساساً لهذا النظام الجديد الذي عرف بنظام متصرفية جبل لبنان، والذي تمتع بالاستقلال الاداري عن ولاية السلطنة العثمانية آنذاك.

٦ - روجر اوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٣٠.

٧ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣١.

٨ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٢.

٩ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٤.

١٠ - شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص ٦٠.

١١ - فؤاد شبقلو، المهجرون «ضحايا المخطط الانعزالي»، برويت، ص ٢١. نقلاً عن م. جوبلين «مشكلة لبنان» (مغفل تاريخ النشر).

١٢ - شارع عيساوي، التاريخ الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

١٣ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

١٤ - المرجع السابق نفسه، ص ١٢٨.

١٥ - المرجع السابق نفسه، ص ١٤٠.

١٦ - المرجع السابق نفسه ص ١٤٠.

١٧ - المرجع السابق نفسه ص ٦٠.

١٨ - مرجع سبق ذكره ص ٥٢، Elie Safa, l'émigration

19 - A.M.G, Expédition de Syrie (1860 - 1861), série G4, carton No3, Rapport du général du Beaufort, N. 37, Beyrouth, le 14 février 1861, dans: Amine JRADE, trouble agraires et conflits entre communautés dans la `ère du XIXos. au Mont-Liban, thèse du Doctorat d'Etat soutenue à Grenoble II le 16 sept. 1991.

20 - Y.Courbage et Ph.Fargues, La situation démographique au Liban, I.S.S, Université Libanaise, Beyrouth 1974, Tome, p. 18.

21 - A.M.G, Expédidtion de Syrie (1860-1861)

٢٢ - سعيد حماده، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة بيروت الاميركية، بيروت ١٩٣٦، ص ١٦.

٢٣ - مصدر سبق ذكره، ص ٣٩. Y. Courbage et Ph. Fargues, la situation.., Tome.II

٢٤ - المرجع السابق نفسه، ص ٤٠.

25 - Selim Abou, immigrés dans l'autre amérique, éd. Plon, Paris 1972, p. 530.

26 - Y. Courbage et Ph. Fargues, la situation, tome II, p. 43.

٢٧ - مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ - ١٩٩٦، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، بيروت ١٩٩٦.

٢٨ - د. رياض طباره، التنمية العربية والموارد البشرية، السياسات السكانية في لبنان، منشورات مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣، ص ٨.

29 - Amir Abdelkarim, la dispora Libanaise en France, éd, l'harmattan, Paris 1996, p. 25.

٣٠ - ناهد الرواس، التغييرات الديموغرافية في لبنان، رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوما في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول)، الجامعة اللبنانية، بيروت عام ٢٠٠٠، ص ٦٧.

٣١ - مصدر سبق ذكره، ص ٢٩. Y. Courbage et Ph. Fargues, la situation

٣٢ - ناهد الرواس. التغييرات الديموغرافية لبنان. مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

33 - Chambre de commerce et d'Industrie canad-Liban, Bulletin, Vol.1, N:3, P.4.

٣٤ - الدكتور انيس ابي فرح. البطالة والهجرة داء في الجسم اللبناني لم يشخص بدقة. جريدة السفر، العدد ٨٧١١ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٠.

٣٥ - جانيت ل. ابولغد «التحول الديموغرافي لفلسطين». تهويد فلسطين. ترجمة الدكتور اسعد رزق. منشورات مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت ١٩٧٢، ص ١٥٦.

٣٦ - مرجع سبق ذكره A.M.G. Expédition de Syrie (1860-1861)

٣٧ - جانيت ل. ابولغد «التحول الديموغرافي» مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض وحق الشعب اللبناني في رفض التوطين

الدكتور شفيق المصري *

القسم الأول: حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض

أولاً: حق العودة في القانون الدولي:

تكمن أهمية حق العودة في عدد من المناحي والاعتبارات منها:

أ - أنه الحق الأصيل من حقوق الإنسان في كل حالة ومكان وزمان. فالمادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد أن «لكل فرد حرية التنقّل واختيار محل إقامته داخل كل دولة. ويحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه». وكذلك فإن المادة ١٢ من الشرعة الدولية للحقوق السياسية والمدنية تنص على أن «لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده» وأنه «لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده». وكلمة «بلده» هنا لا تعني دولة الجنسية وحسب وإنما محل إقامة الفرد الدائمة. والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أشارت في المادة الخامسة إلى أنه «لا يجوز إنكار حق أي فرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده»[1].

تنطبق هذه المواد على اللاجئين الفلسطينيين حكماً من دون أي تحفّظ. فقد عرّفت الاونروا اللاجئ بأنه «الشخص الذي كانت فلسطين محل إقامته العادية مدة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع العربي - الاسرائيلي

(*) *أستاذ القانون الدولي المحاضر في الجامعة الأميركية، والجامعة اللبنانية - كلية الحقوق، والجامعة اللبنانية الاميركية*

مباشرة في عام ١٩٤٨، وفقد دياره وموارد رزقه نتيجة لذلك النزاع»[٢]. هكذا يتضح أن تعريف اللاجئ، وفقاً لأحكام القانون الدولي[٣]، يربط بينه وبين الأرض التي اضطر قسراً إلى مغادرتها. فهو، تالياً، ينتمي إلى هذه الأرض كمحل لإقامته العادية وهي التي كان يقيم فيها ويكسب رزقه قبل أن يضطر إلى مغادرتها[٤].

ب - وإذا راجعنا المراحل التي سبقت العام ١٩٤٨ في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية نلاحظ:

- ان وعد بلفور ذاته نصّ منذ العام ١٩١٧ على مراعاة الحقوق «المدنية» للفئات من السكان غير اليهود. ومن هذه الحقوق الإقامة الدائمة والملكية وممارسة الشعائر الدينية. كما أن صك الانتداب لحظ في المادة الخامسة منه أن الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، كما أن المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم اشترطت عدم اجراء اي تعديل ديموغرافي في الدولة المنتدب عليها. هذا مع العلم أن فلسطين صُنّفت، أسوة ببقية الدول العربية، أنها دولة بمجرّد انفصالها عن الامبراطورية العثمانية وفقاً لمعاهدة لوزان ١٩٢٣[٥].

ويلاحظ أيضاً ان القرار ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين، اشار إلى عدم قيام أي تمييز بين السكان في الدولتين اليهودية والعربية وأنه «لن يسمح بأي استملاك لأرض يملكها عربي في الدولة اليهودية أو لأرض يملكها يهودي في الدولة العربية إلاّ للمنفعة العامة»[٦].

ج - إلا أن النص القانوني المباشر الذي أقر الحق بالعودة والتعويض للشعب الفلسطيني كان القرار ١٩٤ الذي صدر عن الجمعية العامة في ١٩٤٨/١٢/١١، أي في وقت متزامن مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨/١٢/١٠).

ويتسم القرار ١٩٤ بأهمية بالغة ومن أهم بنوده:

- أنه تناول حق العودة مباشرة للشعب الفلسطين وأقر له بها كمجموعة بشرية وليس كمجرد أفراد. وقد صدر أساساً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء لتقرير المندوب الخاص للجمعية (الكونت برنادوت) الذي أكد أحقية الشعب الفلسطيني «المضهطد» في العودة إلى بلاده والتعويض عن الأضرار التي لحقت به[٧]. والقرار ١٩٤ يشير إلى وضع الفلسطينيين كشعب (وليس مجرد أفراد) يحق

له العودة إلى دياره بصرف النظر عن الجنسية والاعتبارات السياسية وحتى الإنسانية المتمثّلة بجمع الشتات[٨].

- والقرار ١٩٤ يعتبر قراراً ملزماً وإن كان صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالمعروف أن قرارات هذه الجمعية تصدر عادة بشكل توصيات غير ملزمة. إلا أن ثمة قرارات تكون ملزمة استثنائياً. والقرار ١٩٤ واحد منها. ذلك لأن ثمة اجتهاداً في القانون الدولي[٩] يؤكد ان القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بأكثرية بارزة والتي تعود إلى تأكيدها في مناسبات متكررة تعكس رأياً عاماً دولياً غير متردد وبالتالي يقتضي اعتبارها ملزمة قانوناً.

والمعروف أن الجمعية العامة قد أكدت مضمون القرار ١٩٤ عشرات المرات واعتبرت حق تقرير المصير (ومن مستلزماته حق العودة) من الحقوق الانسانية غير القابلة للتصرف. فمنذ العام ١٩٧٤ مثلاً أصدرت الجمعية قرارها الرقم ٣٢٣٦ الذي أكّد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والتي تشمل حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة وحقه في العودة إلى دياره[١٠].

ولم تغيّر الجمعية العامة موقفها منذ ذلك الحين وإنما أكدت عليه تكراراً في القرارات السنوية اللاحقة لغاية الساعة[١١].

د - ولعل الأهمية الأكثر بروزاً للقرار ١٩٤ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قبلت اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة فرضت عليها الالتزام مسبقاً بشرطين: قبول القرار ١٨١ (قرار التقسيم) للعام ١٩٤٧ وقبول القرار ١٩٤ (حق العودة). ولم تصدر الجمعية العامة آنذاك (أي في العام ١٩٤٩) قرارها بقبول اسرائيل في عضوية المنظمة الدولية إلاّ بعد تأكدها من قبول اسرائيل هذين القرارين والتزام تنفيذهما[١٢]

هذا الأمر يعني في ما يعنيه:

- ان الجمعية العامة ذاتها أصرت على الإلزام القانوني للقرار ١٩٤ على الأقل بالنسبة لموجبات اسرائيل تجاه هذه المنظمة. وإذا كان قبول اسرائيل في المنظمة جاء مشروطاً كما تقدّم (وهذه من الحالات القليلة في الانضمام اليها) فإن اسرائيل ذاتها التزمت رسمياً بهذا القرار كما تقدم أيضاً.

- ان اسرائيل عندما تتخلف عن هذا الالتزام بالقرار ١٩٤ (قولاً أو فعلاً) أو تتنكر له فإنها تكون قد خالفت شرطاً دولياً لحظته المادة الرابعة من ميثاق الأمم

المتحدة والتي تنص على أن «العضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والذي ترى الجمعية العامة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، راغبة فيه...».

- ان ملاحقة المنظمة لإسرائيل كانت أكثر جدوى لو أصرّت على ضرورة تنفيذ القرار ١٩٤ الذي سبق أن تعهدت التزامه منذ العام ١٩٤٩ وليس على قبولها (مجدداً) الإقرار بحق العودة. فالقرار ١٩٤ هو، وكما تقدم، قرار ملزم للجانب الاسرائيلي.

هـ - أما مرحلة ما بعد صدور القرار ١٩٤ فقد شهدت، في ما شهدته، آثار حرب ١٩٦٧ ومنها ان مجلس الأمن: «يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فرّوا من هذه المناطق منذ نشوب القتال»[١٣]. (القرار ٢٣٧ تاريخ ١٩٦٧/٦/١٤).

وبعد صدور هذا القرار بدأ الحديث عن مستندين قانونيين للعودة: عودة اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨ وفقاً للقرار ١٩٤ المتقدم الذكر، وعودة النازحين بعد حرب ١٩٦٧ وفقاً للقرار ٢٣٧. والمعروف أن قرارات مجلس الأمن ملزمة مبدئياً (وفقاً للمادتين ٢٥ و١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة). وقد أصدر مجلس الأمن قرارات لاحقة (منها القراران ١٩٧٨/٢٤٨ و١٩٦٨/٢٥٩)[١٤] تذكّر بوجوب التزام القرار ٢٣٧. كذلك أصدرت لجان حقوق الإنسان قرارات متعاقبة تطالب بالتزام القرار ٢٣٧ ذاته[١٥].

وبدأ التمييز بين اللاجئين والنازحين يرد منذ صدور القرار ٢٣٧. إلاّ أن هذا التمييز لا يؤثر على حق العودة لأن المطلوب، قانوناً، هو عودة الفلسطينيين - لاجئين ونازحين - إلى ديارهم كمجموعة بشرية تتمتع بحقوق إنسانية واضحة وليس كأفراد يطالبون بجمع شمل العائلات وحسب.

إلا أن اسرائيل نشطت منذ العام ١٩٦٧ على هذا التمييز واعتبرت ان بحث مسألة النازحين - في سياقها الإنساني أي جمع الشمل - يمكن ان يرد بحدود ضيقة. إلا أن مسألة لاجئي ١٩٤٨ لم ترد إطلاقاً في إطار المفاوضات الاسرائيلية - العربية.

والواقع أن النص التعاقدي الأول الذي بدأ يميّز فعلاً بين اللاجئين والنازحين

الفلسطينيين كان اتفاق كامب دايفيد في العام ١٩٧٨. حيث اقترح تشكيل لجنة رباعية (تتمثل فيها مصر والأردن وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) لدراسة شؤؤن النازحين، مع تغييب تام لحق العودة بالنسبة للاجئين[١٦]. ثم وردت إشارة توكيدية أخرى لهذه اللجنة في الاتفاقية الاردنية - الاسرائيلية[١٧]. أما اتفاقات أوسلو وملاحقها فقد أشارت إلى اللاجئين كعنوان فقط تجري مناقشته في مفاوضات الوضع النهائي. وعندما بوشر بهذه المفاوضات كان الجانب الاسرائيلي حاسماً في رفضه مجرد البحث بحق العودة[١٨]، مع إمكانية بحث موضوع «جمع شمل العائلات».

و - إلاّ أن هذا الانحراف المقصود عن حق العودة لم يمنع الجمعية العامة للأمم المتحدة من تطوير مفهومه وربطه بمسألة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وذلك منذ العام ١٩٧٤ كما تقدم. وحرصت الجمعية العامة على تأكيد الموقف ذاته منذ ذلك التاريخ وحتى الساعة من دون أيّ تحفظ ولا انقطاع. وهذا يعني أن الإقرار بحق العودة بات أكثر ضرورة لسبب سياسي - قانوني دولي. فالشعب، أيّ شعب، يملك الحق في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام وذلك من دون أي عائق أو معرقل. وهذا الحق في تقرير المصير بات اليوم من القواعد الآمرة في القانون الدولي[١٩]. ومؤدى ذلك:

- انه لا يجوز لأي دولة، وتحت طائلة المسؤولية، ان تؤخر استحقاق هذا الحق أو تعرقل تنفيذه.

- ان الحق في تقرير المصير يُقدّم على أي التزام آخر يمكن أن يترتب على الدولة. وإذا حصل اي تناقض أو تعارض بين هذا الحق وبين أي التزام تعاقدي آخر للدولة فإن هذا الالتزام الأخير يجب أن يلغى فوراً وذلك وفقاً للمادة ٥٣ من قانون المعاهدات الدولية[٢٠].

- وإذا كان ثمة حق أصيل لهذا الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن المطلوب، قبل ذلك وتمهيداً له، ان يعود هذا الشعب الفلسطيني اللاجئ (أربعة ملايين) إلى دياره ومن ثم يصار إلى ممارسة حقه من دون توكيل ولا وساطة ولا انحراف.

أما أن يُنكر على هذا الشعب حقه في العودة إلى دياره، فكيف يمكن له أن يمارس حقه في تقرير مصيره؟. هذا مع الإشارة إلى أن «لجميع الشعوب حق

تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي إلى تحقيق نموّها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»[٢١]. لذلك بات من الضروري أن تمارس الشعوب بنفسها حق تقرير مصيرها على إقليمها وأن يكون لها «التصرّف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية».

وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحق في العودة ليس حقاً فردياً خاصاً وإنما هو حق جماعي مدني وسياسي واقتصادي أيضاً معترف به للشعب (وليس لفئة المقيمين منه دون اللاجئين) الفلسطيني أسوة بباقي الشعوب الاخرى. وكذلك فهو لا ينحصر بحق اقتصادي بديل يتناول الممتلكات وحسب، بل انه حق قانوني بقدر ما يعرّفه القانون الدولي انه من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف. وهو حق سياسي بقدر ما يسهّل عملية تقرير المصير أسوة بباقي الشعوب وفقاً لقاعدة «المساواة بين الشعوب»، وهذه قاعدة دولية ملزمة هي الأخرى[٢٢] لأنها وفقاً للاجتهاد الدولي من القواعد الآمرة أيضاً.

ثانياً: العلاقة بين حق العودة والتعويض:

أ – مضمون القرار ١٩٤:

١ – تضمنت الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الامور الثلاثة التالية:

«وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم...».

"Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable time".

– ان السماح بالعودة يجب أن يحصل في أقرب وقت ممكن: أما من يسمح بذلك فإن المقصود هنا إسرائيل التي أعلنت عن إنشاء دولتها منذ منتصف أيار ١٩٤٨ (القرار صادر في آخر ١٩٤٨) وبريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة من قبل عصبة الأمم والتي لم تكن مهمتها قد انتهت بعد[٢٣].

– العودة ليست هنا لمجموعة افراد من اللاجئين وإنما لمجموعة بشرية كاملة تمثل كل اللاجئين. وهي عودة الى «بيوتهم» Their Homes. وقد استخدمت الترجمة العربية الرسمية (أي ترجمة الأمم المتحدة) عبارة «ديارهم»، بدلاً من

بيوتهم، علماً أن في «بيوتهم» دقّة وصفية تشير إلى ضرورة العودة إلى البيوت التي اضطروا إلى مغادرتها قسراً وبصرف النظر عما إذا كانت هذه البيوت في إقليم اسرائيل أو إقليم السلطة الفلسطينية وبصرف النظر عما إذا كانوا يحملون الجنسية الاسرائيلية أم لا.

المهم هو إقرار حق العودة لهؤلاء كمجموعة بشرية فلسطينية، أما أن يعودوا أم لا، فهذا أمر يقرّره اللاجئون أنفسهم.

علماً أن هذه العودة مشروطة بأن «يعيشوا بسلام مع جيرانهم».

وقد توفّر اليوم هذا الشرط المسبق بعد معاهدات السلام المصرية - الفلسطينية - الأردنية مع اسرائيل وبعد إلغاء «الكفاح المسلح» من الميثاق الوطني الفلسطيني.

٢ - وتستمر الفقرة رقم ١١ ذاتها فتقول «... ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم...».

"... and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return".

وفي قراءة هذا الجزء من الفقرة ١١ يلاحظ:

ان القرار ١٩٤ لحظ إمكانية التعويض، ولكنه أناطها باللاجئين أنفسهم. وهذا يعني أن حق العودة هو الحق الأساسي الذي يعترف به القانون الدولي وذلك استناداً إلى المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان وإلى المادة ١٢ من شرعة الحقوق المدنية والسياسية والى القرار ١٩٤ الذي يتمتع، كما تقدم، بالإلزامية القانونية الكاملة سواء في ذاته أو في اعتباره مدخلاً أساسياً لتقرير المصير.

أما حق التعويض فهو عائد إلى اللاجئين أنفسهم لكي يقرروه. وهو بذلك شأن شخصي لا يرتقي إلى درجة الإلزام الدولي الذاتي[٢٤].

وحتى يستطيع اللاجئون أن يقرّروا أو يختاروا كما جاء في القرار ١٩٤ فإن الإقرار بحق العودة هو المطلوب حتى يصبح ثمة مجال للاختيار. أما إذا أنكر على اللاجئين الفلسطينيين حق العودة فأي معنى يبقى لهذا الاختيار بالأساس؟

واستناداً لما تقدم فإن الحق بالتعويض لا يمكن أن يكون بديلاً حكمياً من الحق بالعودة لاختلاف الدرجة القانونية والإلزام.

فالمفروض أولاً أن يكون حق العودة مفتوحاً للجميع (كما يكون مثلاً الحق في

التصويت) ويمكن، بعد ذلك، لصاحب العلاقة المؤهل لهذه العودة، أن يقرر العودة أم التعويض (كما يكون مثلاً للمواطن الذي يُعترف له بحق التصويت في أن يقترع أم لا). وبذلك فإن التعويض إذا ورد سيكون من حق صاحب العلاقة أن يختاره، أما حق العودة فإن القانون الدولي ذاته يعترف له به من خلال النصوص المشار إليها أعلاه[٢٥].

ب – هذا مع العلم أن التعويض في القانون الدولي لا يقتصر على البدل المالي الذي يمكن أين يتقاضاه مستحقُّه فرداً كان أم دولة. فالتعويض قد يكون، بين الدول مثلاً، على شكل اعتذار أو تعهد بمحاكمة مرتكب الجرم أو بإعادة الامر المتضرر إلى ما كان عليه... الخ[٢٦].

أما مسألة التعويض التي وردت في هذا القرار فيُفهم منها أن التعويض يمكن أن يكون أيضاً ذا صفة جماعية وليست فردية. بمعنى أنه يمكن التعويض على الشعب الفلسطيني اللاجئ وعن معاناته (حتى وإن كان هذا التعويض جزئياً). أما إذا كان فردياً ومتروكاً لكل شخص على حدة فهذا يعني بعثرة حق العودة من خلال من يريد ومن لا يريد العودة. وتلافياً لهذا الأمر لا بد من الرجوع إلى فلسطينيي الشتات كشعب ذي هوية واحدة وقضية واحدة ومعاناة واحدة. حتى إذا أثبتت أكثريته ميلاً إلى التعويض أُقِرّ لها ذلك من دون أن يصار إلى إنكار حق العودة لأنه حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف[٢٧]. وحق العودة مرتبط بحق تقرير المصير كما تقدم. والمعروف أن هذا الأخير قاعدة آمرة في القانون الدولي وهي ذاتية الإلزام القانوني من دون أي تحفظ.

واستناداً لذلك لا بد من التأكيد:

– ان كل قرار إقليمي أو دولي يقضي بالحق في التعويض بدلاً من الحق في العودة يخالف أحكام القانون الدولي نظراً لتفاوت المرتبة القانونية بينهما من جهة وإنكار حق أساسي وغير قابل للتصرف من جهة ثانية، واختيار التعويض هذا من دون سؤال أصحاب العلاقة رأيهم في الموضوع من جهة ثالثة. أما القول بضيق المكان أو الاندماج المطلوب كلياً أو بزوال معالم القرى والدساكر التي تركها اللاجئون فإنه، مبدئياً، غير مبرّر في القانون الدولي لأنه يشكل تفاصيل ثانوية لا تستند إلى أي مشروعية وتتعارض مع حق مثبت ومعترف به دولياً ولا يجوز إنكاره ولا تحييده. هذا فضلاً عن مجافاة العدالة والإنصاف إذا ما كانت إحدى اللجان

هي التي تقرر مصير اللاجئين أنفسهم وتقدم حق التعويض بديلاً من حق العودة[٢٨].

وتشير الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القرار ١٩٤ (وهي استكمال لما قبلها ولا تشكل فقرة منفصلة):

"...(compensation should be paid also) for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity should be made good by the governments or authorities responsible" (29).

وقد ترجمت أوساط الأمم المتحدة هذه الجملة إلى العربية كما يلي:

(التعويض يجب أن يدفع عن...) «وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»[٣٠].

ويلاحظ هنا:

١ - ان الترجمة العربية المعتمدة لهذه الجملة هي ترجمة خاطئة. فالنص باللغة الانكليزية يعني أن التعويض يجب أن يدفع أيضاً «للخسارة أو الضرر اللاحق بالممتلكات». بينما الترجمة ذكرت أن التعويض يدفع عن كل «مفقود أو مصاب بضرر» وهذا يغيّر المعنى تماماً. فالقصد الأساسي من القرار باللغة الانكليزية هو ان التعويض يقتضي دفعه في حالتين:

- عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم.
- وعن الممتلكات التي يفقدها أصحابها والتي تكون مصابة بضرر.

"... and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or in equity should be made good by the governments or authorities responsible.

٢ - وإذا كان التعويض في نظر البعض يحل محل حق العودة بالنسبة للحالة الأولى فإن هذا التعويض يأتي مع حق العودة في الحالة الثانية. فالتعويض مقترح عن الممتلكات في الحالتين. والمهم أن يتم الاعتراف بحق العودة حتى تصبح ملكية هذه الممتلكات ثابتة أولاً ومن ثم يمكن بحث التعويض عنها ثانياً.

والتعويض في الحالتين ولاسيما الثانية لا يغني عن الإقرار بحق العودة لأن هذا الحق يحمل معه إثباتاً للملكية. ذلك لأن حق العودة يتضمن الإقرار بعودة اللاجئين إلى بيوتهم أي إلى حيث يملكون، وهناك يحصل التعويض عن هذه الممتلكات المفقودة أو المتضررة [٣١].

أما إذا لم يُعترف لهؤلاء بحق العودة فكيف يمكن لهم أن يثبتوا ملكيتهم؟ بسندات ملكية لاتزال محفوظة لديهم. وماذا لو أن بعضهم لم يعد يحتفظ بهذه السندات لأنه اضطر إلى مغادرة منزله بظروف غير عادية؟ يعوّض عندئذ على الجميع بمبلغ موحّد سواء كان رمزياً أو حقيقياً. إذن يصبح الموضوع غير متعلق بالتعويض الموازي للضرر. وهذا يعني أن التعويض مطلوب لإلغاء أو بالأحرى بيع حق العودة. وهذا الحق، كما قدّمنا، هو حق قانوني جماعي مدني - سياسي ولا يجوز التخلي عنه إلاّ بعد استفتاء الشعب المعني به في مجموعه وبعد الاقرار الدولي به على كل حال. إذ كيف يتخلّى الشعب عن حق لم يُعترف له به بعد؟ وحتى الاستفتاء غير مقبول لأنه يتناول تخلياً عن حق إنساني لا يجوز التصرف به ومصادرته في وجه جيل آخر مثلاً.

جـ - وأهمية التعويض عن الممتلكات المفقودة أو المتضررة انه أتى استكمالاً لحق العودة وليس بديلاً عنه. ذلك أن الملكية هنا تبقى لصاحب الشأن وتسقط معادلة، إما العودة أو التعويض.

وعلى هذا الأساس يجب أن يصار إلى اعتماد النص الانكليزي لهذه الفقرة - ١١ - من القرار ١٩٤ والتخلي عن ترجمتها العربية الرسمية، ويجب، تبعاً لذلك أن يصار إلى المطالبة بحق العودة والتعويض معاً. هذا مع التوكيد مجدداً أن حق العودة غني عن المطالبة به لأنه من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. أما حق التعويض فيجب أن يندرج مع حق العودة كما تقدم[٣٢].

القسم الثاني: حق الشعب اللبناني في رفض التوطين

أولاً: رفض التوطين في مراحله التاريخية:

أ - حرص لبنان، منذ قدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى ربوعه في العام ١٩٤٨، اضطراراً، على أن يكون لهم وضعهم الخاص والمؤقت وأن تصدر الترتيبات الرسمية التي ترعى هذا الوضع. واستناداً لذلك كان الموقف المتكرر للحكومات

اللبنانية المتعاقبة في رفض التوطين وارتقاب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

وتمثل هذا الموقف أصلاً باستثناء اللاجئ الفلسطيني من الاتفاقية الدولية للاجئين من جهة ومن أحكام القانون اللبناني للأجانب من جهة أخرى.

فالاتفاقية الدولية للاجئين الصادرة في العام ١٩٥١ استثنت من احكامها، تعريفاً وأوضاعاً، «الأشخاص الذين يتلقون في الوقت نفسه أي نوع من الحماية أو المساعدة من إحدى وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، عدا عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين»[٣٣].

أما قانون الأجانب الصادر في العام ١٩٦٢ فقد عرّف الاجنبي «بأنه كل شخص لا يحمل الجنسية اللبنانية»، أي أنه - افتراضاً - كلّ شخص يحمل جنسية أجنبية. واعتبر القانون أن التعامل مع هذا الأجنبي يندرج إما وفقاً لتشريعات محددة أو وفقاً لقاعدة التعامل بالمثل بعد اتفاقات ثنائية أو معاملات تؤكد هذا الأمر.

إلا أن اللاجئين الفلسطينيين استُثنوا من هذا التعريف ليس فقط لأنهم لا يحملون أي جنسية وإنما لأن وضعهم القانوني كان ولايزال خاصاً بهم دون سواهم من الأجانب[٣٤].

ومنذ أوائل الخمسينات درج لبنان على اعتماد السجلات التي نظمتها وكالة الغوث - الأونروا - ذاتها. هذا مع الإشارة إلى أن سجلات الوكالة لم تستطع أن تحصي جميع اللاجئين أو بالأحرى الفلسطينيين الموجودين في لبنان الذين قدموا إليه بفترات متعاقبة وبأفواج متلاحقة[٣٥]. أما عدد اللاجئين الاجمالي فقد قدرته الأونروا بـ٣٦٧,١٢٢ في العام ١٩٩٢. إلا أن مكتب الاحصاء المركزي الاميركي قدّر أن عددهم قد يصل في العام ٢٠١٠ الى ٦٠٣,٦٦٣[٣٦].

وفي العام ١٩٥٩ شكّلت الحكومة اللبنانية «إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين» التي تولّت تنظيم إقامتهم وقيد وثائقهم الشخصية وتنقلهم وأوضاعهم الأخرى. وقام لبنان، من أجل تسوية أوضاعهم، بإصدار بطاقات إقامة مؤقتة خاصة بهم لضبط وضعهم القانوني من جهة ولتسهيل حركتهم من جهة ثانية. وقد استمر هذا الوضع حتى آخر الستينات.

وكانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال هذه الفترة حريصة على رفض أي

نص أو حتى توصية يمكن أن تؤدي إلى أي ثغرة توطينية.

وعلى الرغم من صدور توصية عن مؤتمر وزراء الخارجية العربية في العام ١٩٦٥ والتي اقترحت أن «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية»، على الرغم من ذلك فإن لبنان لم يلحظ اي استثناء عن التدابير التي اتخذها في ضرورة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بما يضمن لهم التركيز على حق العودة وكذلك التركيز على رفض التوطين. إلا أن هذه الفترة اتسمت ايضاً بارتباك قانوني لجهة تنظيم الوجود الفلسطيني المؤقت في لبنان. كما اتسمت ببعض الاستثناءات التي سمحت لبعض هولاء الحصول على الجنسية اللبنانية من جهة، كما فرضت على البعض الآخر، وهم الأكثرية الساكنة في المخيمات، أساليب متعددة من التعامل[٣٧].

ب - وكانت الأحداث الاقليمية واللبنانية الداخلية قد آلت إلى إشكالات أمنية وسياسية عدة أنتجت، في ما أنتجته، اتفاقية القاهرة للعام ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد نصّت هذه الاتفاقية على اجراءات ميدانية عدة ولحظت ايضاً إمكانية اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني حول أمور عدة أمنية وغيرها.

إلا أن الأحداث التي دفعت لبنان بكل مناطقه وفئاته إلى الحروب - الفتنة منذ العام ١٩٧٥، لم تسمح بإصدار تشريع موحّد بهذا الصدد. واستعيض عن هذا التشريع بقرارات وزارية أو صادرة عن الأمن العام اللبناني تحاول ضبط الوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية.

والمعروف أن المشرِّع اللبناني كان، منذ الستينات، قد اعتبر الفلسطينيين من الأجانب ذوي الوضع الخاص [٣٨]. إلا أن هذا الوضع الخاص لم يُنظّم لغاية الساعة بموجب تشريع موحّد ومتكامل الأطر والأهداف.

ولكن العنوان الرئيسي لكل الاجراءات الوزارية والإدارية اللبنانية التي صدرت، وإن بشكل فوضوي أحياناً، كان يتمثل دائماً في رفض التوطين وذلك من أجل مصلحة الجانبين اللبناني والفلسطيني معاً.

وبعد أن تمّ إلغاء اتفاقية القاهرة في العام ١٩٨٣ من قبل المجلس النيابي اللبناني عادت الأوضاع كافة إلى ما قبل هذه الاتفاقية من الاجراءات الإدارية

التي تتعامل مع الملف الفلسطيني على أساس انهم لاجئون يملكون حق العودة وأن إقامتهم في لبنان مؤقتة بانتظار ممارسة هذا الحق.

جـ - ان النص الأساسي الذي أكد رفض التوطين ورد في وثيقة الوفاق الوطني المعروف باتفاق الطائف للعام ١٩٨٩.

فقد أشارت هذه الوثيقة في مبادئها العامة إلى أن «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين... فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

ثم تكرّست هذه الفقرة في الدستور اللبناني المعدّل في العام ١٩٩٠. فورد في مقدمته النص ذاته (في الفقرة - ط - من المقدمة) الذي أكد أنه «لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين»[٣٩].

والملاحظ، في هذا السياق، أن هذا الدستور قد أكد (في البند - د - من المقدمة) ان «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية».

وإذا كان الشعب اللبناني، بكل مرجعياته الدينية وبكل مؤسساته الدستورية، قد أكد تكراراً رفضه للتوطين الفلسطيني في لبنان، فإنه بذلك قد قام بعمل سيادي من دون أي إشكال ومن دون أي تحفّظ.

وإذا كان هذا الشعب، من جهة ثانية، قد اعتبر أن رفض التوطين يشكّل ضماناً لعيشه المشترك وحفاظاً على التوازنات التي ارتضاها أصلاً فإن الدستور ذاته يكرّس هذا القرار بقدر ما يهدف إلى تعزيز العيش المشترك بين فئات الشعب اللبناني. والدستور نفسه اعتبر أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

وقام المجلس النيابي مؤخراً بإصدار توصية ورد فيها ضرورة التأكيد على حق العودة للشعب الفلسطيني ورفض التوطين بسائر أشكاله ومراحله وصفاته.

ثم أقرّ المجلس النيابي قانون تملك الأجانب ومنه ضرورة التقيّد بأحكام الدستور اللبناني لجهة رفض التوطين[٤٠].

وتجدر الإشارة، في هذا المجال، إلى أن رفض التوطين لا يقتصر على لبنان وحده وإنما هو موقف عربي عام مرتبط بالاصرار على حق العودة والتعويض للشعب الفلسطيني، كما تقدم شرحه.

ولعل من المفيد، هنا، التذكير بموقف جميع الدول العربية التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين:

- فسوريا ولبنان والاردن تصر كلها على رفض التوطين بحيث لا يضيع حق الفلسطيني اللاجئ (منذ ١٩٤٨) ولا النازح (منذ العام ١٩٦٧) في العودة والتعويض. والواقع أن اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول الثلاث مشمولون برعاية منظمة الأونروا. والمعروف أن هذه المنظمة تهدف بالأساس إلى الاهتمام بهم بانتظار عودتهم إلى ديارهم. ثم أن التصريحات الرسمية الصادرة عن هذه الدول تؤكد رفضها توطين الفلسطينيين فيها.

- ومصر والعراق من الدول المضيفة أيضاً، مع أن اللاجئين الفلسطينيين فيهما لا يستفيدون من تقديمات منظمة الأونروا. إلا أن الدولتين تركزان دائماً على أولوية حق العودة، وكانتا قد أيّدتا تكراراً في مؤتمرات القمة العربية والاسلامية موقف لبنان في رفض التوطين.

- إن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين مؤقتاً في أراضي الضفة الغربية وغزه يُعامَلون من قبل فلسطينييها أنفسهم بصفتهم لاجئين لكي لا يضيّعوا عليهم حق العودة وهم، من أجل ذلك، يرفضون توطينهم في الضفة وغزة بالذات.

ثانياً: رفض التوطين في القانون الدولي:

أ - ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين مرتبط، وظيفياً، برفض التوطين. وعندما يصرّ الشعب اللبناني على رفض التوطين فهو يصرّ، بالقدر نفسه أو أكثر، على حق العودة، انسجاماً في ذلك مع تثبيت الهوية الفلسطينية وإنصاف الشعب الفلسطيني لتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير كما تقدم.

وتقرير المصير الذي ينطبق على الشعب الفلسطيني كحق إنساني غير قابل للتصرّف ينطبق على كل شعب آخر بما في ذلك الشعب اللبناني أيضاً. فالمعروف أن تقرير المصير لا يقتصر على مرحلة واحدة هي مرحلة إنشاء الدولة المستقلة فقط وإنما يتلازم أيضاً مع العمليات اليومية لبناء هذه الدولة وإنمائها وتعزيز قدراتها وتمتين وحدتها الوطنية وتكاملها الاجتماعي... الخ. وقد حرص الإعلان العالمي لحقوق الانسان منذ العام ١٩٤٨ (في المادة ٣٠ الأخيرة منه) على التوكيد

على أن أياً من الحقوق التي ذكرها لا يجوز أن تفسر «على نحو يفيد انطواءه على تخويل أي دولة أو جماعة أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه».

والمعروف هنا أن الركن الأساسي للحق في تقرير المصير ورد أصلاً في ميثاق الأمم المتحدة وتكرّس من ثم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ولاسيما المادة ٢١) وفي الشرعتين المتعلقتين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما سبق أن شرحنا التلازم بين حق العودة وحق تقرير المصير في القسم الأول من هذا البحث فإن ثمة ارتباطاً عملياً بين حق الشعب في العودة وحق الشعب الآخر في رفض التوطين.

إلا أن هذا الارتباط الوظيفي لا يفرض تلازماً قانونياً بنيوياً بينهما. فالقانون الدولي يقرّ لأي شعب الحق في تقرير مصيره من جهة. وهو يقرّ أيضاً لهذا الشعب في أن يمارس سيادته وحده على كافة مقدراته الاقتصادية وأن يختار نمط الحكم والسياسية وأساليب الحياة التي يريد.

المهم أن القانون الدولي يقرّ لأي شعب في أن يعيش بسلام (٤١) وأن يسعى إلى تحقيق رفاهه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن الشروط التي يفرضها القانون الدولي لأي شعب في أن يعيش بسلام:

- ان المحافظة على حق الشعوب في السلم وتشجيع تنفيذ هذا الحق يشكّلان التزاماً أساسياً لكل دولة.

- ان على جميع الدول والمنظمات الدولية أن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في ضمان تنفيذ حق الشعوب في السلم عن طريق اتخاذ التدابير الملائمة على المستويين الوطني والدولي.

والمعروف أن الشعب اللبناني أجمع، بعد الحرب الفتنة، ان ميثاق العيش المشترك في اتفاق الطائف، يمكن أن يشكل الإطار الدستوري للعيش بسلام. والمعروف أن هذا الإجماع يشكل منطلقاً أساسياً لتجربة لبنان واللبنانيين لمرحلة ما بعد الحرب الأهلية. والشعب اللبناني اليوم يسعى إلى تثبيت قواعد هذا العيش المشترك «من دون تقسيم ولا توطين». لذلك يقتضي وفقاً لأحكام القانون الدولي أن تُحترم إرادة هذا الشعب في تحديد الأطر التي ارتآها معاً للعيش في

سلام.

وعلى هذا الأساس فإن حق الشعب اللبناني في رفض التوطين هو حق أصيل آخر من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وان كان مرتبطاً عملياً (وفي هذه الحالة المحددة) مع حق العودة.

ب - وحق الشعب اللبناني في رفض التوطين يساعد كذلك في إقرار حق العودة ليس فقط من ناحية إنسانية وإنما من ناحية قانونية ايضاً. ذلك لأن المقولة الاسرائيلية «ان الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتمثل بتحسين أوضاعهم حيث هم»[٤٢] يجب أن تُواجه بذرائع قانونية تستند بالأساس إلى حق الشعب اللبناني برفض التوطين.

أما إذا استكانت الحكومة اللبنانية ومعها الشعب اللبناني إلى هذه المساعي الراهنة لفرض التوطين فإن هذه المقولة الاسرائيلية ستشق طريقها إلى مراكز القرار الدولي من دون أي تحفظ ولا استدراك.

ورفض التوطين هو التفسير الأنسب للقرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ الذي قضى «بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» على أن تتمثل هذه التسوية العادلة حكماً بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. أما إذا فُسّرت هذه «العدالة» بتحسين أوضاعهم حيث هم ففي التفسير إساءتان: بحق الشعب اللاجئ من جهة وبحق الشعب المضيف من جهة ثانية. لذلك فإن عدالة التسوية لمسألة اللاجئين تتمثل حصراً بعودتهم إلى بلادهم وعدم توطينهم في لبنان ولا في أي دولة عربية أو أجنبية أخرى.

والقرار ٢٤٢ أصلاً استند إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. وهي المادة التي تحرص على الاستقلال السياسي والوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

جـ - ان السيادة الوطنية للدولة المستقلة مبدأ أساسي ومستقر في القانون الدولي بحيث ان ميثاق الأمم المتحدة حرص على احترامها في معظم مواده وأنشأ مبدأ عدم التدخل انطلاقاً من ضرورة ممارستها. وعلى هذا الأساس أيضاً اعتمد القانون الدولي مبدأ المساواة في السيادة أيضاً وضرورة الحفاظ على الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل الدول. وعلى هذا الأساس أيضاً أقر القانون الدولي «بنطاق محفوظ» لصلاحيات الدولة الداخلية ولا سيما في ما يتعلق

بقوانين الهجرة أو الجنسية أو التجنّس التي تصدرها[٤٣].

والأمر المستقر أيضاً في القانون الدولي هو أن السيادة الوطنية تشكّل المعطى الأساسي في علاقات الدول القانونية ولذلك فإن القيود على هذه السيادة لا يمكن أن تُفرض مسبقاً ولاسيما إذا شكلت لها أي نوع من الإساءة أو عدم الملاءمة، إلا إذا التزمت الدولة هذا القيد أصلاً أو إذا كان يتسم بصفة القواعد الآمرة[٤٤].

وقد سلّمت المنظمة الدولية كذلك بهذا الأمر انسجاماً منها مع أحكام الميثاق وبغية تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

وحرصاً من هذه المنظمة الدولية على استقلال الدول بصرف النظر عن حجمها أو قدرتها أو ثروتها، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الرقم ٤٩/٣١ في ١٩٩٤/١٢/٩ حول «حماية وسلامة الدول الصغيرة» استناداً، في ذلك لمبادئ الأمم المتحدة ولاسيما المساواة في السيادة وعدم التدخل ومراعاة حقوق الانسان وتحقيق الجوانب المكمّلة لتقرير المصير.

واعتبر القرار ان أي تدخل أو خرق لسيادة الدول الصغيرة يشكل خرقا للقانون الدولي. وحظّر أي تدخل في شؤون الدولة الداخلية ودعا جميع المنظّمات الاقليمية والدولية إلى وجوب تقديم المساعدة التي تطلبها الدولة الصغيرة من أجل تعزيز سلامتها بما يسنجم مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها[٤٥].

د - وهكذا فإن قرار الدولة اللبنانية الذي ورد في دستورها (لا للتوطين) والذي تأكد تكراراً من قبل مؤسساتها الدستورية حول رفض التوطين يجب أن يُحترم من قبل المجتمع الدولي. ثم ان فرض هذا التوطين الفلسطيني على لبنان أو حتى محاولة فرضه، من قبل مراجع وقوى ودول خارجية، يشكل تدخلاً تعسّفياً في شؤون لبنان الداخلية ويعرّض سلامته - كدولة صغيرة - إلى مخاطر عديدة.

ومن المخاطر التي قد يحدثها التوطين أو يتسبّب بها:

- الخطر الديمغرافي الذي يتمثل بزيادة ١٠٪ من السكان اللبنانيين مرّة واحدة.

- والخطر الاقتصادي الذي يتمثل بعبء طارئ وإضافي على الاقتصاد اللبناني المنهك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية اللجوء التي استثنت من أحكامها اللاجئين الفلسطينيين كما تقدم تنص في المادة السادسة منها على أن هؤلاء

يستفيدون من أحكامها فور انقطاع مساعدات الأونروا لهم. وهذا يعني أن الحكومة اللبنانية ستتحمل لصالحهم، جميع النفقات والتقديمات التي تمنحها لمواطنيها إن حصل التوطين.

– والخطر السياسي الذي يتمثل بخلل طارئ على توافق اللبنانيين ونسيجهم الاجتماعي السياسي المتفق عليه أصلاً بموجب مواثيقهم الوطنية التي لم يكن هؤلاء (أي ال١٠٪ كما تقدم) مشاركين فيها أصلاً. علماً أنه «لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك» كما تقدم.

– والخطر القانوني الذي يتمثل بالتوطين الذي يضيّع هوية اللاجئين الوطنية (الفلسطينية) من جهة، ويفرض على الدولة اللبنانية تجنيسهم من دون إرادتها من جهة ثانية. هذا مع العلم أن قانون المعاهدات الدولية لا يلزم أي دولة ثالثة بأي اتفاق قد يحصل بين دولتين أخريين حتى وإن كانت هذه الدولة الثالثة مستفيدة من الاتفاق[٤٦].

هـ – ثم ان الموضوع لا يقتصر، بالأساس، على الدولة وسلامتها وسيادتها ودستورها في رفض التوطين وإنما يتعلق أيضاً، ومن باب أولى، بالشعب اللبناني وحقوقه ومصيره وإرادته الحرّة.

وإذا كان هذا الشعب اللبناني يبدي في معظم الشؤون المطروحة آراء متباينة وأحياناً متصادمة حولها إلاّ أنه مجمع، بكافة هيئاته ومؤسساته الدينية والمدنية والسياسية، على رفض التوطين.

وهذا الإجماع اللبناني يجب أن يصمد في وجه الرياح المتقلبة لكي يعكس إرادة لبنانية شعبية حاسمة ترفض التوطين وتصر على حق العودة وذلك لمصلحة الشعبين الفلسطيني واللبناني معاً.

وهذا الإجماع اللبناني الظاهر لغاية الساعة يجب أن يُقابل باستجابة اقليمية ودولية على كافة المستويات:

١ – فالفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن «إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم». والمادة الأولى من شرعتي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تنص على أنه «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي، بمقتضى هذا الحق، حرّة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي لتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»...

وانه «لا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاص»[٤٧].

٢ – كذلك حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أوائل الستينات أن تركز على مناهضة الاستعمار ووجوب استقلال الشعوب والبلدان المستعمرة. فقد أكدت هذه الجمعية بموجب قرارها الرقم ١٥١٤ الصادر في ١٩٦٠/١٢/١٤ مثلاً على «ان كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلّي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه»[٤٨].

والمعروف أن التوطين الفلسطيني إذا فرض على لبنان بمقتضى المعادلات الاقليمية والاملاءات الدولية، فإنه سيقوّض جزئياً سلامة هذا البلد ووحدته الاقليمية التي صدرت عشرات القرارات الدولية – بدءاً بالقرار ٤٢٥ – التي تؤكدها وتحرص عليها.

و – أما إذا تناولنا بند «رفض التوطين» مباشرة، وهو الذي أوردته وثيقة الوفاق الوطني – الطائف في العام ١٩٨٩[٤٩] فنرى أن هذه الوثيقة ذاتها حظيت بالعديد من التوصيات والقرارات الدولية المؤيدة ومنها:

١ – ان مجلس الأمن الدولي أصدر بيانه الأول بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧ على أثر انتخاب الرئيس الراحل رينيه معوض. وفي هذا البيان يؤكد أعضاء المجلس دعمهم التسوية التي تمت من أجل «ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية في لبنان و... يرحبون بانتخاب رئيس الجمهورية واعتماد اتفاق الطائف من قبل المجلس النيابي اللبناني».

٢ – ثم أصدر مجلس الأمن الدولي بيانه الثاني في ١٩٨٩/١١/٢٢، على اثر اغتيال الرئيس معوض وفيه أعرب «ان اعضاء مجلس الأمن الدولي يجددون ويؤكدون دعمهم لاتفاق الطائف الذي أقر من جانب اعضاء المجلس النيابي اللبناني».

والواضح هنا أن بيانات مجلس الأمن تتسم بأهمية بارزة وإن كانت غير ملزمة قانوناً. إلا أنها تحظى بموافقة جميع الدول دائمة العضوية في المجلس. كما ان الواضح أيضاً ان اتفاق الطائف أكد بصراحة رفضه التوطين وأن هذا البند تكرّس مادة دستورية صريحة كما تقدّم.

٣ – كذلك فإن المجلس الاوروبي اتخذ، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٩، قراره الذي كرّر فيه «تأكيده على تشبّثه باتفاق الطائف». كما عبّر عن اقتناعه بعدم وجود بديل

في الظروف الحالية للعملية التي يرتأيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام»[٥٠].

٤ - وغني عن الإشارة أن الدول العربية والإسلامية أيّدت هذا الاتفاق في قمم وقرارات متتابعة. وان قمة الدول العربية وكذلك الاسلامية اللتين عقدتا في خريف العام ٢٠٠٠ اكدتا على حق الشعبين الفلسطيني واللبناني معاً في حق العودة والتعويض وفي رفض التوطين.

٥ - كذلك فإن معظم قرارات مجلس الأمن التي مدّدت تباعاً مهمة قوات «اليونيفيل» في لبنان كانت تترافق مع بيانات تأكيدية لمجلس الأمن تؤكد على موافقة المجلس المتكررة على اتفاق الطائف بكل بنوده. وهكذا نخلص إلى أن رفض التوطين ملزم قانوناً. وإن هذا الإلزام القانوني لا ينحصر بالمادة الدستورية اللبنانية التي أكدته ولا بالتصريحات والمواقف الحكومية والنيابية ولا بالإجماع الشعبي اللبناني وحسب وإنما بتغطية دولية قانونية مؤيدة من دون تحفظ ولا تردّد ولا اعتراض.

المراجع

١ - راجع «صكوك دولية» منشورات الأمم المتحدة - ١٩٨٨ ص٤ و٩ و١٩ و٥٥.

٢ - راجع التعليق على هذا التعريف في: حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. رمضان بابارجي وآخرون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٦. ص ٤٩-٥٣.

٣ - قابل ذلك مع التعريف الذي أوردته الاتفاقية الدولية للاجئين. ١٩٥١. في المادة الأولى: «كل شخص يوجد. بنتيجة أحداث وقعت قبل ١٩٥١/١/١. وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية. خارج بلد جنسيته. ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع. أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد».

٤ - سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة. مجموعة كتاب. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٨ ص ١٩٢ و١٩٩.

٥ - راجع صك الانتداب في: The Origins & Evolution of the Palestine Problem p 86-92

٦ - المعروف ان اسرائيل استندت الى القرار ١٨١ عندما قدّمت طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٩. كذلك استند إليه المجلس الوطني الفلسطيني عندما أعلن إنشاء الدولة الفلسطينية في العام ١٩٨٨.

٧ - راجع تقرير برنادوت في: The Origins & Evolution... Opcit, p140-147

٨ - حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه ص ٧٨ وما بعدها. راجع أيضاً مجلة دراسات فلسطينية صيف ١٩٩٤ ص ٨٠.

٩ - Ian Brownlie. Principles of Public International Law. p. 596-97

١٠ - The UN & the question of Palestine. UN Publ. 1994. p. 14-15.

١١ - راجع على سبيل المثال القرار ٥٣/١٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٨/١٢/٩ في: Resolu-

tions Adopted by the General Assembly, 1998, UN, Publ, p.360-361.

١٢ – منشأ القضية الفلسطينية وتطورها. منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص ١٩٩٠. ص ١٩٦.

١٣ – قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي المجلد الأول ص ١٩٧. منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣.

١٤ – المرجع ذاته ص ١٩٨ وما بعدها.

١٥ – المرجع ذاته ص ١٩٨ و٢٠٢ و٢٢٥ – ٢٢٩.

١٦ – راجع الفقرة – أ – من اتفاق كامب دايفيد – النهج.

١٧ – راجع المادة الثامنة من «معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية» – اللجنة الإعلامية الاردنية الأردن. ١٩٩٤. ص ٤٣.

١٨ – رويترز للصحف في ١٩/٧/١٩٩٩.

١٩ – راجع بحثنا في مجلة «الأبحاث» التي تصدرها الجامعة الاميركية في بيروت العدد ٤٥ في العام ١٩٩٧ وذلك بعنوان «الحق في تقرير المصير في تطوره القانوني». ص ٣٩–٦٠.

٢٠ – Basic Documents in International Law, Falk & others, west publ. 1990, p66.

٢١ – المادة الأولى من شرعة الحقوق السياسية والمدنية والمادة الأولى من شرعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر: صكوك دولية ص ٨ و١٩.

٢٢ – راجع بصدد هذا الأمر كتاب: Starke's International Law, I. A. Shearer, (Butterwarths), 1994 (11th ed), p. 48-50 & 333-335. والذي يؤكد أن المساواة بين الشعوب من القواعد الآمرة في القانون الدولي.

٢٣ – راجع التفاصيل في «منشأ القضية الفلسطينية وتطورها» – منشورات الأمم المتحدة. ١٩٩٠. ص ٥٥ – ١١٠. فلسطين تحت الانتداب.

٢٤ – بدليل أن قرار التعويض يعود. وفقاً للقرار ١٩٤. للشخص ذاته الذي يختار عدم العودة Choosing not to return.

٢٥ – وذلك أسوة بعدد وفير آخر من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف سواء مارسها الإنسان فعلاً أم لا.

٢٦ – راجع تفاصيل هذه المسألة في Starke's International Law.

٢٧ – الرأي ذاته في «سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة». منشورات دار التقدم العربي للصحافة. ١٩٩٨. ص ١٩٢.

٢٨ – إشارة إلى اللجنة المتعددة الطرف عن اللاجئين (ومركزها كندا) واتجاهاتها البعيدة عن حق العودة.

٢٩ – انظر القرار كاملاً في: U.N. Resolutions on Palestine & Arab-Israeli Conflict, Institute for Palestinian Studies, VI, 1975, P.15-16.

٣٠ – انظر ترجمة القرار إلى العربية في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي. المجلد الأول. ١٩٩٣. ص ١٨ – ١٩.

٣١ – وذلك في ضوء الترجمة العربية الدقيقة للفقرة ١١ من القرار ١٩٤. حيث يرد ذكر التعويض مرّتين وليس مرّة واحدة.

٣٢ – راجع بحثنا في مجلة «شؤون الأوسط» العدد ٩٢ سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون بين الضمانات الدولية والمخاطر التعاقدية».

٣٣ – انظر الاتفاقية كاملة في كتيب اصدرته الأمم المتحدة. سنة ١٩٩٣. بعنوان: Human Rights & Refugees, Fact Sheet, N 20.

٣٤ – وقد تمثّل هذا الوضع في سلسلة النصوص القانونية اللبنانية التي نظمت أوضاعهم في لبنان وان كانت مبعثرة في هيكلياتها العامة.

٣٥ – يقترح الاستاذ سهيل الناطور في كتابه «أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان» – دار التقدم العربي – ١٩٩٣ ص ٨ – خمس فئات للفلسطينيين: المسجلين لدى الأونروا ويعيشون في المخيمات. والمسجلين ويعيشون

خارجها. وغير المسجلين. والذين اكتسبوا جنسية لبنانية والذين اكتسبوا جنسيات أخرى.

٣٦ - المرجع ذاته ص ١٠.

٣٧ - المرجع ذاته ص ١٠٢ وما بعدها.

٣٨ - راجع هذا التعريف في قرار وزير الداخلية الرقم ٣١٩ في العام ١٩٦٢ حيث ورد أنهم «أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن الأمن العام. أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان».

٣٩ - الدستور اللبناني، ١٩٩٠، ص ٨.

٤٠ - راجع الصحف الصادرة في ٢٠٠١/٣/٢٢ حول إقرار المجلس لهذا القانون.

٤١ - راجع إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «حق الشعوب في السلم» الصادر في ١٩٨٤/١١/١٢، في «صكوك دولية» ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

٤٢ - التصريح لرئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ايهود باراك.

٤٣ - Ian, Brownlie, Principles of Public International Law, p. 291.

علماً أن هذا «النطاق المحفوظ» Reserved Domain يُنظر إليه اليوم بمرونة أكثر في ضوء خيارات الدولة من جهة وارتباطاتها الطوعية بالموجبات الدولية من جهة ثانية ونفاذ أحكام القواعد الآمرة من جهة ثالثة.

٤٤ - المرجع ذاته ص ٢٨٩.

٤٥ - راجع هذا القرار في: Resolutions & Decisions adapted by G.A (1994), p. 381.

٤٦ - المادة ٣٤ من قانون المعاهدات الدولية الصادر في العام ١٩٦٩.

٤٧ - صكوك دولية، مرجع سابق، ص ٩ و١٩.

٤٨ - راجع إعلان الجمعية العامة بـ«منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» في: صكوك دولية ص ٤٤ و٤٥.

٤٩ - وثيقة الوفاق الوطني اللبناني - منشورات مجلس النواب - ١٩٨٩ - ص ٦ والنص ذاته (والفقرة ذاتها) ورد في الدستور اللبناني.

٥٠ - المرجع ذاته ص ٥٦ و٦٧ و٦٨ و٧٩.

الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

إحسان مرتضى *

أولاً -أفريقيا في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي:

تعتمد استراتيجية أية دولة من الدول على مقومات أساسية أهمها :العقيدة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في هذه الدولة، والوضع الجيوستراتيجي للإقليم الذي توجد عليه، والموارد الطبيعية، وعدد السكان ودرجة التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، ثم القوة العسكرية. ولكل دولة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبرى ، استراتيجية عليا، تحدد أهدافها القومية في الداخل و الخارج، وتحافظ على مصالحها الحيوية، وتحمي أمنها القومي. وفي ضوء ذلك كله، يتم تحديد وتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة لها في المنطقة الإقليمية، وعلاقتها مع بقية دول العالم .

وقد اتفق المفكرون والباحثون المتخصصون في الدراسات الصهيونية والإسرائيلية على أن استراتيجية إسرائيل العليا، تقوم في الأساس على العقيدة الصهيونية التي تعتبر الكيان الغاصب لفلسطين "إسرائيل " ثمرة لها. وهي تتأثر بشكل قوي ومباشر بالكيفية التي نشأ بها هذا الكيان كدولة على جزء هام وأساسي من إقليم فلسطين، والوضع الجيوستراتيجي لهذا الإقليم في قلب العالم العربي ، و في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية

من هنا يتبين أن الأمن القومي بمعناه الشامل، يمثل الهدف الأول في التخطيط الستراتيجي الإسرائيلي على جميع المستويات السياسية والعسكرية والجغرافية. وبالتالي فان التوسع الإقليمي وزيادة مساحة الأراضي التي تحتلها إسرائيل بصورة مباشرة في فلسطين والبلدان العربية المجاورة أو التي تسيطر عليها سيطرة نفوذ سياسي او اقتصادي في مدى الدوائر الحيوية لأمنها القومي، حسب تصورات قادتها ومفكريها الاستراتيجيين، إنما ترمي إلى زيادة عمقها الحيوي لتطبيق سياسة الهجرة والاستيطان وإلى إيجاد حقائق بشرية ومادية على أرض الواقع تمثل تحدياً بالغ الخطورة في وجه عودة الحقوق العربية السليبة. ولذلك ترفض إسرائيل ذكر الحدود في وثائقها الرسمية وفقاً لسياسة بن غوريون الذي كان يقول : " إن الحرب سوف ترسم حدود الدولة وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها الأمم المتحدة" [١] . وأوضح موشيه ديان في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أن "الهدف الأول للطريق الذي نسلكه هو أن نضع خريطة جديدة وننشئ حدوداً جديدة . و نهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الأخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها " [٢] .

في السياق ذاته أوضح إيغآل آلون خصوصية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بقوله : " إنه محصلة الاتصالات لدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة ، التي تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية " [٣] من أجل ذلك عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصورة حثيثة من أجل تلمس التأييد الدولي خارج الدائرتين الأميركية والأوروبية اللتين ضمنتا لها الرعاية المستمرة والدعم المادي والسياسي والمعنوي والإسناد العسكري. ولهذا فإن الإسرائيليين يمموا وجوههم شطر إقامة علاقات متنوعة مع دول في قارات أخرى وخصوصاً في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد ارتبط هذا التوجه بالعديد من الاعتبارات والمعايير أبرزها :

أ _المعيار الاقتصادي:

حيث ينظر الإسرائيليون إلى أن أقطار هذه القارات ولا سيما القارة الأفريقية موضوع بحثنا، هي أقطار متخلفة وقابلة لغزوها اقتصادياً واجتياح أسواقها واستثمار مواردها الطبيعية. وقد أوضح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق آبا

ايبان في كلية الدفاع الوطني عام ١٩٦٤ أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد، إلى حد كبير، على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول "[٤]. وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي دعا ايبان إلى السعي للتقارب مع الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال لاستمالتها والحصول على تأييدها في المحافل الدولية.

ب _المعيار الستراتيجي:

سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إعطاء الأمن القومي الإسرائيلي بعداً إقليميا و دولياً والى ربطه بشبكة من العلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول آسيا وأفريقيا، دول الجوار غير العربية، انطلاقاً من إدراك الأهمية الستراتيجية لهذه الأقطار من جراء موقعها الجغرافي، في محاصرة مقومات الأمن القومي العربي. و في هذا الخصوص يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل ليفي اشكول: " كانت إسرائيل تتوخى من سعيها إلى إنشاء علاقات مع دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية البحث عن الأمن وضمان وجودها ودعم مركزها الدولي مع ما يحققه ذلك من مزايا ستراتيجية تنعكس إيجابا على أمنها القومي " [٥] .

ج _المعيار الجغرافي :

يعتبر الإسرائيليون الأقطار الآسيوية والأفريقية بنوع خاص قريبة من حيث موقعها الجغرافي من الكيان الصهيوني قياساً بالمسافة بينه و بين الولايات المتحدة. و تجدر الإشارة إلى أن كيان العدو لم يكن يرتبط حتى النصف الثاني من الخمسينات، سوى بعلاقات ضيقة جداً مع أفريقيا مثل علاقته مع ليبيريا التي كانت ثالث دولة تعترف بإسرائيل .

أما البلد الأفريقي الذي أقامت الصهيونية العالمية علاقات وطيدة معه حتى قبل إعلان الدولة العبرية فكان دولة جنوب أفريقيا أثناء حكم العنصريين البيض فيه. و قد تجسدت هذه العلاقة الوطيدة بين العنصريين في جنوب أفريقيا والصهاينة في زيارة رئس حكومة البيض دانيال ميلين للكيان الصهيوني في مطلع الخمسينات، التي أسهمت في توطيد العلاقات الشاملة بين تل أبيب وجوها نسبورغ بحيث أصبح العنصريون البيض أقوى حليف للصهاينة بعد الولايات المتحدة.

في النصف الثاني من الخمسينات بدأ يتبلور لدى الإسرائيليين ما عرف بالاتجاه الأفريقي في السياسة الخارجية الصهيونية، والذي تزعمه موشيه شاريت وزير الخارجية في ذلك الحين، و ذلك كردة فعل على مؤتمر باندونغ الذي عقد عام ١٩٩٥ والذي برز فيه دور مصر الأساسي بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، بالإضافة إلى دول آسيوية أبرزها الهند وإندونيسيا. الأمر الذي أثار مخاوف الإسرائيليين وشجع على قيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ و الذي كان من نتائجه فتح مضائق تيران أمام الملاحة الصهيونية في البحر الأحمر.

من هنا ارتبط الاهتمام بأفريقيا بمعيار اقتصادي يضاف إلى المعيار السياسي والجيوستراتيجي. ومما قاله بن غوريون في حينه: " أن أفريقيا أصبحت بعد تأمين حرية الملاحة في مضيق ايلات تحتل الأولوية في علاقات إسرائيل الدولية لأن هذه العلاقات ستحقق نتائج غاية في الأهمية لكلا الجانبين " [٦] . أما موشيه شاريت فاعتبر أن أفريقيا "تشكل من وجهة نظرنا، ميدانا مهماً لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد حصول أقطارها على الاستقلال لأن ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا " [٧].

ويضيف شاريت: " إن اهتمامنا بأفريقيا نابع، أيضاً من الروابط التاريخية التي يعود بعضها الى الماضي السحيق و بعضها إلى مطلع هذا القرن، حيث عرضت أقطار أفريقية مثل كينيا على الحركة الصهيونية لتكون وطناً ينفذ فيه مشروع الانبعاث القومي " [٨].

هذا في الظاهر أما الحقيقة الكامنة وراء هذه المواقف الصهيونية فهي اعتبار الصهاينة أفريقيا بمثابة الحلقة الأسهل للاختراق والميدان الأرحب للتغلغل والاجتياح . وقد اعتبر بن غوريون أن الطريق الأكثر ضمانة للوصول إلى السلام والتعاون مع جيراننا، يكون عن طريق الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في آسيا وأفريقيا، الذين سيفهمون أهمية إسرائيل وقدرتها على المساهمة في تقدم الشعوب النامية حيث أنهم سينقلون ذلك المفهوم إلى جيران إسرائيل.

وقال ليشيم، الذي كان مديراً للإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية " أن صداقة أفريقيا هي عامل قوي يفيد إسرائيل في العالم الآفروآسيوي وقد

تكون ذات دور حتى يمكن إقناع العرب بالتفكير في التعايش السلمي وعلى هذا الأساس تخرج إسرائيل من عزلتها" [٩]. وقد ابدى الاسرائيليون مخاوفهم من تزايد انتشار الاسلام في افريقيا، مما يلحق اذى كبيرا بالمصالح الاسرائيلية. ويقول تسفي مزال نائب المدير العام لشؤون افريقيا في وزارة الخارجية الاسرائيلية :"ان العالم صغير ومغلق، وان ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الاخر وخاصة بالنسبة لما يحدث في افريقيا التي تعتبر جارة لاسرائيل من الناحية الجغرافية، واذا ما تفشى الاسلام هناك، فان اسرائيل ستتضرر كثيرا."[١٠] وعلى ضوء هذه التوجهات ماذا تريد اسرائيل اذن من افريقيا ؟

ثانياً : الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا و أبعادها الستراتيجية المختلفة

أ - الأهداف في إطارها التاريخي العام

يعتبر هدف تحطيم طوق العزلة الاقتصادية و السياسية الذي سبق للدول العربية أن فرضته على الكيان الصهيوني منذ تأسيسه عام ١٩٤٨، من بين أهم الأهداف التي ترمي إليها استراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومن هنا جاء تطوير إسرائيل لعلاقاتها المتنوعة مع الدول الأفريقية لكي تضطر العرب إلى الاعتراف باحتياجات وجودها وأمنها القومي ، و أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ إحراز اعتراف دولي أوسع وتأييد عالمي أشمل للكيان الصهيوني في المحافل الدولية دعماً لوجوده الذي نشأ في ظروف غير عادية وغير شرعيه تختلف عن ظروف نشوء الكيانات السياسية الأخرى .

٢ ـ ضرب الحصار العربي وإسقاط تأثيراته المحتملة من خلال شبكة من العلاقات المتعددة الأوجه والأشكال .

٣ ـ إرتقاء مكانة دولية تفوق في أهميتها الرقعة الجغرافية التي يحتلها هذا الكيان و التي هي بمثابة جزيرة وسط بحر معاد .

٤ ـ دق إسفين بين أقطار العالم العربي والأقطار الأفريقية والحيلولة دون قيام تلاحم عربي - أفريقي يقوم على أساس النضال المشترك والمصير والتاريخ المشترك والمصالح التي تفرضها عوامل طبيعية مثل وقوع دول أفريقية وعربية على ضفاف النيل وجغرافية مثل الحدود المشتركة المطلة على مياه البحر الأحمر

٥ _ ضمان أمن إسرائيل: حيث نجد أن تطوير شبكة من العلاقات الخارجية سيؤدي حتماً إلى ضمان هذا الأمن وهذا ما أكده بن غوريون بقوله:" إن الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها السياسة الإسرائيلية، وإن ضمان أمن إسرائيل يقف في طليعة الأهداف في سياستها الخارجية "[١١] .

٦ _تحقيق مزايا استراتيجية : لقد دار في ذهن المسؤولين الصهاينة أن إقامة علاقات وطيدة مع الأقطار الأفريقية المتاخمة للدول العربية الأفريقية وخصوصاً مصر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب، يمكن أن تخولهم استخدام واستغلال هذه الدول من أجل الالتفاف على الدول العربية في الحسابات الستراتيجية. وفي هذا المجال يوضح الجنرال حاييم لاسكوف، رئيس الأركان العامة الأسبق للجيش الإسرائيلي أن "نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية في غرب أفريقيا وخاصة تلك التي تقع جنوب الصحراء والمتاخمة للدول العربية سيحقق لإسرائيل مكاسب ستساعدها على تلافي نقاط الضعف الستراتيجي المتمثلة في إحاطتها بطوق عربي والوصول إلى الظهر العربي المكشوف من ميدان لا يتوقعه العرب "[١٢].

و قد أكد بن غوريون على ما أسماه المستلزمات والمصالح الأمنية الإسرائيلية في العلاقة مع دول أفريقية محذدة مثل أثيوبيا التي اعتبر أنه يوجد معها منذ أواخر الخمسينات حلف غير مكتوب عرف بحلف نصف المحيط وكان يضم أيضا كلا من إيران (الشاه) وتركيا [١٣]. وكشف العديد من المسؤولين الإسرائيليين عن أن أثيوبيا وضعت تحت تصرف إسرائيل قواعد بحرية بدعوى حماية الملاحة في البحر الأحمر و كذلك فعلت جيبوتي وإرتريا وأوغندا وتشاد وكينيا [١٤]. وكان واضحاً أن ما يتوخاه الإسرائيليون من وراء هذه التحالفات هو إقامة أسوار عداء للعالم العربي تحيط به من كل جانب. ولقد أدى نجاح الكيان الصهيوني في التغلغل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا إلى نجاح آخر بالتبعية هو النجاح العسكري، حيث تمكن الصهاينة من اختراق جيوش العديد من الدول الأفريقية عن طريق بعثات المستشارين والخبراء والمرتزقة للأشراف على تدريب هذه الجيوش وعن طريق إمدادها بالأسلحة و العتاد بأسعار تشجيعية ، وتطبيق التجارب والخبرات الصهيونية في مجال تشكيل التنظيمات شبه العسكرية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى كسب مودة وتأييد العديد من القادة والضباط داخل هذه

الجيوش وشجع لديهم نزعة المغامرة مما أدى في النهاية إلى حصول اغتيالات وانقلابات لصالح الصهاينة أنفسهم وهذا ما حصل في زائير وتوغو وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسواها [١٥] .

ثالثا _ الأهداف الإسرائيلية في أطرها العملية و العملانية

في ضوء طبيعة المفاهيم المتصارعة لدى كل من العرب والإسرائيليين عن استراتيجيات كل من الطرفين في أفريقيا عموماً والدول المطلة على البحر الأحمر خصوصاً ، وفي سياق سعيهما إلى تحقيق استراتيجياتهما المتصارعة فإن إسرائيل بدأت استراتيجيتها الأفريقية في العام ١٩٤٨ عندما قامت، سعياً منها للوصول الى البحر الأحمر، بخرق الهدنة الثالثة مع العرب وشنت عمليات حربية ضد القوات المصرية في النقب و سيناء. وفي العام ١٩٤٩ انتهكت القوات الإسرائيلية الهدنة التي فرضها مجلس الأمن الدولي واحتلت مدينة أم الرشراش العربية وأسست لنفسها وجوداً في خليج العقبة _ وأطلقت على أم الرشراش اسم ميناء ايلات في ٢٥ حزيران ١٩٥٢ وفي ضوء مصالحها الستراتيجية قامت إسرائيل بعدواني ١٩٥٦ و١٩٦٧ فاحتلت سيناء أولاً وشرم الشيخ المطل على مضائق تيران ثانياً. وما لبث احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ لسيناء ومضائق تيران أن عمل وبالتدريج على تحويل الاهتمام الستراتيجي للعرب والإسرائيليين إلى منطقة باب المندب التي تشكل أهمية حيوية لوصول إسرائيل من ميناء ايلات وخليج العقبة إلى جنوب شرق آسيا وأفريقيا. وخلال الفترة ١٩٧٠_١٩٧١ بدأت قضية البحر الأحمر تحوز أسبقية أولى في اجتماعات الدول العربية وجاء ذلك أولاً وأساساً من قبل جمهوريتي اليمن في حينه بسبب قلقهما من النشاطات الإسرائيلية. وفي الفترة نفسها أعربت سوريا وليبيا والسودان عن قلقها في هذا الشأن. وتم إعداد تقارير استخباراتية بناء على طلب الجامعة العربية أكدت سعي إسرائيل لتكون قوة متمركزة على شواطئ البحر الأحمر. وفي العام ١٩٧٣ هاجمت الجيوش المصرية والسورية إسرائيل وأغلقت مصر بالتنسيق مع اليمنين الشمالي والجنوبي مضيق باب المندب، إلا أن هذا الحصار ما لبث أن ألغي بعد أن تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

الجدير بالذكر أن مصالح إسرائيل في البحر الأحمر تقوم على أساس عوامل

استراتيجية وعسكرية واقتصادية. وفي سبيل تدعيم هذه المصالح والعوامل ادعى الصهاينة وجود وشائج تاريخية ودينية تربطهم بالبحر الأحمر[١٦].

وقد دلل بن غوريون على أهمية هذا البحر لإسرائيل عندما وصف ميناء ايلات بأنه " موت وحياة " إسرائيل [١٧]. و تحدث الجنرال موشيه دايان عن الأهمية الستراتيجية لايلات بوصفها بوابة إسرائيل إلى كل من آسيا و أفريقيا، وأشار إلى أن الإسرائيليين يتطلعون نحو الجنوب. ومنذ العام ١٩٦٧ كان البحر الأحمر قد ازداد أهمية بالنسبة للمصالح الإسرائيلية التجارية والاستراتيجية، وأضحت إسرائيل معتمدة على تجارتها مع أفريقيا وآسيا واستراليا. وحتى العام ١٩٧٩ كانت إسرائيل تشتري معظم نفطها من إيران وتشحنه إلى ايلات عن طريق البحر الأحمر. وفي أعقاب إغراق مصر المدمرة الإسرائيلية "ايلات " عام ١٩٦٧، باشرت إسرائيل بوضع ستراتيجية بحرية جديدة اعتمدت على زيادة عدد زوارقها البحرية وإمدادها بصواريخ غابريال والاعتماد على الصناعة الإسرائيلية لإنتاج المعدات البحرية المطلوبة والحصول على غواصات من بريطانيا وتطوير قوة أفراد الضفادع البشرية وتزويد قواتها البحرية بمختلف أنواع الطائرات الخاصة للاستطلاع والتغطية الجوية او مهاجمة الأهداف أو إنقاذ القوات البحرية خلال الهجوم عليها [١٨]. لقد كانت سياسة إسرائيل في القرن الأفريقي خاصة والقارة الأفريقية عامة، ولا تزال تعتبر امتداداً لسياستها الرامية الى مواجهة الأهداف الستراتيجية العربية والى إنشاء عمق ستراتيجي خاص بها في المنطقة. وبسبب الترابط العضوي ما بين هذا العمق وأمن إسرائيل وقدرتها على التوسع، فإن إسرائيل باشرت جهوداً مكثفة منذ العام ١٩٥٧ لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية ولا سيما أثيوبيا التي تملك منفذاً على البحر الأحمر (ارتيريا). وفيما تتمثل مصالح "إسرائيل الكبرى "في القرن الأفريقي بتأمين وصولها إلى آسيا وأفريقيا عن طريق البحر الأحمر، فقد ساندت أثيوبيا للسيطرة على اريتريا منذ العام ١٩٥٢ عندما أعلن موشيه دايان أن أمن أثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل. [١٩] ومن أجل الحصول على مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية صعدت الصراعات في منطقة البحر الأحمر لإعاقة تعريبها. وفي سبيل إنشاء علاقات مع الدول الأفريقية وكسر طوق عزلتها الإقليمية، عرضت إسرائيل تقديم مساعدات فنية في مجالات الزراعة والتنمية الاقتصادية لتنزانيا وأثيوبيا، كما

واستغلت افتقار الدول الأفريقية للخبرة السياسية وحاجتها الماسة الى مساعدات جذابة وغير مشروطة في مجالات المال والاقتصاد [٣٠] .

طوال سنوات ما سمي الرابطة الإسرائيلية الأثيوبية في السبعينات، لعب الإسرائيليون على وترين حساسين لتعزيز علاقاتهما الستراتيجية مع أثيوبيا : الوتر الأول هو الوتر التاريخي من خلال الزعم بأن العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ترجع عشرات القرون إلى عصر ملكة سبأ التي جاءت إلى النبي سليمان في القدس. وبعد زواجهما ولدت له مينيلك الذي هو أحد أجداد الإمبراطور هيلاسيلاسي. والوتر الثاني الديني حيث ركز الإسرائيليون في علاقاتهم الوطيدة مع أثيوبيا على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه إسرائيل وأن كلا البلدين مهدد بالقدر نفسه من المسلمين. وفي السياق ذاته لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في النشاطات الانفصالية في جنوب السودان وساعدت الانفصاليين الجنوبيين منذ الستينات.

لقد عانت الستراتيجية العربية في مواجهة الأطماع والتحركات الإسرائيلية في أفريقيا العديد من المشاكل والنواقص من أبرزها انعدام وجود سياسة عربية فاعلة بسبب الخلافات العربية _العربية. وجاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ وما أعقبها من توقيع معاهدة السلام المنفرد عام ١٩٧٩ لتضيف عاملاً جديداً في منتهى الخطورة زاد في تفاقم التشتت العربي. وعلى الرغم من أن السادات اعتبر المعاهدة خطوة واحدة في اتجاه تسوية سلمية شاملة "فإن الزعماء الإسرائيليين وصفوها بأنها ترخيص بارتكاب أي نوع من التصرفات التي تراها إسرائيل ضرورية في مواجهة عرب المشرق. وقد قال دايان أنه بعد خروج مصر من الصراع لم تعد إسرائيل تخشى عرب المشرق[٣١].

والواقع أن الصراعات العربية التي نشأت أساساً عن تبني النظم العربية لعقائد اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، جعلت من الصعب عموماً اتباع سياسات من شأنها خدمة المصالح القومية العربية عامة ومصلحة الأمن القومي العربي خاصة على ضوء ما تنادي به الصهيونية التوسعية من مقولات ومزاعم تاريخية ودينية تحت شعار إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وقد شملت أطماعها سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وأجزاء من مصر والعراق والعربية السعودية.

باختصار يمكن القول أن الأطماع الصهيونية في القارة الأفريقية تعود الى تاريخ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، حيث تداول القادة الصهاينة فكرة إنشاء كيانهم في أوغندا التي عرضها عليهم وزير المستعمرات البريطانية تشمبرلين. إلا أن الأغلبية الصهيونية ركزت على فلسطين ومما قاله هرتسل في هذا المجال: " أجل إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها. وبعد ذلك سيكون بإمكاننا أن نقيم جاليات في أوغندا وذلك لأن جماهيرنا مستعدة للهجرة. ولكن يتوجب علينا أن نبني على أسس قومية، وقد كان الجانب السياسي هو الذي شدنا إلى مشروع العريش "[٢٢] . وكان بن غوريون يردد القول:" إن الطريق الى السلام في المنطقة سوف يتم عن طريق غير مباشر بتقوية علاقاتنا مع شعوب أفريقيا وآسيا "[٢٣].

على ضوء ما تقدم يمكننا تلخيص الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية على الوجه التالي:

أ- الأهداف السياسية:

وتشمل سعي إسرائيل للخروج من عزلتها والحصول على المزيد من الشرعية الدولية وإفشال الجهود العربية التي تسعى لاحكام الحصار حول الكيان الصهيوني. كما وتشمل هذه الأهداف إقامة علاقات ديبلوماسية مع اكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية كمدخل للقيام بنشاطات أخرى اقتصادية وأمنية، وكوسيلة لنفي الصورة العنصرية للكيان من خلال القيام بنشاطات إعلامية وثقافية وتقديم مساعدات متنوعة : هذا بالإضافة للسعي إلى كسب دعم السود في أميركا للمواقف والمطالب الإسرائيلية على الساحة الأميركية.

ب - الأهداف الاقتصادية:

وتشمل مجموعة القضايا المتعلقة بفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الإسرائيلية والاستثمارات اليهودية من ناحية والحصول على المواد الأولية وعناصر الطاقة من تلك القارة من ناحية أخرى وبالتالي تحقيق ربط اقتصاديات بعض الدول الأفريقية برباط من التبعية للاقتصاد الصهيوني. وفي هذا المجال يمكن ملاحظة الأهداف الصهيونية التالية:

١_ زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج وبالتالي زيادة الدخل من العملات

الصعبة وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري.

٢ـ فتح الأسواق الأفريقية أمام التكنولوجيا الإسرائيلية وخصوصاً منتجات صناعات الأسلحة الإسرائيلية، مما يتيح توفير إمكانيات أفضل لاستمرار تلك الصناعات وتطويرها وخفض كلفة إنتاجها، مع تزايد النفوذ الصهيوني المنوط بالاتجار بها .

٣ـ الحصول على ما تحتاجه الصناعة الإسرائيلية من المواد الخام من أفريقيا ولا سيما المعادن النفيسة والمعادن الستراتيجية مثل اليورانيوم وخامات الذهب والنحاس بالإضافة إلى النفط والماس ..

٤ـ استغلال الفرص الاستثمارية ولا سيما في مجال التعدين والصناعة .

٥ـ كشف مدى العجز العربي عن تقديم المعونات الفنية وإمداد القارة الأفريقية باحتياجاتها من البضائع المصنعة الاستهلاكية وسواها[٢٤].

ج ـ الأهداف الأمنية :

وتشمل مجموعة الأهداف المتعلقة بمجال الاستخبارات وصناعة الأسلحة والدفاع عن المصالح والمواقع الغربية خاصة الأميركية وبالتالي ضرب المصالح العربية وإضعاف نفوذ العرب في تلك القارة. ومن أهداف إسرائيل الأمنية ما يلي:

١ـ إيجاد قنوات التعاون وتبادل المعلومات بين الموساد وأجهزة الاستخبارات الأفريقية واقامة مراكز اتصال وجمع المعلومات تخص الموساد في ما يتعلق بنشاطات قوى التحرير الأفريقية والعربية.

٢ـ القيام بالأعمال القذرة لصالح أميركا و تقديم الدعم العسكري لعملائها من منظمات وأنظمة حكم دكتاتورية يصعب على الحكومة الأميركية مساعدتها بصورة مباشرة ومكشوفة.

٣ـ المساهمة في زيادة وتيرة عدم الاستقرار السياسي وتشجيع الحركات الانفصالية وضرب التوجهات الوحدوية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٤ـ المساهمة في الجهود الرامية لابقاء القارة الأفريقية ضمن مناطق النفوذ الأميركية وتأمين خضوع مواردها وثرواتها للرأسمالية العالمية.

٥ـ نسف أسس ومقومات التضامن العربي الأفريقي وبالتالي حرمان العرب من أفريقيا كعمق ستراتيجي واقتصادي وأمني لصالحهم [٢٥].

ثالثاً : الوضع الراهن للعلاقات الأفرو إسرائيلية:

في ٢٧ آذار الماضي، أدان وزراء الخارجية الأفارقة خلال اجتماعهم في الدورة العادية الثالثة و السبعين لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في طرابلس الغرب -ليبيا، الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته وطالبوا إسرائيل بضرورة التوقف عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما وأكد الوزراء الأفارقة ضرورة قيام الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني وفك الحصار المفروض عليه وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، كما شددوا على أهمية الدعم للانتفاضة الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذه المواقف الإيجابية فإن العلاقات الأفريقية _ الإسرائيلية شهدت تطوراً ملفتاً حيث أكد تقرير الحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٩٩ والذي يصدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه أصبح لإسرائيل علاقات ديبلوماسية مع ٤٢ دولة أفريقية [٣٦]. شملت تعاوناً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فضلاً عن تزايد حجم التبادل التجاري بين الجانبين. ولا شك أن إسرائيل تستفيد في هذه المجالات من انتشار جالياتها على امتداد دول القارة الأفريقية ومن أهمها جنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير وموزمبيق وأثيوبيا وزيمبابوي. وإذا كانت العلاقات الأفرواسرائيلية قد شهدت العديد من التقلبات والتغيرات منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ فإنها مع ذلك شهدت استمرارية دائمة مع الكثير منها وفي نهاية العام ١٩٦٧ كان لإسرائيل علاقات ديبلوماسية مع ٣٢ دولة، اعترفت بها رسمياً وتبادلت الزيارات الرسمية معها.

وبعد العام ١٩٧٣ دعمت الدول الأفريقية العالم العربي ودعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى حظر اقتصادي على إسرائيل. وفي عام ١٩٧٥ استطاعت الكتلة الأفرو _عربية أن تفرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تم إصداره بالفعل ويتهم الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية. إلا أن زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ قلبت الموازين والمعايير وفتحت الباب على مصراعيه أمام تحسين وتطوير العلاقات الأفرواسرائيلية، فاستعادت إسرائيل علاقاتها المقطوعة مع ٨ دول أفريقية بحلول عام ١٩٨٩ . وكان لمدير عام وزارة

الخارجية الإسرائيلية دافيد كمحي دور بارز في هذا المجال. وأكد تقرير الحكومة الإسرائيلية للعام ١٩٩٩ الصادر عن وزارة الخارجية أنه أصبح لإسرائيل علاقات ديبلوماسية مع ٤٢ دولة أفريقية[٢٧]. وقد أولت إسرائيل اهتماماً خاصاً لتعزيز علاقاتها الثنائية و الأمنية مع دول شرق أفريقيا لا سيما أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي من أجل وضع الأمن القومي العربي عامة والأمن القومي المصري خاصة تحت رحمة التهديدات الصهيونية.

الجدير بالذكر أيضاً أن العلاقات الأفرواسرائيلية شهدت طفرة نوعية منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاق غزة _أريحا أولاً عام ١٩٩٤ هذا بالإضافة إلى اتفاق وادي عربة مع الأردن في العام نفسه مما حرر العديد من الدول الأفريقية حتى الإسلامية منها من القيود السياسية والمعنوية في تعاملها مع الكيان العبري. والشاهد على ذلك موريتانيا التي أقامت علاقات مكشوفة مع إسرائيل في أوج ممارسة أعمال القمع والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني المنتفض من قبل حكومة شارون الإرهابية. وبات حجم الحضور الإسرائيلي في أفريقيا ينافس بل ويتفوق على الحضور العربي خصوصاً من حيث الكيف، إذ أن الإسرائيليين برعوا في مختلف مجالات التغلغل إلى العمق الأفريقي الأمنية والعسكرية والتجارية والزراعية والسياسية حتى باتوا يتفوقون أيضا على الفرنسيين الذين كان لهم حضور استعماري تاريخي في العديد من دول القارة السوداء. وبات رجال الموساد يوفرون الحراسة للرؤساء، موبوتو في زائير وباسكال ليسوبا في الكونغو وعمر بانغو في الغابون وإدريس ديبي في تشاد[٢٨].

والجدير بالذكر ان آرئيل شارون عندما كان وزيرا للحرب في مطلع الثمانينات قال :"ان النفوذ الأسرائيلي يجب ان يمتد من باكستان الى تركيا وايران: عبر العالم العربي وان يتغلغل في افريقيا بعمق " ونظرا للطبيعة العسكرية للدولة الصهيونية وغلبة الأعتبارات الأمنية على مجمل علاقاتها الدولية فقد اصبحت السياسات الأسرائيلية ذات صبغة عسكرية ؛ واصبحت تحالفاتها تحمل الصفة ذاتها وترتكز ستراتيجيتها المتوسطة والبعيدة المدى على احتواء منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا وتطويقها بسلسلة من التحالفات والأحلاف وأشباه الاحلاف العسكرية للتحكم في موازين القوى فيها. ومعلوم أن سياسة التطويق الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط لا تكتمل إلا من خلال علاقاتها المتصاعدة والمتنامية مع

دول حوض النيل. والتي تشكل دول جوار اقليمي لكل من مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر . وهذه الدول هي أريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي والكونغو الديمقراطية (زائير سابقا).

وفي جميع الأحوال فان الحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين تبقى لها الأولوية في العلاقات الافرواسرائيلية بحيث يعد التعاون العسكري وعمليات التسليح التي تقوم بها إسرائيل للدول الأفريقية بمثابة حجر الزاوية في بنيان العلاقات المشتركة. وتتحرك إسرائيل في هذا المجال بصورة غير رسمية عن طريق شركة خدمات أمنية هي " ليف _دان " التابعة للموساد والمتخصصة في مجالات التدريب والحماية الأمنية الأمر الذي يستدعي التسليح و الصيانة الحربية و خدمات المساندة ، فالرشاش "عوزي " الإسرائيلي صار السلاح المفضل لدى رجال الأمن الأفارقة، ونظم الاتصال والمراقبة الأمنية في المطارات والمباني الحكومية باتت إسرائيلية أيضا. كما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى أفريقيا يقدر حجمها بمليار دولار في السنة على الأقل [٢٩].

والثابت أن إسرائيل التي تزحف على أفريقيا من كل جانب وبكل وسيلة تسعى للنفاذ إليها ايضا من خلال الثغرات السياسية الكثيرة فتعمل على ملء الفراغ الذي يتركه الآخرون مثل انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة اليسارية الموالية له في أثيوبيا والكونغو بالإضافة إلى تراجع الدور الفرنسي وتخلي باريس عن بعض الأنظمة مثل نظام موبوتو في زائير.

وتسعى إسرائيل إلى أداء دور الطرف "صاحب النوايا الحسنة " في أفريقيا إذ لا تشترط مقابل تعاونها وجود نظام ديموقراطي أو احترام حقوق الإنسان. وقد أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في داخلها " المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية " التي تقوم بمهام الربط ما بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص. ومن أهم الشركات الإسرائيلية التي تجتاح أفريقيا حاليا ما يلي: [٣٠]

١_ مجموعة "سو ليل بونيه" وهي الشركة الإسرائيلية الأولى التي تتعاطى أعمال البناء وقد تمكنت من إنجاز مشاريع إنمائية عديدة في نيجيريا وساحل العاج والكاميرون وكينيا.

٢ _ في مجال مكاتب الدراسات طورت شركة "تلمال" للاستشارات الهندسية نشاطاتها في أفريقيا حيث تملك مكاتب تمثيل في نيجيريا وغانا وليبيريا

والكاميرون. وهي تعمل في مشاريع الري وبناء الطرق والمرافئ النهرية وإصلاح المدن.

٣ - يقوم قطاع النقل البحري واتحاد نقابات الهستدروت والاتحاد البحري الإسرائيلي الذي يملك نظاماً للشركات المختلفة بدور بارز في تعزيز واستمرار عملية الاختراق. وعلى هذا الصعيد أنشأت السلطات الإسرائيلية شعبة تعتني بمسائل التعاون الدولي أطلق عليها اسم " ما شافا " مهمتها وضع الأفكار والخطط وتنفيذ مهمات التعاون المدني. وقد نشأت عن هذه الشعبة مؤسسات مختلفة كمركز تأهيل الأجانب والمركز الدولي للتدريب من أجل التنمية والمعهد الأفروآسيوي لدراسات التنمية والتعاون والعمل ومركز استصلاح الأراضي ومستشفى هداسا التابع للجامعة العبرية، ومركز دراسة المياه الجوفية ومركز فولكاني لتعلم أسس ووسائل الري الحديث.

وتغلغلت إسرائيل أيضاً في حقل الخدمات ومقاولات البناء والفنادق وفي حقل المال والبنوك.

وقد تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية منذ العام ١٩٩٢ تقريراً سرياً يفيد بأن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا يتم عبر ثلاثة طرق:

١ _المؤسسة التي تجند الفنيين والتقنيين وإرسالهم إلى الدول الأفريقية.

٢ _المؤسسة التي تزود الشركات الإسرائيلية في الدولة اليهودية بكافة المعلومات عن الدول الأفريقية.

٣ _ المؤسسة التي تعمل على تعزيز وتقوية العلاقات والروابط بين إسرائيل والدول الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وليس فقط مع حكومات الدول بل مع المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية [٣١]. وتفيد تقارير ديبلوماسية غربية أن أكثر من ألفي خبير أمني إسرائيلي ينشطون الآن بشكل رسمي في ١٢ دولة أفريقية بصفة مستشارين لرؤساء هذه الدول للشؤون الأمنية [٣٢]. وتؤكد التقارير أيضا أن الولايات المتحدة تتفهم التحرك الإسرائيلي على هذا الصعيد وتشجعه لأنه في النهاية يصب في مصلحة النفوذ الأميركي الصهيوني المشترك على حساب النفوذ الفرنسي صاحب الوجود التاريخي في أفريقيا وعلى حساب النفوذ العربي غير المستقر أيضاً.

رابعاً: الأنشطة التخريبية الإسرائيلية ضد مصر والسودان والمغتربين اللبنانيين:

لعل أهم معطيات الواقع الأفريقي التي تم استثمارها إسرائيليا هي المعطيات المرتبطة بصورة العربي في العيون الأفريقية على مستوى النخب الحاكمة وعلى مستوى الرأي العام الأفريقي في الوقت عينه. فرغم تراجع صورة العربي تاجر العاج والرقيق في أذهان الأفريقيين نتيجة للنشاط الديبلوماسي الذي بذلته مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو _ تموز على صعيد القارة الأفريقية، إلا أن الإعلام الإسرائيلي سعى دائما لتجديد الصورة السلبية للعرب لدى عموم الأفريقيين عن طريق تعميم الصورة السلبية لبعض قطاعات الأقليات العربية وخاصة اللبنانية والسورية والناتجة عن ارتباط بعض هذه القطاعات بالنخب الحاكمة الأفريقية من جهة وممارسة لسلوكيات اقتصادية انتهازية من جهة ثانية جعلتها مكروهة لدى الرأي العام الأفريقي.

ودعمت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه الصورة السلبية للعرب بصورة سلبية أخرى هي صورة العربي مالك النفط و العوائد النفطية الكبيرة والخيالية التي لا يتم استثمارها لدعم الأفارقة، وإن استثمر بعضها في القارة الأفريقية فهو استثمار سلبي يستند إلى سلوك بطيء ومتردد ووسيلته القروض العربية المرتبطة بفوائد مرهقة نسبياً.

ومن ضمن هذه الأجواء شنت إسرائيل حرباً ضروساً ضد مصر والسودان والجاليات العربية المهاجرة إلى الدول الأفريقية منذ عشرات السنين. وأكدت وزارة الخارجية المصرية وجود مؤامرة إسرائيلية ضد مصر في النزاع الدائر في منطقة البحيرات العظمى وذلك لأنها تريد السيطرة على منابع النيل. وعلى هذا الصعيد تجدر الإشارة إلى تهريب السلاح الإسرائيلي لقبائل الهوتو على الرغم من الحظر الدولي عام ١٩٩٤ وذلك لدعمها في حربها ضد قبائل التوتسي التي تقول إسرائيل أن مصر كانت تدعمها في زائير.

وتنطلق الاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال من الاعتبارات التالية:

١-تأثير منطقة حوض النيل على الامن القومي العربي من خلال تهديد منابع نهر النيل وارتباط ذلك بالسياسات والتوجهات المصرية والسودانية.

٢-الاهمية الستراتيجية لكل من أريتريا وأثيوبيا في التحكم بالمدخل الجنوبي

للبحر الاحمر، حيث أن ذلك له علاقة مباشرة بالاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الرامية الى منع تكرار محاصرتها بحريا مثلما حصل عندما أغلق العرب عليها مضيق باب المندب مما شل حركة الاسطول البحري.

٣- تقوم اسرائيل بدور مخلب القط للولايات المتحدة الاميركية أو انها تؤدي دور المساعد لاميركا في التنافس الاميركي الفرنسي في القارة الافريقية بحيث تحول النفوذ الفرنسي على سبيل المثال في كل من رواندا والكونغو الديموقراطي الى نفوذ أميركي بدعم الخبرات الاسرائيلية التي تتجلى خاصة في صورة مرتزقة يعملون كخبراء عسكريين في التدريب والتسليح وما الى ذلك.

٤- الاستفادة الاقتصادية من دول هذه المنطقة الجاذبة للاستثمارات الغربية لكونها منجما لا ينضب من المواد الاولية والخامات الثمينة.

وتتحرك الستراتيجية الاسرائيلية بالنسبة لدول حوض النيل على ثلاثة محاور هي كالتالي:

أ- ربط أنظمة هذه الدول بالخبرات العسكرية الاسرائيلية سواء على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد الانظمة الدفاعية والتسليحية بحيث أضحت اسرائيل تتدخل في الشؤن الداخلية لهذه الدول وتدعم بعض ميليشياتها المسلحة المتصارعة على الحكم، مثلما حصل في رواندا.

ب_ تحريض دول منابع النيل على المطالبة بنصيب أكبر من مياهه واستخدام ذلك كأسلوب عدائي ضد مصر وخصوصا في ما يتعلق بمشروعات التنمية الزراعية واهمها مشروعا توشكي وترعة السلام. بل ومحاولة فرض أفكار تسعير المياه وبيعها وانشاء سوق دولية لها على غرار ما يحصل بالنسبة للمياه التركية ناهيك عن دعمها المستمر لاقامة اية مشروعات سدود أو التوسع في الزراعة لاية دولة نيلية باعتبار ذلك تحديا لكل من مصر والسودان.

ج - استخدام سياسة الوسيط التجاري لتسويق المواد الخام والمنتجات الزراعية لهذه الدول في أوروبا. و في الوقت ذاته استيراد متطلبات هذه الدول الصناعية والزراعية بأسعار مضاعفة لتحقيق المكاسب السريعة.

ويقول اللواء عثمان كامل الرئيس السابق لهيئة البحوث العسكرية المصرية أن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيليا فقط بل هو تعبير عن مصالح أميركية وغربية حارسها الأمين إسرائيل وقد أحسن الحارس اختيار

البوابة فكان الدخول من طريق التعاون العسكري الوطيد [٣٢]. وقد مارست إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة فأقامت لها علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة وأيضاً مع حركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في التعامل بما يضمن مصالحها بالدرجة الأولى. وإسرائيل التي رأت، بدخول إرتريا جامعة الدول العربية، أن البحر الأحمر قد اصبح بحيرة عربية، لم يعجبها ذلك فتحركت للهيمنة على مضيق باب المندب لتحويله إلى وسيلة ضغط مباشرة على كل من مصر والسودان والسعودية واليمن. وحققت نجاحات بعقدها اتفاقات تعاون مع إرتريا عام ١٩٩٢ في المجال العسكري شملت مساعدة القوات الإرترية على احتلالها جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى وإلى تدعيم قواتها لاستمرار هذه الجزر لتوفير الهيمنة الإسرائيلية على الملاحة عبر مضيق باب المندب الستراتيجي. كما ساهمت في تقديم تسهيلات بحرية وجوية لإرتريا. هذا إلى جانب وجود حوالي ٤٠ جندياً إرتريا في بعثة تدريبية لدى القوات البحرية الإسرائيلية ومشاركة ٣٥٠ اسرائيلياً من اليهود الفلاشا في صيانة وتأمين المنشآت العسكرية في أرتريا. وبناء على طلب أرتريا قامت إسرائيل بإيفاد مجموعة من ٢٠٠ عسكري كمستشارين عسكريين من سلاحي الجو والبحر وعناصر مخابرات لحماية الوجود العسكري الإرتري في ميناء مصوع على البحر الأحمر. وامتد النفوذ العسكري الإسرائيلي إلى كل من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والى جنوب السودان حيث تتعاون السلطات العسكرية الإسرائيلية مع حركة التمرد في الجنوب بقيادة جون غارانغ عن طريق إرسال مدربين و تدريب آخرين من الحركة في إسرائيل مع توفير الأسلحة والمعدات والذخائر والقاذفات المضادة للدروع وأجهزة الاتصال وصولاً إلى الطوافات الحربية.

وتعمل إسرائيل من وراء هذا كله للهيمنة على منابع النيل الاستوائية ولاستكمال حزام التطويق الإسرائيلي الجنوبي لمنابع النيل بما يشكل تهديداً أمنياً وستراتيجياً لكل من السودان ومصر ويمتد هذا الحزام ليشمل زائير وتشاد وليهدد المغرب العربي من الجنوب حيث تكتمل حلقة الاتصال الدائرية الممتدة من البحر الأحمر ومنابع النيل حتى الوجود العسكري في دول جنوب الصحراء التي لها حدود مع المغرب العربي. ولهذا اهتمت إسرائيل أيضاً بالاتصال العسكري مع زائير وكانت قد وقعت اتفاقاً عسكريا معها منذ عام ١٩٨٣ يشمل الإمدادات

والتدريبات العسكرية والأمنية على حد سواء.

أما تشاد فإنها حصلت على هبة من الأسلحة عن طريق زائير عام ١٩٨٣ وتوسعت العلاقات حتى أصبح هناك خبراء إسرائيليون مع عناصر زائيرية في تشاد تقوم بتدريب الجيش التشادي وتتحمل إسرائيل التكاليف [٣٤].

وبالنسبة لنيجيريا فقد برز التعاون العسكري الإسرائيلي بإنشاء ثلاث قواعد جوية. وفي منطقة البحيرات العظمى. ومنذ بداية التسعينات تمارس إسرائيل دوراً خفياً في تمويل الصراع مستغلة الصراعات الأثنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وخاصة المذابح الجماعية بين الهوتو والتوتسي.

ولا يخفى في هذا المجال وجود المصالح المتكاملة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث تسعى إسرائيل إلى محاصرة الأمن القومي العربي، وطبقاً لرأي كريستيان توردیني، فإن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنابع النيل، لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين بواسطة أثيوبيا وارتيريا، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأميركية [٣٥].

وعلى صعيد الأزمة السودانية فإن المصلحة الأميركية الإسرائيلية تسعى الى تغيير نظام الحكم القائم حيث فرضت إدارة كلينتون السابقة عقوبات اقتصادية على السودان في حين أنها في الوقت نفسه قدمت دعماً كبيراً لدول الجوار الجغرافي والثقافي المحيطة بالسودان، وتعتمد الإدارة الأميركية في تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإرتريا وأوغندا ورواندا [٣٦] .

وعلى الرغم من الانشقاق الذي حصل بين جناح المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي وجناح المؤتمر الوطني بزعامة البشير وهو الأمر الذي انتهى بإطاحة الترابي نفسه ووضعه رهن الاعتقال في أعقاب توقيعه مذكرة تفاهم مع فصيل جون غارانغ، فإن الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جورج دبليو بوش لم تعبأ بهذه التطورات الداخلية المهمة على الساحة السودانية واستمرت على نهجها المتشدد في التعامل مع السودان.

أما في ما يتعلق بالمغتربين العرب الموجودين في العديد من الدول الأفريقية وخصوصاً اللبنانيين منهم، فتجدر الإشارة إلى أن نحو ربع مليون لبناني ينتشرون حالياً في دول القارة السوداء وأبرزها السنغال وأبيدجان وسيراليون وليبريا

وغينيا. وكان هؤلاء قد هاجروا منذ عشرات السنين حين كانت أفريقيا ما تزال أرض الأدغال والمخاطر. وفي الوقت الحاضر يشعر الكثير من هؤلاء أن وجودهم هناك بات مهدداً خاصة في ليبريا والغابون وسيراليون وساحل العاج، أما المأساة المؤلمة فكانت في الكونغو حيث اغتيل ١١ شاباً لبنانياً في ظروف غامضة لا تبتعد عنها الأصابع الصهيونية كثيراً. وفي هذا المجال يقول رئيس الجالية اللبنانية أن الإسرائيليين يضخمون باستمرار الأخطاء إذا حصلت. فإذا ارتكب أحد اللبنانيين المراهقين، الذي يمكن أن يكون قد ولد في الكونغو وشب فيها، خطأ ما، لكونه عاطلاً عن العمل، فإن الجالية اليهودية هناك تضخم الأمر محاولة إظهار الجالية اللبنانية بأكملها في موقع الخطأ. فإسرائيل كعادتها لا تحارب مباشرة بل عن طريق التضييق على اللبنانيين عبر منافستهم في لقمة عيشهم والتحكم بالمال والاقتصاد. فقبل مصرع كابيلا حصلت شركة "IDI" الإسرائيلية التابعة لحزب شاس اليهودي المتطرف على حق احتكار استخراج الماس وبيعه دون أي شركة أخرى بما فيها الشركات اللبنانية مقابل ١٨ مليون دولار شهريا: وهذا المبلغ لا يكفي لاستخراج ثلاثة او اربعة احجار من الماس. وبذلك قضت على الدور المميز الذي كان يقوم به اللبنانيون منذ عام ١٩٦٠ لاستخراج الماس مما الحق اضرارا فادحة بالكونغو وباللبنانيين على حد سواء. ومع كابيلا الابن تمت إعادة فتح السوق لكل الشركات مع إعادة تنظيمها ورغم ذلك بقي اليهود يضايقون اللبنانيين بل ويعملون على استدراج بعضهم من العاطلين عن العمل لمؤسساتهم لتوريطهم في مشاكل عملات مزورة وما شابه، ثم يشون بهم إلى السلطات الكونغولية [٣٧].

لقد كانت الكونغو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، من الدول الأفريقية المناهضة لإسرائيل في أفريقيا، ولكن بعد استئناف العلاقات مع إسرائيل بدأ رجال المخابرات الإسرائيلية (الموساد) يتسللون إلى الكونغو برازافيل للعمل هناك مستغلين توتر الأوضاع السياسية في البلاد. وقد كوّن رجال الموساد شركات لممارسة نشاطهم من خلالها سواء لصالح الحكومة أو لصالح الأحزاب المعارضة لها. وقد ألقت الحكومة الكونغولية القبض على عدد من رجال الموساد الذين كانوا يمدون أفراد الميليشيات بالأسلحة ويدربونهم عليها [٣٨]. ومن ناحية أخرى دفع جهاز الموساد بمجموعة أخرى من رجاله بقيادة العميد احتياط زئيف زخارين ومعاونه أوري شاحاك، ابن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق آمنون

شاحاك، وقامت هذه المجموعة بتجنيد مائة إسرائيلي من المسرحين من الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي لتدريب وحدات كوماندوس في جيش الكونغو، مما أدى إلى تدهور الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية. مع ذلك فإن هذا لم يمنع رئيس الكونغو ليسوبا من زيارة إسرائيل عام ١٩٩٥ حيث قال : "جئت إلى إسرائيل لأن في أفريقيا أزمة. وهي تواجه خطر الكارثة واليهود وحدهم هم الذين يستطيعون فهمنا "[٣٩].

الجدير بالذكر أن الكونغو التي تملك ثروة نفطية ومعدنية وطبيعية كبيرة تعتبر من أكثر دول العالم فقراً بسبب الفساد والقلاقل المستفحلة فيها والتي استمرت حتى وضع موبوتو يده على الحكم ثم أتى من بعده كابيلا الذي اغتيل في مطلع هذا العام وخلفه ابنه جوزيف الأول.

بالإضافة إلى الكونغو ، يصل القلق لدى اللبنانيين في ساحل العاج إلى ذروته ، حيث يتم تحطيم محلاتهم التجارية أو نهبها، مما أرغم العديدين منهم على العودة الى الوطن خوفاً على أرواحهم . وقد روى أحد أصحاب الرساميل الكبيرة من اللبنانيين في أبيدجان أن وراء القلاقل والمخاطر التي يتعرضون لها هناك جهاز الموساد الإسرائيلي الذي يضم نحو ستين عنصرا يتوزعون على مجموعة شركات يسيطر عليها اليهود وتملك رساميل ضخمة تحاول تطويق القدرات اللبنانية وإجبارها على الإفلاس والرحيل. وقد وجدت أجهزة الموساد من تتكئ عليهم من الشباب والمراهقين السود الذين شحنت نفوسهم بالكراهية ضد اللبنانيين خاصة و العرب عامة، ممن يتهمون بالرشوة والتهريب. وقد اعتبر مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية اللبنانية السفير ستيتيه أن صورة اللبناني قد تشوهت في الداخل والخارج نتيجة للحروب التي دارت في لبنان منذ العام ١٩٧٥ ... والخطير في الأمر أن بعض الدول الأفريقية التي تعاني من أزمات اقتصادية وصراعات داخلية تبحث عن متنفس لهذه الأوضاع فتعمل الى تحويل اللبناني الى كبش محرقة.

والأخطر هو أن العنصر الإسرائيلي العائد إلى أفريقيا يعمل على الانتقام من العرب واللبنانيين ثأراً لنجاح الموقف العربي الذي فرض على إسرائيل مقاطعة أفريقية شاملة ... فإسرائيل تحاول الآن تدمير الوجود اللبناني في أفريقيا وهو الوجود العربي الأكثر انتشاراً هناك إذ يوجد نحو ٣٥٠ ألف

لبناني في أفريقيا. وهذا المخطط يرمي الى أخذ إسرائيل مكان اللبنانيين لا سيما على المستويين الاقتصادي والسياسي وهو ما تجلى أخيراً في ساحل العاج وليبيريا [٤٠].

خامساً _ خلاصة و استنتاجات:

شهدت القارة الأفريقية خلال العقود الأربعة الماضية أكثر من (٣٥) نزاعاً مسلحاً ذهب ضحيتها ما يزيد عن عشرة ملايين ضحية، ونتيجة اندلاع الصراعات في ما يعرف بمنطقة البحيرات العظمى فإن كل الدلائل تشير الى وجود أصابع أجنبية وراء اشتعال هذه الحروب والعمل على استمرارها وتقديم كل ما تستلزمه من أسلحة وعتاد من أجل الإفادة منها. ومن بين هذه الأصابع تبرز الأصابع الإسرائيلية التي تسعى للتدخل في محورين: محور منابع النيل حيث تحاول إسرائيل الإمساك بخناق مصر التي هي هبة هذا النهر، ومن أجل ذلك تساعد في إقامة سدود ضخمة على النهر وخصوصاً في أثيوبيا بهدف التحكم بمصير ومقدرات كل من مصر والسودان. وفي هذا المجال نتذكر تهديدات الوزير الإسرائيلي ليبرمان بقصف أسوان وتدمير السد العالي.

والمحور الثاني هو محور البحر الأحمر المنفذ الحيوي إلى المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وقد حدد بن غوريون غاية إسرائيل من التحكم بمنافذ البحر الأحمر بثلاثة أهداف: [٤١].

أ _ جعل البحر الأحمر منفذاً إسرائيليا إلى القارة الأفريقية والشرق آسيوية.

ب _استخدامه كشريان إسرائيلي والإفادة منه عوضاً عن قناة السويس.

ج _ تفكيك الروابط القومية للعالم العربي .

ولهذا سعت إسرائيل إلى إشعال نيران الحروب في أفريقيا لاستغلالها في زيادة نفوذها وحضورها هناك كما حصل في الحروب بين قبائل التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي. وكذلك تدخلت لدعم المعارضة في الكونغو برازافيل وساندت نظام ألباجندا في أوغندا ونظام الأمهرة في أثيوبيا. وتدخلت في منطقة باب المندب بتغلغلها في إرتريا حيث يوجد ما بين ٦٠٠-٨٠٠ مستشار إسرائيلي مهمتهم تدريب الجيش الإرتري، ومن ناحية ثانية استغل هؤلاء العلاقات القوية التي تربطهم برئيس الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا سابقاً ورئيس إرتريا الحالي

اسياس أفورقي الذي زار إسرائيل عدة مرات واشترى منها طائرات كفير ودبابات ميركافا ورشاشات عوزي لجيشه (٤٢). وقد وصل الأمر الى حد قيام جماعات تبشيرية يهودية من بينها شهود يهوه التي استطاعت أن تؤثر في فئات مسيحية ومسلمة لاعتناق ما تدعو إليه عن طريق الاغراءات وتقديم المساعدات. وتمكنت إسرائيل من تحريض إريتريا ضد الدول العربية المجاورة التي كانت ساعدت أفورقي في ثورته التحريرية ضد أثيوبيا، وخصوصاً السودان واليمن مثلما شجعت موريتانيا على إدارة ظهرها للعرب بينما تقوم حكومة شارون الائتلافية بذبح الشعب الفلسطيني وابتلاع أرضه وسحق انتفاضته.

وبالرغم مما تقدم فإن أثيوبيا تبقى الدولة الأفريقية الأهم في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي الذي كان يدعي انحداره من سلالة الملك سليمان ولذلك اختار نجمة داوود شعاراً لحرسه. وقد ساعدت إسرائيل نظام منغيستو هيلامريام في أثيوبيا. قبل استقلال إريتريا، وهو الذي سمح ليهود الفلاشا الأثيوبيين بالهجرة إليها. وفي عهد بنيامين نتنياهو ساعدت إسرائيل أثيوبيا في صراعها على ميناء عصب على البحر الأحمر مع إرتريا. وبذلك تلاعبت بالدولتين لإبقاء نيران الحرب مشتعلة بينهما ومدتهما بالسلاح كي يترسخ نفوذها هناك.

وإسرائيل هي التي تساعد جورج غارانغ من أجل سلخ جنوب السودان عن شماله، لما يتمتع به هذا الجنوب من ثروات نفطية، وذلك ضمن مخطط يرمي إلى إقامة حلف يضم كل من إسرائيل وإرتريا وجنوب السودان.

المراجع

١ـ توم سيغيف ـ الإسرائيليون الأوائل ١٩٤٩ ترجمة عن العبرية خالد عايد وآخرون ـ بيروت ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨ ص ٧ .
٢ـ دان يشيرجي ـ أمريكا والسلام في الشرق الأوسط ـ ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة. دار الشروق ١٩٩٣ ص ٥٦ . طفى غنيم ط١
٣ ـ مجلة الفكر ٤ـ مجلة سيكراه حودشيت ـ وزارة الدفاع الإسرائيلية تموز ١٩٦٤ العدد رقم ٣ .
٤ـ مجلة سيكراه حودشيت ـ وزارة الدفاع الإسرائيلية ـ تموز ١٩٦٤ العدد رقم٣ .
٥ ـ داقار ـ ٢٤ آذار ١٩٦٦ .
٦ ـ دافيد كوهين ـ إسرائيل و العالم الأفروآسيوي ـ دار نشر عام عوفيد ١٩٦٣ ص ٩٢ .
٧ ـ المصدر نفسه ص ٨٧ .

٨ _المصدر نفسه .
٩- مجلة العالم الإسلامي. محمد عبد الشافي القوص. بين إسرائيل وجنوب آفريقيا . ١
١٠-موطه باسوك -افريقيا الضاحية -دافار ٢٣ /٨/ ١٩٩٤ ص٩
١١-عواطف عبد الرحمن _إسرائيل و آفريقيا _مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤ .
١٢_من محاضرة تحت عنوان البعد الدولي للأمن الإسرائيلي. ألقاها في كلية القيادة والأركان _ مجلة بماحانيه ٢٤ آذار ١٩٦٠ .
١٣ _ يقول حاييم هرتسوغ رئيس الدولة السابق: كانت آثيوبيا الحليف المهم جداً لإسرائيل بعد أن انضمت إلى إيران وتركيا لتشكل هي وإسرائيل حلف نصف المحيط الموجه ضد العالم العربي. دافار ١٤ / ١٢ / ١٩٦٦
١٤- مجلة هعولام هازيه ٢٤ / ٣ / ١٩٦٩ .
١٥ _لمزيد من التفاصيل آنظر _حلمي عبد الكريم الزغبي _مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا _الكويت ١٩٨٥ _
١٦_عبد اله عبد السلطان _البحر الأحمر و الصراع العربي الإسرائيلي _مركز دراسات الوحدة العربية _ ص ١٩٢ .
١٧ _المصدر السابق ص ١٩٤ .
١٨ _المصدر السابق ١٩٧ .
١٩ _ مركز دراسات الوحدة العربية _البحر الأحمر و الصراع العربي الإسرائيلي _مصدر سابق ص ٢٢٧.
٢٠ _المصدر السابق ص ٢٨٨ .
٢١ _المصدر السابق ص ٢٣٩ .
٢٢_عبد الوهاب الكيالي _المطامع الصهيونية التوسعية _مركز الأبحاث ١٩٦٦ ص ٤٤ .
٢٣ _عواطف عبد الرحمن _إسرائيل و آفريقيا _مركز الأبحاث بيروت _ ١٩٧٤ ص ٢٦ .
٢٤ _ د. محمد عبد العزيز ربيع _ إسرائيل و القارة الأفريقية _ الأبعاد والمخاطر _ سلسلة دراسات حامد الاقتصادي. ص ٣٥ .
٢٥ _المصدر السابق ص ٣٦ .
٢٦ _السياسة الدولية _العدد ١٤٤ _ نيسان \ ابريل ٢٠٠٠ ص ١٩٩ .
٢٧ _السياسة الدولية _مصدر سابق ص ٢٠٠ .
٢٨ _مجلة المجلة ٣٠ / ٥ / ١١ / ١٩٩٤ .
٢٩ _ المصدر نفسه .
٣٠ _ صحيفة الاتحاد ٢ / ١١ / ١٩٩٢ .
٣١ _ الاتحاد _مصدر سابق .
٣٢ _ الديار _ ١٢ / ١١ / ١٩٩٧ .
٣٣ _المصدر نفسه .
٣٤ _الكفاح العربي _ ٩ \ ٤ \ ١٩٩٧ _التغلغل اليهودي في آفريقيا
٣٥ _الكفاح العربي _مصدر سابق .
٣٦- السياسة الدولية _العدد ١٤٤ ص ١٩٦ .
٣٧ _المصدر نفسه. وانظر ايضا النشرة السنة ال٦١ العدد ٣ منتصف نيسان ٢٠٠١ ص٢ .
٣٨ _ الصياد - ١٣ / ٤ / ٢٠٠١ .
٣٩ _الاتحاد - ١١ / ٣ / ١٩٩٥ .
٤٠ _المصدر نفسه .
٤١ _الاتحاد - ٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
٤٢_الكفاح العربي ٣١ / ٣ / ٢٠٠٠ .

الأسلحة الكيماوية: هل يجب إبقاءها على قائمة أسلحة الدمار الشامل؟

رياض قهوجي - لندن *

تعتبر الأسلحة الكيماوية بشكل عام من أسلحة الدمار الشامل التي تشمل قائمتها كلاً من الأسلحة البيولوجية والنووية، إلا أن بعض الخبراء العسكريين يعتقد أن الأسلحة الكيماوية وبالرغم من خطورتها لا ينبغي أن تصنف ضمن قائمة أسلحة الدمار الشامل. ويعتمد هذا الفريق من الخبراء في نظريته على نتائج الصراعات التي شهدت استخدام السلاح الكيماوي والتي كان آخرها الحرب العراقية - الايرانية حيث لم يتجاوز عدد ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيماوية نسبة الثلاثة بالمئة من مجموع قتلى الحرب طوال السنوات الثمانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨[١]. تجدر الاشارة هنا إلى أنه تمّ رصد استخدام الأسلحة الكيماوية خلال ١٥٥ يوماً من اصل ٢٨٩٠ يوماً من القتال بين العراق وايران [٢]. وقد كان العراق الطرف البادئ باستخدام الأسلحة الكيماوية واعتمد عليها بنسبة أكبر من الطرف الايراني. لكن لو كان السلاح الكيماوي من أسلحة الدمار الشامل فلماذا لم يحسم حرب الخليج الأولى بسرعة وهل كان لاستخدامه تأثير على النتيجة النهائية للحرب؟ هذا ما سنحاول طرحه والاجابة عليه في سياق هذا البحث الذي سيتطرق أيضاً لتطور الأسلحة الكيماوية، وتداخلها مع الأسلحة البيولوجية وسبل الوقاية ضدها، مع التركيز على وضع هذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

(*) كاتب في الشؤون الاستراتيجية

يعتبر بعض المؤرخين للحرب العراقية الايرانية انها اطول حرب في القرن العشرين[٣]. وقد خلفت أكثر من مليون قتيل. وبدأت حرب الخليج الأولى عندما شنّ الجيش العراقي هجوماً واسعاً لاستعادة أراض كانت بغداد تخلّت عنها لإيران بموجب معاهدة وقعت بين الدولتين عام ١٩٧٥[٤]. وكانت ايران غداة الهجوم العراقي المفاجئ في حالة انتقال سياسي من عهد الشاه إلى حكم الجمهورية الاسلامية. كما كانت غالبية القوات الايرانية حينها منتشرة على طول الحدود مع افغانستان التي كانت يومها تحت احتلال الجيش السوفياتي. وقد منحت هذه الظروف فرصة ذهبية لحكومة صدام حسين لفرض سيادتها على منطقة شط العرب. لكن القوات العراقية التي احرزت تقدماً ملحوظاً في بداية الحرب وجدت نفسها لاحقاً أمام خصم قوي يفوقها عدة وعدداً. هنا لجأ العراق الى ترسانته الكيماوية في محاولة لقلب المعادلة على أرض المعركة.

برنامج العراق الكيماوي

يعود اهتمام العراق في الأسلحة الكيماوية الى حقبة الستينات، لكن سعي القيادة العراقية لتطوير هذا السلاح زاد بعد حرب عام ثلاثة وسبعين بعد شيوع أنباء عن نشر كل من مصر واسرائيل أسلحة كيماوية على الجبهة[٥]. إلا أن الأسلحة الكيماوية لم تستخدم في أي من الحروب العربية - الاسرائيلية. وقد حصل العراق في السبعينيات على أسلحة كيماوية من الاتحاد السوفياتي. وساعدت موسكو يومها كلاً من مصر والعراق على بناء منشآت لتصنيع غاز الخردل وتحميله في قذائف هاون عيار ١٢٠ ملم وقذائف مدافع ميدان من عيار ١٣٠ ملم[٦]. وبدأ العراق منذ يومها سلسلة برامج سرية لبناء ترسانته من الأسلحة الكيماوية. وبما ان معظم المعدات والأجهزة المستخدمة في تصنيع الأسلحة الكيماوية ذات استخدام مزدوج، اي للاستخدام المدني والعسكري، فقد تمكنت بغداد من الحصول على حاجتها من المعدات لإنتاج انواع متعددة من الغازات السامة. وكان العراق يدّعي أن المعدات التي يطلبها هي لتصنيع مبيدات للحشرات ومواد كيماوية للزراعة. ولم تكن جهود العراق مثمرة في عامي ٧٥ و٧٦ عندما حاول الحصول على معدات من شركتين صينية وأميركية، فقد رفضت الشركتين تقديم أي مساعدات للعراق بعد أن شكت بنوايا بغداد[٧]. لكن جهود

العراق الدؤوبة أتت ثمارها في المانيا الغربية حيث، وحسب تصريح وزير الاقتصاد الألماني السابق هلموت هوسمان، قامت خمس وعشرين شركة حتى عام ١٩٩٠ بتزويد بغداد تكنولوجيا وتجهيزات لتصنيع أسلحة كيماوية [٨]. كما ساهمت شركات في كل من النمسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا وايطاليا في بناء ترسانة العراق من الأسلحة الكيماوية.

عندما بدأت الحرب العراقية - الايرانية كانت بغداد تملك مخزوناً من غاز الخردل وغاز سي اس (CS) تمّ انتاجها في مجمع سمارا. وقد استخدمت الأسلحة الكيماوية في شكل محدود خلال أول سنتين للحرب. ولكن مع تصاعد الحرب وتمكن ما يسمى «بالأمواج البشرية» الايرانية من تحطيم خطوط الدفاع العراقية، ركزت بغداد جهودها على زيادة انتاجها من غاز الخردل وتصنيع غازات سامة جديدة. وتمّ عام ١٩٨٢ بناء مجمعات صناعية لإنتاج الأسلحة الكيماوية في كل من عكاشات والبصرة وسبب وسلمان بك والفالوجه[٩]. ومع نهاية عام ٨٢ كان العراق قد بدأ يصنع نوعين من غازات الاعصاب وهي سارين (Sarin) وتابون (Tabun). وأخذت قواته تستخدمهما بشكل كثيف ضد القوات الايرانية. ويعتبر سارين وتابون من الغازات السامة التي تدخل الجسم عبر الجلد أو المجاري الهوائية، وتبدأ عوارضها بالظهور خلال أقل من دقيقتين حيث تبدأ عضلات الجسم بالانكماش والتوقف عن العمل تدريجياً وبسرعة كبيرة إذ يفارق المصاب الحياة في أقل من خمس عشرة دقيقة [١٠].

إلا أنه حسب التقارير فإن الغازات المفضلة للقوات العراقية كانت تابون وغاز الخردل. ويعتبر غاز كبريت الخردل، الذي استخدمه العراق، من أول أنواع الأسلحة الكيماوية، واستخدم بشكل كبير خلال الحرب العالمية الأولى. وينتقل هذا الغاز الى المصاب أما عبر الاحتكاك الجلدي أو عبر المجاري الهوائية. ويسبب غاز الخردل تقرحات في الجلد والقصبة الهوائية وهذا يؤدي إلى آلام سطحية حادة في مختلف أنحاء الجسم وإلى صعوبات في التنفس مع التقيؤ. لكنه نادراً ما يؤدي إلى وفاة المصاب، خصوصاً إذا ما توفرت كميات من المياه والأدوية المضادة للالتهابات [١١]. وقد استغل العراق ثروته الطبيعية من الكبريت لإنتاج غاز الخردل خصوصاً في مجمع الرطبه[١٢]. وازدادت كمية الانتاج للغازات السامة العراقية مع مرور الزمن. ففي عام ١٩٨٥ كان العراق ينتج شهرياً عشرة

أطنان من أنواع الغازات السامة كافة، في حين بلغ انتاجه عام ١٩٨٨ من غاز الخردل وحده سبعون طناً شهرياً بالإضافة إلى ستة أطنان شهرياً من كل من غازي تابون وسارين [١٣]. وقد حملت هذه الغازات على أنواع مختلفة من الذخيرة مثل قذائف هاون عيار ٨١ ملم و١٢٠ ملم. وقذائف مدفعية من عيار ١٢٢ ملم و١٥٢ و١٣٠ملم، وصواريخ عيار ١٢٠ملم، وقنابل للطائرات وصواريخ جو - أرض عيار ٩٠ ملم ورؤوس حربية لصواريخ أرض - أرض طراز فروغ-٧[١٤]. وهذه الذخائر تشير إلى امتلاك العراق مقدرة على استخدام الأسلحة الكيماوية من الجو والبر ضد أهداف قريبة وبعيدة نسبياً.

برنامج ايران الكيماوي

كان برنامج ايران لتصنيع الأسلحة الكيماوية صغيراً جداً بالمقارنة مع البرنامج العراقي. ومرد ذلك إلى عدم وجود منشآت لتصنيع الغازات السامة في ايران قبل اندلاع الحرب. وهناك سبب آخر لتأخر البرنامج الايراني وهو ايديولوجي أو ديني، اذ كان قائد الثورة الاسلامية آية الله الخميني يرفض باستمرار السماح بانتاج غازات سامة بحجة أن الاسلام يحرّم على المحاربين تلويث الهواء والجو حتى ولو كان ذلك ضمن اطار حرب جهادية[١٥]. إلا أن القيادة الايرانية لم تعلن عن قرار الخميني بخصوص الأسلحة الكيماوية مما أبقى القيادة العراقية في حيرة من أمرها وغير أكيدة ان كانت طهران تنوي تصنيع غازات سامةأم لا. وعندما تمّ تجاوز العقبات الايديولوجية وقرّرت ايران الحصول على أسلحة كيماوية عام ١٩٨٤، اصطدمت طهران بعقبات كبيرة في سعيها لشراء معدات لإنتاج غازات سامة بسبب العزلة الدولية التي فرضت على ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية وسقوط الشاه وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية. وبدأت مساعي ايران تتكلّل بالنجاح عام ١٩٨٦ بعدما وافقت بعض الشركات الاوروبية على بيع طهران تكنولوجياً ومعدات مكّنت الايرانيين من تصنيع بعض الغازات السامة مثل غاز الخردل وسيانايد (Cyanide) وفوسجين (Phosgene) وكلورين (Chlorine)[١٦]. وقد تمّ انتاج معظم هذه الغازات في منشآت باسداران، باستثناء غاز الخردل. وقد انتجت ايران أنواعاً من الغازات مختلفة عن تلك الموجودة في الترسانة العراقية. فغازا فوسوجين وكلورين متقاربان نوعاً ما، وكلاهما ضمن

فصيلة «الغازات الخانقة»، ويدخلان الجسم عبر المجاري الهوائية فقط ويسببان العوارض ذاتها. إلا أن غاز الكلورين اسرع وأقوى فعالية حيث يسبب افرازات داخل الرئة مما يؤدي الى امتلائها بسوائل تمنع التنفس وتقضي على المصاب خلال نصف ساعة. بينما غاز الفوسجين أبطأ، مما يمكن معالجة المصاب في حال توافر مراكز طبية قريبة[١٧]. أما غاز سيانايد فهو يصنف ضمن قائمة الغازات التي تسبب تسمماً بالدم، ويدخل الجسم عبر المجاري الهوائية فقط ويؤدي الى تقلصات وانكماشات في شرايين وأوعية الدم. العوارض التي تظهر على المصاب تتراوح حسب نسبة الكمية التي تنشقها. وفي حالة الجرعات الكبيرة، يفقد المصاب وعيه ويفارق الحياة في دقائق معدودة[١٨].

الأسلحة الكيماوية في النصف الأول من حرب الخليج الأولى

يتفق غالبية المؤرخين والخبراء على أن العراق لم يلجأ إلى الأسلحة الكيماوية حتى بعد مرور سنة على اندلاع الحرب. وقد لجأ العراق الى الغازات السامة في محاولة يائسة لوقف «الموجات البشرية» للقوات الايرانية. إذن، ادخل العراق الأسلحة الكيماوية الحرب بشكل تصاعدي في مسعى لوقف توغل القوات الايرانية في أراضيه[١٩]. واعتمدت القوات العراقية استراتيجية دفاعية فور انسحابها من الأراضي الايرانية عام ١٩٨٢. ولم تتمكن الهجمات الايرانية من تحقيق نصر حاسم ينهي الحرب، مما أبقى المعارك مشتعلة بشكل شبه مستمر على طول جبهة ثابتة، مما حول الحرب العراقية - الايرانية إلى حرب خنادق شبيهة بتلك التي شهدتها اوروبا خلال الحرب العالمية الأولى [٢٠].

كان للمناخ وطبيعة الأرض تأثيراً كبيراً على التكتيكات والأسلحة في الحرب العراقية - الايرانية. فقد امتدت الجبهة من البصرة ومنطقة الفاو على ساحل الخليج العربي حتى المناطق الكردية في شمال العراق قرب الحدود مع تركيا. ومنحت المستنقعات والأغوار في المناطق الجنوبية بين البصرة والفاو تضاريس طبيعية جيدة لخطوط دفاعية استفاد منها كلا الطرفين. بينما في الشمال. كانت المناطق جبلية ووعرة. أما المناخ فقد كان حاراً جداً في الصيف على طول الجبهة في حين كان ممطراً في الجنوب وبارداً جداً مع هطول الثلوج في الشمال. وأثر الطقس على استخدام الأسلحة الكيماوية. وعلى سبيل المثال. فإن إحدى مزايا

غاز الخردل هو استمرار فعاليته لفترة زمنية تمتد إلى بضعة أيام على أرض المعركة. لكن من أجل استمرار فاعلية غاز الخردل يجب أن تكون درجة الحرارة ونسبة الرطوبة في الجو منخفضتين، وهما شرطان غير متوافرين في الجنوب خلال فصل الصيف حيث كان معدل درجة الحرارة يتعدى الأربعين درجة مئوية. وقد دفع هذا الأمر العراقيين الى أن يجعلوا غاز الخردل أكثر سماكة ليستقر مكانه أو أن يرفقوه بمواد تعمل كوسيط للنقل تساعده على الثبات في موقعه[٣١]. ولم تمكن حرارة الجو المرتفعة الجنود الايرانيين من إبقاء الأقنعة الواقية من الغازات على رؤوسهم مما زاد من حجم الاصابات في صفوفهم خلال الهجمات العراقية المفاجئة بالأسلحة الكيماوية[٣٢].

كانت الاستخدامات الأولى للأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٢ تستهدف تشتيت جنود المشاة الايرانيين وفك صفوفهم. واستخدم العراق في تلك المرحلة غاز سي اس، وهو أحد أصناف الغازات المسيلة للدموع، وبسبب ايضاً حكاكاً في الجلد وصعوبة في التنفّس[٣٣]. كذلك استخدم العراق غاز الخردل بشكل كثيف للمرّة الأولى لوقف تقدم جحافل القوات الايرانية في هجوم الفجر - ٣ عام ١٩٨٣. ولم يكن العراقيون في تلك الفترة قد أيقنوا طرق الاستعمال الميدانية للأسلحة الكيماوية، وكانوا لا يزالون في مرحلتي التطوير والتجربة. وقد أدّى هذا أحياناً إلى أخطاء قاتلة، وخير مثال على ذلك ما حدث في معركة حج عمران في الشمال عام ١٩٨٣. فقد أطلقت يومها القوات العراقية قذائف محملة بغاز الخردل على مواقع الايرانيين في أعلى الجبل دون أن تعلم بأن هذا الغاز هو أثقل من الهواء ويتجه دوماً نحو الأسفل. ونتيجة لذلك وجد العراقيون يومها أنفسهم ضحية سلاحهم إذ اتجه غاز الخردل نحوهم ملحقاً بهم عدداً من الاصابات[٣٤]. وواجه العراقيون مشاكل اخرى أثرت على فعالية استخدامهم للأسلحة الكيماوية مثل عجزهم عن التعامل مع أهداف خارج مرمى النظر وسوء توقيت الصواعق للقذائف المحملة بالغاز وعدم تقديرهم لأهمية العوامل الجوية وعجزهم عن تنسيق هجوم شامل يشمل قطاعات مختلفة مع هجوم بالأسلحة الكيماوية[٣٥]. وبما أن العراقيين لم يكونوا في النصف الأول من الحرب قد خبروا الوسائل الفعالة والصحيحة لاستخدام الأسلحة الكيماوية في ساحة المعركة فإن غالبية الخبراء يعتقدون أن ما أنجزه العراق من مكاسب في تلك الفترة خلال هجماته

بالغازات السامة كان مرده لعاملي المفاجأة والرعب اللذين حققتهما الأسلحة الكيماوية في صفوف الايرانيين[٢٦].

لم تطور ايران أسلحة كيماوية خلال النصف الأول من حربها مع العراق. إلا ان القوات الايرانية غنمت قذائف هاون محملة بالغازات السامة من القوات العراقية واستخدمتها في هجمات ضد العراقيين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤[٢٧]. لجأت ايران حينها إلى المجتمع الدولي ورفعت عدّة شكاوى ضد العراق لدى مجلس الأمن الدولي لخرقه القانون الدولي الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية. الا ان جهود طهران الديبلوماسية لم تلق دعماً حقيقياً من المجتمع الدولي كما أن بغداد لم تكترث لها، واستمرت بتطوير مقدرات قواتها بالأسلحة الكيماوية. وحتى نهاية عام ١٩٨٤ كان عدد ضحايا الغازات السامة في صفوف الايرانيين قد بلغ ١٢٠٠ قتيلاً و٥٠٠٠ جريحاً، حسب احصاء السلطات في طهران[٢٨]. ويشكل هذا العدد حوالى خمسة في المئة من مجموع القتلى والجرحى في صفوف الايرانيين.

الأسلحة الكيماوية خلال النصف الثاني من الحرب

يمكن تقسيم هذه الحقبة الى مرحلتين: الأولى وتمتد من عام ١٩٨٤ حتى أواخر عام ١٩٨٦، وقد شهدت تقدماً ملحوظاً في اتقان القوات العراقية لاستخدام الأسلحة الكيماوية في ميدان المعركة الثانية، وتشمل العامين الاخيرين للحرب، وشهدت هذه المرحلة استعادة القوات العراقية لزمام المبادرة والانتقال من الدفاع الى الهجوم مظهرة استخداماً ممتازاً وفعالاً جداً للغازات السامة في أرض المعركة، في حالتي الهجوم والدفاع، وشهد النصف الاخير من الحرب دخول الصواريخ الباليستية التي استخدمها الطرفان لقصف مدن البلدين، لكن دون تزويدها برؤوس كيماوية[٢٩]. وبدأ المجتمع الدولي في تلك الفترة يبدي قلقه من استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب العراقية - الايرانية وأخذت الامم المتحدة ترسل منذ نهاية عام ١٩٨٤ بعثات خاصة للتحقيق باستخدام البلدين للغازات السامة[٣٠].

تمكنت القوات العراقية في أوائل تلك الحقبة من التمييز بين الغاز المستقر والغاز غير المستقر أو سريع التبخر والطرق الصحيحة لاستخدام كل منهما بفعالية في ميدان المعركة. فالغاز المستقر والذي لا يتبخر بسرعة مثل غاز

الخردل يصلح لعزل مناطق أو قطع طرق. فهو يبقى منتشراً في المنطقة لفترة تتراوح بين يوم ويومين (حسب الاحوال الجوية)، مما يمنع الخصم من استخدام المنطقة أو الطريق المستهدفة. في حين يصلح الغاز غير المستقر والذي يتبخر بسرعة مثل سارين وتابون ضد أهداف ثابتة مثل مرابض المدفعية ومراكز القيادة وأماكن تجمع القوات والثكنات. وسجل أول استخدام صحيح وفعال للأسلحة الكيماوية من قبل العراقيين في معركة خيبر، على الجبهة الجنوبية في أواخر عام ١٩٨٤، فقد قام العراقيون يومها بإلقاء غاز الخردل على مؤخرة قوات المشاة الايرانية المهاجمة مما قطع خطوط الامداد وعزلها عن مراكز القيادة، في حين ألقيت قذائف محملة بغاز الاعصاب (تابون) على بطاريات المدفعية ومراكز القيادة الايرانية. وتمكن العراقيون من احتواء وصد هجوم خيبر، لحسن استخدامهم للأسلحة الكيماوية[٣٢]. ويقول المؤرخ والخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان أن القوات العراقية قد تمكنت في السنتين الاخيرتين للحرب من اتقان استخدام الأسلحة الكيماوية الى درجة أنها كانت تستعملها في اشتباكات على مسافة قريبة من الخصم مثلما حدث في الهجوم الذي شنّه العراقيون لاستعادة جزيرة مجنون في منطقة الفاو عام ١٩٨٨[٣٣].

كما استطاع العراق، نتيجة اتقانه لسبل استخدام الأسلحة الكيماوية بشكل صحيح، ان يتغلب على عقبات واجهتها قواته بسبب طبيعة الأرض والتضاريس في الجبهة الشمالية. فقد كان للايرانيين تفوق تكتيكي في قتال الجبال والاشتباكات الليلية[٣٤]، ومع نهاية عام ١٩٨٨ تمكن التقنيون العراقيون من ضبط توقيت الصواعق على القذائف والصواريخ المحملة بالغازات السامة. وقد مكن هذا الامر الطيارين العراقيين من إلقاء قنابلهم المحملة بالغاز بدقة على المواقع الايرانية في الجبال من ارتفاع يجعل الطائرات المغيرة خارج مرمى نيران المضادات الايرانية. ومكنت هذه الغارات القوات العراقية من احتلال مواقع جبلية دون التعرّض لخسائر كبيرة في الأرواح [٣٥]. كان الايرانيون لايزالون يواجهون مشاكل مع السترات الواقية والأقنعة لسببين أساسيين: الأول هو الحر الشديد خلال فصل الصيف. والثاني هو اللحى التي كان يطلقها غالبية الجنود الايرانيين لدواع دينية. فقد حالت اللحية في معظم الاحيان دون إطباق القناع بشكل محكم حول الوجه مما مكّن الغاز من التسرّب إلى داخل القناع والفتك بالجندي [٣٦]. كما لم تملك

القوات الايرانية حينها أجهزة جيدة للانذار المبكر ومعدات للتعقيم [٣٧]. وبدأت القوات الايرانية منذ أول عام ١٩٨٦ بتصنيع واستخدام أنواع عدة من الغازات السامة مثل فوسجين وسايانيد وغاز الخردل، والتي استعملت في عدة معارك قرب البصرة في الجنوب والهجوم لاسترداد مهران عام ١٩٨٧[٣٨]. إلا أن الايرانيين لم يكونوا على المستوى ذاته من الاحتراف والخبرة التي كان يتمتع بها العراقيون في استخدام الأسلحة الكيماوية.

وسجل في النصف الثاني من حرب الخليج الأولى وقوع مجازر ضد المدنيين عندما ألقيت غازات سامة على قرى كردية في شمال العراق. فقد قامت القوات العراقية بمطاردة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني الذين كانوا يحاربون إلى جانب القوات الايرانية. وتجدر الاشارة الى ان المقاتلين الاكراد يخوضون حرب عصابات منذ فترة طويلة للانفصال عن العراق أو فرض حكم ذاتي في مناطق تواجدهم في شمال العراق. وقد استخدم الجنود العراقيون أسلحة كيماوية في حملتهم لقمع الثوار الأكراد، مستهدفين تجمعات سكنية وقرى. وسقط حوالى ٤٠٠٠ قتيل مدني غالبيتهم من النساء والأطفال الأكراد في بلدة حلبجة بعد تعرضها لهجوم مباغت بالأسلحة الكيماوية. وحدثت مجزرة حلبجة خلال الهجوم الايراني «والفجر١٠» عام ١٩٨٨[٣٩]. لم يستطع المحققون تحديد مصدر القصف الذي تعرضت له حلبجة. إلا أن غالبية الخبراء يعتقدون أن كلا الطرفين - العراقيين والايرانيين - قاموا بقصف القرية، وأن معظم الضحايا بدت عليهم العوارض التي يخلفها غاز سايانايد الذي كانت تستخدمه القوات الايرانية[٤٠]. وشنّت القوات العراقية هجوماً كبيراً ضد المقاتلين الاكراد بعد انتهاء الحرب مع إيران من اجل اعادة سيطرتها الكاملة على شمال البلاد. وعمدت القوات العراقية خلال هذا الهجوم، والذي عرف باسم حملة الانفال، الى قصف القرى الكردية بغاز الخردل من أجل اخلائها من سكانها ومن ثم تدميرها بشكل تام [٤٧].

تأثير الأسلحة الكيماوية على نتيجة الحرب

كان، ولايزال، موضوع مدى تأثير الأسلحة الكيماوية على نتيجة الحرب العراقية - الايرانية مركز حوار ونقاش الخبراء والمؤرخين. فقد انتهت الحرب

بموافقة ايران على وقف اطلاق النار وسحب قواتها من الأراضي العراقية كافة وتبادل الأسرى، وهي بمجملها مطالب عراقية. ويقول الفريق المشكك بفاعلية الأسلحة الكيماوية أن هذه الأسلحة استخدمت خلال فترة لا تتجاوز الستة بالمئة من فترة الحرب، وعدد ضحاياها لم يتجاوز الثلاثة بالمئة، وأنها لم تمكن بغداد من انهاء الحرب بسرعة وبشكل حاسم. ولذلك، يقول هذا الفريق أن الحرب العراقية - الايرانية أثبتت بشكل قاطع أن السلاح الكيماوي ليس كما يقال عنه: «القنبلة النووية للرجل (الدولة) الفقير»[٤٢]. ويعتقد هذا الفريق أن الغازات السامة يمكن أن تلعب دوراً حاسماً على المستوى التكتيكي على أرض المعركة في حال استخدمت بالشكل الصحيح. لكن الفريق الآخر من الخبراء يعتقد أن السلاح الكيماوي لم يستخدم إلى أقصى طاقاته ولذلك لم يحسم الحرب بشكل أسرع. ويرى هذا الفريق أن كلاً من العراق وايران واجها مشاكل تقنية في تطوير الأسلحة الكيماوية، وان العراق، الذي كان متقدماً على ايران، لم يتقن تصنيع واستخدام الغازات السامة إلا في السنتين الاخيرتين من الحرب. كما يقول هذا الفريق أن هذه الأسلحة ألحقت خسائر فادحة عندما استخدمت ضد المدنيين في المناطق الكردية، ولو كان الطرفان استخدما هذه الأسلحة ضد مدن بعضهما البعض خلال فترة «حرب المدن» بالصواريخ الباليستية لكان عدد الضحايا اكبر بكثير ولانتهت الحرب بسرعة. لكن الطرفين العراقي والايراني اختارا على ما يبدو تجنّب سلوك هذا الدرب لما يترتّب عليه من عواقب وخسائر فادحة.

إلا أنه لا يمكن نفي دور الأسلحة الكيماوية بشكل تام من قائمة الأسباب التي أنهت الحرب بهذه النتائج، اتفق المؤرخون والخبراء على أنه كان للأسلحة الكيماوية تأثير سيكولوجي كبير على الجنود الايرانيين. فقد فرّ العديد من الجنود من خطوط المواجهة عند رؤيتهم القذائف تنشر الغاز السام في الهواء مما كان يؤدي إلى تقهقر القوات الايرانية وانسحابها وهي في خضم هجوم كان يسير بشكل ناجح[٤٣]. وانتشر هذا الخوف لاحقاً في صفوف الشعب الايراني الذي وقع ضحية الحملة الاعلامية التي كانت تشنها طهران لحمل المجتمع الدولي على إجبار بغداد وقف استخدام الأسلحة الكيماوية. وأدى هذا الخوف الى تضاؤل حماس الشبان للالتحاق في صفوف القوات المسلحة والذهاب الى الجبهة وزاد من رغبة الايرانيين بوقف الحرب[٤٤]. وتجدر الاشارة إلى أن هناك عوامل أساسية

شكلت ضغطاً كبيراً على القيادة الايرانية ودفعتها لوقف الحرب. مثل العزلة الدولية التي كانت تخضع لها طهران وانهيار الاقتصاد والنقص في المعدات والتكنولوجيا العسكرية. باختصار، كانت الحرب العراقية - الايرانية بغالبيتها حرب استنزاف لعبت الأسلحة الكيماوية دوراً كبيراً فيها لكنها لم تكن سلاحاً حاسماً.

تطور الأسلحة الكيماوية اليوم وانتشارها

الأسلحة الكيماوية، كغيرها من الأسلحة، تتطور بطريقة الفعل وردّ الفعل، إذ أنه عندما يجد طرف ما وسيلة لدرء خطر هذا السلاح، يعمد طرف آخر لتطوير هذا السلاح بطريقة تقلص أو تنفي فعالية الوسائل المضادة له. بالنسبة للأسلحة الكيماوية، فهناك عدة سبل للوقاية منها وهي: الألبسة والأقنعة الواقية لحماية الأفراد، العقاقير والمضادات الحيوية لمعالجة المصابين ببعض الغازات السامة، والتعقيم لمنع انتشار العوامل الكيماوية[٤٥]. كما ساهم التطور التكنولوجي بابتكار اجهزة رصد وإنذار مبكر لتحديد أماكن انتشار الأسلحة الكيماوية ومعرفة ما إذا كان الخصم قد استخدم غازات سامة بشكل مفاجئ. هذا التقدم في مجال الوسائل المضادة للغازات السامة دفع ببعض الخبراء للاستنتاج بأن الأسلحة الكيماوية لن تشكل تهديداً حقيقياً على أرض المعركة في المستقبل[٤٦]. ويبدو أن هذه العوامل قد دفعت بمصنعي الأسلحة الكيماوية للتفتيش عن وسائل لزيادة فعالية هذه الغازات بحيث تدوم وقتاً أطول (لا تتبخر بسرعة) وتكون أكثر فتكاً عن طريق جعل حجم الجرعة القاتلة أقل وأسرع فعالية. واستعان صانعو الأسلحة الكيماوية الحديثة بمواد مشتقة من كائنات عضوية حيّة مثل البكتيريا لإنتاج غازات سامة جداً. وهنا اختلط الأمر على العديد من الخبراء إذ أن التعريف التقليدي للسلاح الكيماوي هو انه «مواد كيماوية تستعمل في العمليات العسكرية لقتل أو جرح الأفراد»، في حين ان التعريف التقليدي للسلاح البيولوجي هو أنه «مواد مشتقة من مخلوقات عضوية حيّة تستعمل لقتل أو جرح الأفراد في الحرب»[٤٧]. لذلك فإن إدخال مواد من مخلوقات عضوية حيّة على صناعة الأسلحة الكيماوية لزيادة فعاليتها قد دفع بالبعض لاستخدام تعبير «أسلحة الحرب السامة» (Toxic Warfare) لوصف الأسلحة الكيماوية الحديثة.

الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط

كما ذكر سابقاً، فإن الأسلحة الكيماوية لم تستخدم في الحرب العربية الاسرائيلية، إلا أن هذا لا ينفي خطرها وإمكانية استخدامها في حروب مستقبلية. الدول العربية التي يعتقد أنها تملك وتنتج أسلحة كيماوية هي مصر وسوريا وليبيا والعراق. وقد استخدمت القوات المصرية غاز الخردل خلال الحرب الاهلية اليمنية في الستينيات[٤٨]. وتملك مصر اليوم بعض غازات الأعصاب، حسب مصادر الاستخبارات الغربية. أما سوريا فيعتقد أنها تملك برنامجاً متقدماً لتصنيع الأسلحة الكيماوية وبأنها تمكنت من بناء ترسانة كبيرة من قذائف المدفعية والهاون ورؤوس حربية لصواريخ سكود وفروغ محملة بغازات سامة مثل سارين وتابون[٤٩]. وتفيد بعض التقارير من الاستخبارات الغربية بأن سوريا قد تكون قد تمكنت من انتاج غاز في اكس (VX). أما ليبيا فيعتقد انها تملك منشآت لانتاج غازات الاعصاب وغاز الخردل. اسرائيل بدورها تملك أكبر وأحدث برنامج لتطوير وتصنيع الأسلحة الكيماوية في المنطقة. ففي مصانع في صحراء النقب قرب مفاعل ديمونة النووي تقوم اسرائيل بإنتاج أنواع مختلفة من غازات الأعصاب و«الغازات السامة»[٥٠]. كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت لتصنيع عقاقير مضادة للغازات السامة وأجهزة انذار مبكر لرصد انتشار الاسلحة الكيماوية ووسائل وألبسة للوقاية. كما أن الدولة العبرية تجري مناورات عسكرية منتظمة على الحرب الكيماوية - البيولوجية. وتتقدم اسرائيل على الدول العربية بشكل كبير جداً في حقل الدفاع المدني ضد خطر الغازات السامة حيث أن غالبية السكان يملكون ألبسة وأقنعة واقية وغالبية منازلهم مجهزة بملاجئ خاصة لحمايتهم من الأسلحة الكيماوية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن اسرائيل التي وقعت على اتفاقية منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لم تصادق عليها حتى اليوم، في حين أن الدول العربية كافة، باستثناء مصر وسوريا قد وقعت وصادقت على هذه الاتفاقية. وتعتبر كل من دمشق والقاهرة توقيع اسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية شرطاً مسبقاً لتوقيعهما على اتفاقية منظمة حظر الاسلحة الكيماوية.

الخلاصة والاستنتاج

ان الأسلحة الكيماوية هي بالتأكيد ضمن الأسلحة الفتاكة، الا ان حجم خطرها يعتمد على عوامل اساسية عدة وهي:

- ❖ نوع الغاز المستخدم (نسبة وسرعة العامل الكيماوي السام الذي يحتويه).
- ❖ طبيعة الهدف وهل هو عسكري أم مدني.
- ❖ مدى جهوزية الطرف المستهدف للحرب الكيماوية.
- ❖ توفر الاحوال الجوية المناسبة.
- ❖ تضاريس المنطقة المستهدفة.

فالأهداف المدنية أكثر تأثراً من الأهداف العسكرية خصوصاً إذا ما قارنّا تأثير الغازات السامة على جنود منتشرين على طول جبهة القتال مع مدنيين في قرى أو مدن مكتظة. كما أن القوات العسكرية المجهزة بأحدث معدات الرصد والوقاية ضد الأسلحة الكيماوية لن تتأثر بشكل يذكر من هجوم بالأسلحة الكيماوية، ويمكن قول الأمر ذاته عن مدنيين مجهزين بملاجيء وألبسة وأقنعة واقية من الغازات السامة. كما أن العوامل الجوية وطبيعة الأرض أمران أساسيان لتحديد امكانية ومدى نجاح هجوم بالأسلحة الكيماوية. فنسبة تأثر هدف على قمة جبل أقل بكثير من نسبة تأثر هدف على أرض منبسطة، كما اكتشف العراقيون في حرب الخليج الأولى. كما أن درجة الحرارة المرتفعة او هطول الأمطار يقلّلان من فاعلية الأسلحة الكيماوية بشكل كبير. الحالة الوحيدة التي يؤدي فيها السلاح الكيماوي الى خسائر كبيرة تؤهله لصفة سلاح الدمار الشامل هي عند افتقار الطرف المستهدف - المدني خصوصاً - لوسائل الوقاية، وحين تتوفر الاحوال الجوية المناسبة والأرض المنبسطة. وبما أن غالبية دول العالم، وخاصة العالم الثالث تفتقر لوسائل الوقاية، فإن السلاح الكيماوي لايزال يعتبر قادراً على الفتك بالآلاف في حال استخدامه، وهو بهذه الحالة من ضمن قائمة أسلحة الدمار الشامل.

إن حجم الجهوزية الاسرائيلية لحرب كيماوية قد حدّت الى درجة كبيرة من مدى فعالية الترسانة العربية او الردع العربي الذي يتضمن الأسلحة الكيماوية بشكل أساسي، الا ان التأثير السيكولوجي للأسلحة الكيماوية لايزال كبيراً بغض النظر عن مدى جهوزية الطرف المستهدف. فقد أثبتت تجربة حرب الخليج الأولى

مدى التأثير النفسي الذي خلفته الأسلحة الكيماوية على الايرانيين بشكل عام مما ساهم في إنهاء الحرب مع العراق. وقد لاحظ المراقبون الأمر ذاته في اسرائيل حيث سجلت حالتا وفاة بسبب خوف السكان من استخدام العراق أسلحة كيماوية خلال قصفه الصاروخي لاسرائيل في حرب الخليج الثانية. فقد توفي شخصان عندما حقنا نفسهما بجرعات زائدة من عقاقير مضادة لغاز الاعصاب[٥١]. فحتى يتم تزويد غالبية دول العالم بوسائل الوقاية الحديثة ضد الغازات السامة، فإن الأسلحة الكيماوية ينبغي أن تبقى ضمن أسلحة الدمار الشامل.

المراجع

1- Stephen S. Pelletiere and Douglas V. Johnson: Lessons learned: The Iran- Iraq War (Pennsylvania: Strategic Studies Institute, 1991), p. 100.
2 - Peter Herby: The Chemical Weapons Convention and Arms Control in the Middle East (Oslo, International Peace Researche Institute, 1992), p. 24.
3 - Dilip Hiro: The Longest War: The Iran - Iraq Military Conflict (London: Grafton Books, 1989), p.1.
4 - Ibid, p.2.
5 - Anthony Cordesman: Weapons of Mass Destruction in the Middle East (London: Brassey's Press, 1991), pp. 62 - 75.
6 - Anthony Cordesman and Abraham Wagner: Lessons of Modern War, Vol. II (Colorado: Westview Press, 1990), pp. 506 -7.
7 - Ibid, p. 507. The Two companies were the American Pfaudler Company and the Chinese Imperial Chemical Industries.
8 - Cordesman: Weapons of.. pp. 63 - 7.
9 - Ibid, p. 67.
10 - Medical Charateristics of Chemical Warfare Agents, Chemical and Biological Weapons Nonproliferation Project, The Henry. L. Stimson Center, http://www.stimson.org/cwc/cwagent3.htm (Downloaded: 31/5/2001).
11 - Ibid.
12 - Cordesman: Weapons of... p. 69.
13 - Ibid, p. 71.
14 - Ibid, p. 72.
15 - Hiro: Thw Longest..., p. 201.
16 - Cordesman: Weapons of..., p. 83.
17 - Medical Characteristics..., Web Site.
18 - Ibid.
19 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned... p. 97.
20 - Jeffrey Kemp and Robert Harkavy: Strategic Geography and the Changing Middle East (Washington DC: Brookings Institute Press, 1997), p. 177.
21 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned..., p. 98.
22 - Hiro: The Longest..., p. 206.
23 - Ibid, p. 97.

24 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned.... p. 97-8.
25 - Cordesman: Weapons of.... p. 85.
26 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned.... p. 98.
27 - Cordesman: Weapons of.... p. 83.
28 - Cordesman and Wagner: Lessons of.... p. 185.
29 - Hiro: The Longest.... pp. 200 - 1.
30 - Trevor Findlay (ed): Chemical Weapons and Missile Proliferation: With Implications for the Asia/Pacific Region (Colorado: Lynne Rienner, 1991), pp. 139 - 147.
31 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned.... p.99.
32 - Ibid.
33 - Cordesman: Weapons of.... p. 90.
34 - Kemp and Harkavy: Strategic Geography.... p.176.
35 - Cordesman and Wagner: Lessons of.... p. 516.
36 - Ibid.
37 - Cordesman: Weapons of.... p.88.
38 - Ibidl. p. 92.
39 - Hiro: The Longest.... p. 200 - 201.
40 - Cordesman and Wagner: Lessons fo.... p. 517.
41 - Human Rights Wathc/ Middle East Book; Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign Against the Kurds (New Haven: Yale University Press, 1995).
42 - Pelletiere and Johnson: Lessons Learned..., p.100.
43 - Cordesman: Weapons of.... pp. 90-2.
44 - Herby, The Chemical..., p.28.
45 - John Norris and Will Fowler. NBC: Nuclear, Biological and Chemical Warfare on the Modem Battlefield (London: Brassey's Ltd. 1997).
46 - David Baker: "Chemical and Biological Warfare Agents - A Fresh Approach: Jane's Intelligence Review, Vol. 5, No. 1 (January 1993), p. 42.
47 - Ibid.
48 - Anthony Cordesman: Perious Prospects: The Peace Process and the Arab - Israeli Military Balance (Coloradi: Westview Ress, 1996), p. 232.
49 - Ibid. p. 235.
50 - Ibid. pp. 233-4
51 - Martin Van Creveld: The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defence Force (New York: Public Affairs, 1998), pp. 333-4.

ment because accession of the weaker states of Central and Eastern Europe will only aggravate the flaws in the system. This enlargement will also change the nature of the CFSP and will be an important area of discussion in the near future. As for the CFSP and its achievements, it is without a doubt that "Europe has never been more united than it is today" (Peterson, Decision-Making 251). It is a work in progress and with the proper conditions it will continue to progress.

References

1. "The 15 at sixes and sevens." Economist 19 May 1996: 50-51.
2. "The ageing alliance." Economist 23 Oct. 1999: Survey Europe 6-10.
3. "Battle lines over defence." Economist 4 Feb. 1995: 45-46.
4. Chilton, Patricia. "Common, Collective, or Combined? Theories of Defense Integration in the European Union." Building a European Polity?. The State of the European Union, 3. ed. Carolyn Rhodes and Sonia Mazey. Boulder: Lynne Rienner, 1995.
5. "Europe's elusive foreign minister." Economist 18 Jul. 1998: 48.
6. Gonzalez, Felipe. "European Union and Globalization." Foreign Policy 115 (1999): 29-42.
7. Hoffmann, Stanley. The European Sisyphus: Essays on Europe 1964-1994. London: Westview, 1995.
8. Hoffmann, Stanley. "The Sum of Its Parts." Foreign Policy 115 (1999): 38-39 (inset).
9. Hurd, Douglas. "Developing the Common Foreign and Security Policy." International Affairs 70 (1994): 421-428.
10. "Javier Solana. Europe's diplomat-in-chief." Economist 8 Apr. 2000: 58.
11. "A long hour." Economist 22 Jul. 1995. n. pag.
12. Manners, Ian and Richard G. Whitman, ed. The Foreign Policies of European Union Member States. Manchester: Manchester UP, 2000.
13. Moisi, Dominique. "Dreaming of Europe." Foreign Policy 115 (1999): 44-59.
14. "My continent, right or wrong." Economist 23 Oct. 1999: Survey Europe 3-5.
15. Peterson, John and Elizabeth Bomberg. Decision-Making in the European Union. London: Macmillan, 1999.
16. Peterson, John and Helene Sjursen, ed. A Common Foreign Policy for Europe? Competing visions of the CFSP. London: Routledge, 1998.
17. Piening, C. Global Europe: the European Union in World Affairs. Boulder: Lynne Rienner, 1997.
18. "Quick march! Who says?." Economist 22 Mar. 1997: 59-60.
19. Schmitt, Hermann and Jacques Thomassen, ed. Political Representation and Legitimacy in the European Union. Oxford: Oxford UP, 1999.
20. "Superpower Europe." Economist 17 Jul. 1999: 14.
21. "Toward a More Perfect Union." Foreign Policy 115 (1999): 34-35.
22. Treaty of European Union (Maastricht, Netherlands) 1991.

section looked at the individual Member States and their convictions concerning losing some sovereignty in the area foreign policy. The diversification of interests that would hold back the CFSP, were seen to increasingly coinciding due to the success of the Economic Monetary Union and changing perceptions within EU. It was also seen that even though there was little external evidence of a unified EU, the CFSP is playing a central role in individual foreign ministries. Finally, since the aggregation of power under the CFSP will be beneficial to the Member States, the political will to commit to the CFSP will be reluctant but self-interest will overcome this. The fourth section looked at the security dimension of the CFSP and its prospects. It was clear that this area has lagged behind the integration of foreign policy but this is because it faces different and more substantial barriers. To solve these problems will require more than decisions at an Inter-Governmental Conference, but rather a re-assessment of the EU's alliances and role in the international balance of power. Finally, the last section examined how all these areas have actually affected the CFSP in diplomacy. It was clear that the EU decision-makers learned valuable lessons from their CFSP failures and attempted to fix the flaws, such as the Amsterdam reforms. Also, EU decision-makers have learned to use the EU's economic power as a backing for the CFSP in such areas as Central and Eastern Europe and the Mediterranean.

In conclusion, the CFSP has gained a momentum and inertia that is steadily pushing it forward. Its record of internal reforms and small successes, represent progress, for "it is unrealistic to expect a truly Common Foreign and Security Policy to emerge quickly" (Peterson, A Common 76). The expectations of the CFSP at its inception were unrealistically high due to high expectations of the EU with the end of the Cold War. What will the future require and hold for the CFSP? It is clear from the examination of the security area and Trans-Atlantic relations that a re-definition of the EU's role in NATO and the nature of the alliance with the US are required to gain more independence for EU initiatives. Furthermore, for the CFSP to truly act as an instrument of a 'Superpower Europe' there must be a clarification and decision on the Union's final end. For "the sum of the agenda's part do not explain what kind of Europe we want" (Gonzalez 32). The Union currently is in a conceptual 'no-mans land' and must solve this before substantial progress is made. This must all be done before there is eastern enlarge-

"George Robertson, the NATO secretary general of NATO, has spoken of America as suffering from a 'sort of schizophrenia'. It was...on the one hand saying, 'You Europeans have got to carry more of the burden.' And then, when the Europeans say, 'OK, we will carry more of the burden,' they say, 'Well, wait a minute, are you trying to tell us to go home?'" ("An ageing alliance" 9-10).

Different interpretations of America's intentions and expectations of Europe depend on the commentator's view of international relations and this is perhaps the source of the indecision affecting the US. The realist will see the US as threatened by a stronger and more independent Europe, which would entail a loss of the absolute US hegemony. The idealist sees the US as encouraging a stronger and more independent Europe to become its partner in a new international order. Richard Haass, director of foreign policy studies at the Brookings Institution (an American think-tank) says:

"The bigger irritant to Trans-Atlantic relations would be a Europe too weak politically or militarily or economically to be a partner. The United States is looking for partners. We're the sheriff, and we're looking for people to ride with us" (quoted in "An ageing alliance" 10).

The future of EU-US relations will have a huge effect on the future course of the Union, specifically in the area of the CFSP. It is clear from the evidence presented here on EU-US relations, and the need for an independent EU defense identity, that a re-definition of NATO and the EU and US's roles in it is imminent and needed. When that occurs the CFSP will have overcome another obstacle.

VI. Conclusion

The future of the CFSP is an extremely interesting area of study because if it is successful it will signal a new era in international relations. A strong EU, united in their policies and with a military capability, will offer a new kind of actor in world diplomacy. The questions addressed here are: will the CFSP continue to progress and become more effective? Does its failures give a forewarning of imminent failure?

In answering these questions emphasis was placed at the past and future prospects for the CFSP in 4 different areas. The first section examined the institutional framework and it was seen that though it has flaws, they are recognized and being adjusted. The CFSP's institutional progress from 1991 until now hints of further progress. The next

missiles" ("An ageing alliance" 9).

The disappearance of their common enemy is causing a re-assessment of the relations and questions as to what their future relations will look like. As seen from the quote above the largest area of uncertainty is that of NATO and its future role. With the collapse of the enemy it was created to face, NATO no longer has a clear objective. Combined with the US dominance of its resources, some Europeans are starting to view it as a tool of US hegemony (see "The Ageing Alliance"). Yet these questions have remained questions and not actions due to the EU's inability to establish a formidable defense identity that can offer them the security that the US-dominated NATO does. The already complex relations become more so when taking into consideration individual states interests, in particular, Britain. "The development of an independent security and defense identity for the EU has been seen by the UK as a potential threat to Trans-Atlantic cooperation and thereby also to a very fundamental element in British post-war foreign policy" (Peterson, A Common 107). For the EU to lead a proper CFSP, it must both detach itself from US hegemony and develop a NATO independent military capability to give itself credibility in diplomatic initiatives. The complications come in doing this without offending or threatening good relations with the US. The Economist again gives us an often-needed dose of conservative realism:

"The strategic argument says, in essence: 'You never know.' America is a foreign country and a long way away. However sound Trans-Atlantic relations may be at any given time, a prudent Europe cannot pursue a long-term policy of dependence on America, because Europe cannot possibly have any guarantees about the future direction of American policy. Hostility is unlikely. Indifference or incomprehension are perfectly possible. So if Europe can provide for its own security, it should do so" ("An ageing alliance" 10).

Yet we must also examine the American side of the alliance to understand its changing dynamics properly. Does the US want to continue its supporting role in Europe and NATO, which entails vast financial and military obligations? Or would it prefer the EU to take a larger role, thereby forfeiting a part of its vast influence? The answers to these questions are unclear, for the simple reason that the Americans are unsure what they want.

The Middle East:

The US has recently dominated the Middle East and the Arab-Israeli conflict. "The introduction of the CFSP did not have much effect on the Community's credibility in the eyes of Israel, which continued to regard the USA as the primary mediator" (Peterson, A Common 141). Yet, in another apparent success of EU foreign policy, the EU was able to enter and gain influence in the Middle East through its economic power. In 1992, the EU began the process of negotiating bilateral trade and co-operation agreements with Mediterranean basin countries called the Euro-Mediterranean agreements. The second element of the EU's push into the Middle East was the Barcelona Conference, "a grandiose multilateral scheme that was conceived in order to convince the [participants] of the EU's commitment to the Mediterranean and to provide a new, inclusive forum for regional co-operation" (Peterson, A Common 143).

While both of these initiatives have experienced minimal success, they represent an increasingly positive sign for EU foreign policy and accordingly the CFSP. While the Barcelona conference did not produce any tangible gains, it represented successful example of international co-operation, sponsored by the EU. The Euro-Med. agreements are only partially successful because they have moved along extremely slowly and are still being negotiated with some countries. But, aside from their slow progress, they represent a successful attempt by the EU to gain favor in the Middle East and exert influence. The EU entered the Mediterranean/Middle East region through its strong suit; economics, which separated it from the US dominated Middle East Peace process. "The EU was finding its niche in regional politics" (Peterson, A Common 148).

Trans-Atlantic Relations:

In the post-Cold War era, US-EU relations are being re-defined. While the EU still depends on US security guarantees through NATO, these are also changing with increasing calls for independence. The Kosovo crisis (1998) had a clear affect on European perceptions of their long alliance:

"For the European governments, the spectacle of American power unleashed in their corner of the map was frightening and chastening. They found most of their weaponry humiliatingly obsolete when set against the American arsenal of stealth bombers and precision-guided

not through want of political investment in the cause" (Piening 11).

While this conflict exposed some serious flaws in the CFSP, that were subsequently addressed at Amsterdam, the 1998 Kosovo crisis was another dose of reality for CFSP supporters. Through more modest rhetoric and less ambitious actions in Kosovo, the EU was able to have a bigger role. But again the CFSP was overshadowed by the US initiative in the guise of NATO. This proved beyond a doubt to even EU skeptics that the CFSP was in need of a military dimension to be effective. "The first-ever (informal) EU meeting of defense ministers was convened under the 1998 Austrian Council presidency. It no longer seemed certain, as it did for most of the 1990's, that the CFSP would continue to lack a military dimension for a very long time" (Peterson, Decision-Making 234).

The Balladur Plan:

This initiative toward the Central and Eastern Europe by the EU represents one of its clearest successes. In 1993, French Prime Minister Edward Balladur proposed his plan to convene a series of pan-European conferences to try to settle ethnic and border disputes in Central and Eastern Europe before they flared. This initiative resulted in 47 agreements between the EU and its member and the other European countries, and 76 agreements between the target countries themselves. They succeeded, through such incentives as aid funding and prospects for EU membership, in solving or reducing many long standing tensions and border disputes in Central and Eastern Europe (Peterson, Decision-Making 238-239).

Why was the EU so successful in this initiative? It seems that the Balladur Plan was a pre-emptive strike at preventing tensions in Europe, after the hard-learned lesson of Bosnia. Thus because of its pre-emptive nature there was no time constraints or violence forcing hasty or rash decisions. The EU was able to examine the issue, plan a course of action, and co-ordinate individual states' overtures and actions. Furthermore, the Balladur Plan was intuitive in being properly timed to force disputing parties to negotiate out of fear of reducing their future chances for EU accession. Finally, in implementing the plan the CFSP did not face any of its deficiencies that could have held it back, such as, lack of a military option, Member State consensus, or a planning and analysis unit.

briefly examined to determine the contribution of the CFSP and its success.

Yugoslavia:

"'This is Europe's hour', boasted Luxembourg's foreign minister, Jacques Poos, as he clambered on board a European-Union aircraft heading for a disintegration Yugoslavia in June 1991" ("A long hour"). This turned into a fiasco that at the end of the EU came out humiliated, its CFSP discredited, and the US coming to the rescue and taking over the reigns in Bosnia. With the crisis, arising immediately after the advent of the CFSP, the EU jumped at its opportunity to show its new solidarity. Yet "the Union clearly was not ready or able to bring peace to the Balkans" (Peterson, Decision-Making 242). Why did the Union's initiative fail? If it was unable to handle conflicts in its 'own back-yard' how was the CFSP to succeed?

Many factors contributed to the failure of the CFSP in Bosnia. One of those is the German insistence on EU recognition of Croatia, which inflamed the crisis and pushed Serbia closer to war. In this case the principle of unanimity and consensus hurt the EU, because the other states were forced to follow the German lead. Another factor was the CFSP's dependence on analysis from Member States. There was no independent analysis unit, a problem solved at Amsterdam. Yet all these factors entail a very daring assumption: that the war could have been stopped by some EU action.

"Bosnia has been regarded quite widely as the test for CFSP. Indeed, it is sometimes argued the CFSP has been found to be futile because we have not been able to stop this war. Indeed we have not ... But the fact that twelve countries of western Europe have not been able to stop a civil war outside their own boundaries ... is hardly an argument for bringing the co-ordination of European foreign policy to an end" (Hurd 424).

This seems to be a view taken by many authors. Though there was some serious faults in the EU's actions, weaknesses in the CFSP, and a failure to achieve results, there is little evidence that with effective EU action the war would not have happened. "After the war broke out ... it is difficult to see how it could have been halted before 1995" (Peterson A Common 172). As observed from the EU enthusiasm for their first use of the CFSP, the importance they placed on the conflict, and the overtures they made "if it failed in its goals [in ex-Yugoslavia], it was

fense it will always want a voice in the decision-making process. In effect it will resist giving autonomy or decision-making power to the WEU/CJTF (see below) (see Peterson, A Common 104). Also, the possibility of having a separate defense identity for the EU within the context of NATO is unlikely due to US domination of NATO's resources, including intelligence (Peterson A Common 103). For the EU to develop a common defense, that will serve the objectives of its establishment, it must be separate from NATO/US with its own resources. Yet, "having to develop independent European defense capabilities would require a substantial financial commitment which the European economies, struggling with the effects of the Maastricht criteria for EMU, are clearly reluctant to provide" (Peterson A Common 110).

Despite these drawbacks, the EU and the WEU have made some improvements in order to give themselves some defense options. The first of these is the inclusion of the Petersburg tasks within the legal framework of the EU. These include humanitarian and rescue tasks, peacekeeping and crisis management. These became the core functions of the WEU (Peterson, A Common 99). Furthermore, Combined Joint Task Forces (CJTF) were created to allow the WEU to take advantage of much needed NATO resources. These can be considered progress, but represents integration in the context of the WEU and NATO (CJTF) co-operation and not in the context of the EU and Maastricht Treaty (Chilton 102).

To examine the political and military implications and obstacles to an EU defense identity is not an easy task, for it is clear that they are substantial. However, in order for the EU to further this objective it must re-examine its defense affiliations and clarify not only their ultimate goal but also the method to implement it. Maastricht is clearly too vague. Furthermore, the defense and security aspect of the CFSP cannot be clarified and strengthened until the conflicts between memberships, priorities, and capabilities of NATO, the WEU and the EU are resolved. This would in fact re-define the European Union's international and European role in relation to the US and its commitments to European security.

V. CFSP Case Studies

Criticism of the CFSP has arisen from what has been seen as large failures in some crises that should have been handled by the EU but required American intervention. These areas of interest will each be

for two reasons. First, military capability has a huge role in determining the strength of any foreign policy. Second, the EU has, appropriately, linked their goal of a unified foreign policy with that of defense, in the structure of the Common Foreign and Security Policy.

Notwithstanding, there are difficulties that the EU has experienced in creating a common defense and security arrangement. This is relevant because, as mentioned, "in order for the EU to be taken seriously in the international system, it must have military capabilities" (Peterson, A Common 99). Therefore, without a defense identity for the EU, one of the original purposes of creating the CFSP (i.e.: superpower status) will be defeated.

'The [CFSP] shall include ... the eventual framing of a common defense policy, which might in time lead to a common defense' (The Treaty of European Union J.4). In accordance with the vagueness of this mandate, little was achieved post-Maastricht toward this goal. The Treaty gives the Western European Union (WEU) the job of implementing this objective. Yet it did not address the multitude of difficulties that are entailed in such a task. First, the WEU has no troops. Second, the WEU does not include all the Member States of the EU, and the nature of its charter only allows NATO members to join ("Quick March" 59). Furthermore, "WEU members have an obligation of mutual defense, which is hard for traditional neutrals, such as Ireland, Sweden, Finland and Austria, to swallow. And if the EU one day includes the Baltic States, they are likely to be virtually indefensible" ("The 15" 51). Yet these difficulties represent only the beginning of the problems that the establishment of a combined defense create.

The largest obstacle is by far NATO. In NATO, Europe already has a powerful defense establishment, and one that has been tested and proven to be effective. But NATO is not the separate defense identity that the EU wants to enhance its foreign policy. NATO has in fact undermined the EU's attempts at defense integration through its success' where the EU has failed (see sec. V).

"NATO proved itself to be far more 'agile' in terms of adjusting itself to the new security agenda in Europe. It effectively seized the initiative from the EU in the early 1990s" (Peterson, A Common 111).

Furthermore, such entrenched interests, such as the US, will resist any weakening of NATO in favor of a stronger EU defense identity. While the US wants Europe as whole to shoulder more of its own de-

tral role in the literature.

The Member States are showing a willingness to suspend some of their interests and national sovereignty for the good of aggregation of foreign policy power. Yet how far will this co-operation go? In examining the institutions of the CFSP, there appears in some areas not to be flaw in the EU machinery, but in the institutions of the individual states when it comes to their ability to interact with the EU machinery. This includes such things as national officials not having the proper authority or area of responsibility to participate effectively in the EU processes. Another common problem is the overlap of responsibilities between any combination of EU and national officials thereby resulting in turf battles. If the Member States have the political will to make the CFSP an effective area, it is possible that there will be national reforms to make individual states more complementary and effective in their dealings with the European Union.

However, there is one more obstacle to the CFSP at the domestic level. Foreign policy decisions are frequently made for domestic and electoral advantage. At the EU/CFSP level this becomes negligible since EU officials are not popularly elected and individual governments' or politicians' contributions are unknown or unacknowledged. "Links between societal interests and EU decision-makers are weak in the absence of traditional structures- such as political parties- for aggregating interests" (Peterson, Decision-Making 31). There is accordingly a break in the link of accountability between the electorate and the elected. This creates an asymmetrical relationship between national foreign policies and CFSP decisions in relation to domestic interests. Any EU reforms should address this lack of democratic accountability that is distorting, not only the CFSP, but other sectors of EU responsibility.

Though there are domestic obstacles to the furthering of CFSP effectiveness, future prospects for overcoming these barriers are positive. With the increasing appearance of 'European interests', possible domestic institutional reforms and a developing domestic mentality that will alter political opposition to the CFSP, the integration of individual foreign policies will continue on a clear track.

IV. Security Policy

In the process of analysing a common foreign policy for the European Union, security and defense issues must be addressed and examined

matters by a combination of other EU members" ("Superpower Europe").

There is definitely merit in the words of these anonymous authors but these opinions can also be seen as a reflection of the known conservatism of the source: The Economist. These authors do not address the, at present, federalist direction of EU reforms. The biggest factor that is pushing this along is the Economic Monetary Union that will take full affect on January 1, 2002 with the introduction of paper and coin Euro currency. This Union is serving the purpose of giving the Member States common interests and objectives since their economic wellbeing is now closely inter-linked. Yet "the impact of the Euro goes far deeper then that of mere currency; it has powerful psychological and emotional dimensions as well, particularly for the younger generation [i.e.: the future generation of leaders]" (Moisi 50). It can therefore be predicted that the more common interests will increasingly emerge the more internal integration occurs. This will in turn solve one of the CFSP flaws. In addition, when this occurs the Member States will be more willing to use the CFSP framework for their foreign policies, therefore empowering it. Of the same opinion is Michael Smith, who argues that external economic relations and policies have formed the core of the EU's foreign policy (Peterson, A Common 78). In conclusion, with the passage of time, if current trends continue, a "new European identity is slowly emerging" (Moisi 58).

One important issue that must be looked at is willingness of the Member States to take advantage of these positive factors. This will increasingly depend on the extent of each nation's defense of its 'sovereignty'. Placing foreign policy decisions at a supra-national level is by no means an easy task, especially the defense component of the CFSP (see sec. IV). Although results have yet to emerge EU nations have been increasingly aligning themselves with the CFSP. In the words of Douglas Hurd, former British Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, "in some areas of diplomacy our policy is formed wholly within a European context; and in no area is the European influence completely absent" (421). This seems to be a common notion of analysts that, despite few tangible results, individual Member States are creating and implementing their foreign policies to be in line with the CFSP. Even in analyses of individual Member States foreign policies, such as Manners and Whitman's edited work, CFSP takes a cen-

III. Member States and the CFSP

Even with properly designed and functioning institutions to implement the CFSP, without proper co-operation and political will from the Member States, the CFSP will never be a complete success. Peterson and Sjursen in the conclusion of their edited work state that "it is only by looking at individual states and their foreign policies that one can begin to discern the impact of the CFSP" (177). This is an intuitive statement because to truly judge the CFSP record not only should its international impact be judged, but it should be examined at the micro level to understand its effect on individual foreign policies and these states' commitment to it. If there is a positive and co-operative outlook toward the CFSP at the national level then the prospects for future success will be increased.

One of the most popular areas for comment on the CFSP is that of 'interests'. One definition of foreign policy is: an attempt to design, manage, and control the external activities of a state so as to protect and advance agreed and reconciled objectives (Peterson, A Common 44). Therefore, for the European Union to practice a coherent and effective foreign policy it must have a set of common and agreed upon objectives that further a set of common interests. This raises a question that goes straight to the heart of the CFSP. Is there a set of 'European interests' as compared to conflicting 'individual interests'? The CFSP's official objectives are stated in the first article of the Treaty of European Union. They consist of broad princeples

minds of national decision-makers, under the rationale that they can be more effectively pursued, for the CFSP to have a clear mandate.

Is this possible? One author does not believe so: "a common foreign policy, it seems, is possible only where it is uncontroversial- monitoring the Russian and Palestinian elections, for example" ("The 15" 51). Another gives a realist analysis of the possibility:

"The larger point is that Europeans do not yet think, still less act, as one. Germany, now involved in foreign affairs as it has not been since the Second World War, was no more ready to fight a ground war in Kosovo than was the United States. Italy regards almost all foreign ventures with great suspicion. Many European countries see their own commercial advantage as far more important than a common front in favor of, say, human rights in China. Moreover, prickly nations like France and Britain (though an increasingly co-operative pair abroad) will not, any time soon, allow themselves to be overridden in foreign

The second change solved a long time complaint by establishing a new policy planning and early warning unit which will be headed by the Secretary General of the Council of Ministers. This person "will act as the High Representative for the CFSP, and assist the Council on CFSP matters, in particular conducting political dialogue with third parties" (Peterson, A Common 71). While other changes were made they are beyond the scope and focus of this paper.

As is common in analyses of the CFSP, authors, politicians, and commentators have disagreed as to the successfulness of the Amsterdam IGC. David Allen states that "the [Amsterdam] Treaty was a major disappointment for those who hoped that the EU would take bold steps ... to give the EU more coherent and effective foreign policy" (Peterson, A Common 54). He sees the Amsterdam reforms as irrelevant and that they "eliminated none of the dilemmas at the heart of the CFSP and the very notion of a 'European' foreign policy" (Peterson, A Common 57). In contrast David Cameron welcomes the reforms but sees them falling short, not because of Allen's inherent faults in the CFSP, but because of another institutional fault. IGCs are the forum for constitutional and institutional change. But their agendas are over-loaded and therefore agreement is hard to reach without proper discussion. This leads to inadequate results from IGCs such as the Amsterdam Treaty (see Peterson, A Common 68-69).

It is clear there is no consensus on reforms to the CFSP. Some authors see flaws in the CFSP machinery, some in the EU institutions and some in the concept of a 'common' foreign policy for fifteen nations. By placing blame on any one of these factors and attempting to fix it through new machinery "there is the danger that CFSP will develop into a complex and cumbersome system bogged down by bureaucracy and doctrine" (Hurd 427). David Cameron reaches an excellent conclusion on this question:

"Past experience suggests that appropriate structures and procedures alone will not be enough to ensure a coherent and effective foreign and security policy. There must be the political will to fully exploit them for a real CFSP to emerge" (Peterson, A Common 76).

It is based on this conclusion that the next section will look at individual Member States and their outlook toward the creation of truly Common Foreign and Security Policy.

foreign policy. It is for reasons such as these that some authors, such as David Allen, believe that the institutions established in the Maastricht Treaty made an integrated foreign policy more difficult (Peterson, A Common 54).

These examples give a sample of the obstacles the CFSP faces to become effective. A portion of these problems have arisen due to what is now clear to have been a conceptual mistake. Jean Monnet believed in a slow and gradual process of integration. Gonzalez sees Monnet's "functional tenet" as meaning: "Take one step forward only when the time is right" (32). The conceptual mistake arises not from the merits of this method of integration but from its application to foreign policy. The method and line of reasoning is explained in the following passage:

"Neo-functionalist integration theory states that internationalized governance of inherently supranational issues is to be achieved by internationalization of the less political sectors [such as transport, communication, economy, finance, and cultural exchange], and that the benefits of internationalization in these sectors should entice national governments to slowly expand international co-operation into sectors of 'high politics', such as foreign affairs, defense, judiciary, and police..." (Shmitt 49)

The combination of this theory and the Monnet method has been shown to be unsuccessful. This is because foreign policy co-ordination has been resistant to many of the mechanisms and methods that helped and promoted market integration. It is clear that different methods are needed (Peterson, Decision-Making 249).

Yet as mentioned before one of the Union's positive traits is its ability to adapt to flaws in the Union framework at Inter-Governmental Conferences (IGC). The weaknesses and reasons for failure of the CFSP where addressed at the Amsterdam IGC in 1997. The Amsterdam Treaty that emerged made many small and large changes to the CFSP. The first was a changing of the voting rules for CFSP. Previously, as mentioned, unanimity was required and therefore Member States had only a choice of 'yes' or 'no' for any given decision. Amsterdam changed this to allow QMV voting on CFSP issues, but also opening more options for states. They could now either vote 'yes', 'no', 'constructive abstention' (not voting but accepting the decision), or blocking a vote for 'important and stated reasons of national policy'.

continent. Prior to the Amsterdam Treaty (1997), criticism of the CFSP focused on its institutional and decision-making weaknesses.

The first of these is an "EU decision-making structure entrenched in status quo and abundant with widely distributed vetoes". "Structurally, the Union is enormously complex and potentially involves an extraordinary number, range and diversity of decision-makers." These two factors together create a situation where only "lowest-common denominator decisions" are possible (Peterson, Decision-Making 31). Another weakness appears in the voting process adopted for the CFSP. In other (usually less politically sensitive) areas of EU legislation, a system of weighted majority voting, referred to as Qualified Majority Voting (QMV), is used. Yet in questions relating to the CFSP, unanimity is required. This clearly posed problems to reaching decisions on foreign policy issues and reflects the inherent difficulty in creating a foreign policy acceptable to all fifteen states.

This problem of voting relates to another flaw in the system: that the Member States clout in international relations in highly unproportional. This poses problems as to who should have vetoes and whether any state should and can be forced to accept a policy it voted against. These discrepancies in power stem from considerations such as United Nations Security Council membership, possession of nuclear weapons, military power, and EU budgetary contributions (Peterson, Decision-Making 236). In each of these areas different states hold the power therefore both, inhibits the creation of a focal point and leadership that can act authoritatively, and does not allow equality between Member States.

The next problem comes from the current international environment. In the new Post-Cold War world, foreign policy is increasingly practiced through a combination of financial, economic, trade, and development aid instruments and "third countries increasingly demand a linkage between economic, political and military issues" (Peterson, Decision-Making 241; A Common 46). This poses problems for the European Union because of its pillar system. Pillar II, which covers the CFSP, is separate from Pillar I that covers the traditional European Community. These Pillars form separate areas of responsibility and involve different actors and decision-makers. This has resulted in the EU being unable to effectively coordinate across Pillars (Peterson, Decision-Making 244) and therefore inhibiting the practice of an effective

'European experiment'. By aggregating the diplomatic resources of the Member States, it will allow the EU, in the words of a former Prime Minister of Spain, "to ensure that the role we [the EU] play in the world is in accordance with what we are from an economic, trade, and cultural perspective"(Gonzalez 40). The EU has fifteen members whose combined wealth almost matches that of the US and whose population is thirty percent bigger. So in respect to this possible goal, "an opportunity undoubtedly awaits it" ("Superpower Europe"). "The idea is that governments, by imposing on themselves more co-ordination in these fields [foreign policy and defense], can give the Union a political clout in the world closer in size to its economic one" ("Javier Solana").

This being the ultimate goal of the CFSP and arguably the European Union, attempts at a common foreign policy should be examined in respect to these expectations. This line of analysis has given rise to the so called 'capabilities-expectations gap' in EU foreign policy. The CFSP aims at giving Europe a proportionate voice in international relations therefore anything less then this is considered a failure. Though the line of reasoning is valid, the conclusion is irrelevant. The "CFSP is still in its infancy. Entry into force of the Treaty of European Union did not overnight produce a ready-made common foreign policy. As any builder knows, it is important to get the foundations and the framework of the structure right first" (Hurd 427). For this reason, unlike Peterson and Sjursen, this paper will not examine the CFSP from the harsh 'capabilities-expectations gap'. But from the view that it is a work in progress and, as is any such experiment, it is liable to mistakes, failures, and shortcomings that will help it progress. In further examining the changes that the European Union is constantly implementing to improve its workings and further its objectives. Within this framework, the CFSP structural aspects will be looked at to determine its future success or failure.

II. Institutional Framework for the CFSP

The European Union itself being an experiment in supra-national government, its institutions are also experimental and subject to constant changes. One of the main focuses of CFSP literature is the institutions whose authority it falls under. For the effectiveness of the CFSP lies at the heart of the effectiveness of these institutions in their goals of integrating the interests, wishes, directives, and goals of a

new step toward integration. This goal was strengthened and reaffirmed at the 1997 Amsterdam Inter-Governmental Conference where the so-called Amsterdam Treaty addressed flaws in the CFSP process and pushed it forward. Despite this, one of the largest areas of ambiguity in the European Union integration process is the CFSP. It represents as unparalleled attempt to unify the individual foreign policies of fifteen nation states. The CFSP is ambitious in that it calls for the creation of a common defense. This aspect is hard to achieve in its progress both independently and in relation to foreign policy. The CFSP itself as a whole is striving to successes and trying to avoid failures. If we look at the CFSP's contribution to the EU's foreign policy in the former Yugoslavia, Eastern and Central Europe, the Middle East and its Trans-Atlantic relations, then clearer picture is attainable. Despite its failures and shortcomings the CFSP is a great success considering the task it is now undertaking. From examination of the last ten years of CFSP one could conclude that there is a promising future in further integrating the EU in the field of foreign policy and failures that have been observed stem from the experimental nature of European integration.

The study of The European Union poses many problems that its creators foresaw and purposely left vague. What type of Union would it be? How deep and wide would it reach? How much sovereignty (i.e.: decision-making power) would individual states lose? Most importantly, what structure of institutions would be created in order to integrate smoothly? "Jean Monnet's [one of the original and most famous founding fathers of the EU] pragmatism deliberately left the ultimate scope and shape of Europe vague and open" (Hoffmann, "The Sum" 38). This also serves as a tool for advancing the process of integration. Helene Sjursen reaches an excellent conclusion that the EU does not identify an 'end' in order to satisfy all political agendas (Peterson, A Common 112). Yet this ambiguity also holds back such areas as the CFSP for "a procedure is not a purpose, [and] a process is not a policy" (Hoffmann, The European 84). What is the goal of the CFSP? It seems clear that this ambiguity has held EU foreign policy making back rather then helped it advance. One of the most prominent incentives for the creation of a united foreign policy is that of 'politics-of-scale'. This is one aspect of the possible goal of a 'Superpower Europe'. This line of reasoning is one of the leading rationales behind the

an Federation ... indispensable for the safeguarding of peace." This kind of plans led to major Western European institution, EURATOM, intended to undertake collectively the enormously expensive but promising development of nuclear power. It ultimately led to the signing of the 1957 Treaty of Rome, which established the European Economic Community (EEC), or common market.

The issue of nuclear power and common security policy returns us to another motive pursued by many Europeans in the movement for European unity in addition to internal peace and prosperity. The argument has always been realized that big countries have great power, and only big countries are great powers. This aim largely motivated the attempt to recreate a European Defense Community (EDC) in 1950. Because of the continued deterioration in relations with the Soviet Union, The EDC was conceived as a way to harness German personnel and industrial strength to the common defense. Though the project of EDC was rejected because not enough Europeans were ready to give up such sweeping force to a supranational institution, still, the outcome in what was later formed and became to be know as the European Union is one of the great political success stories of the post-war world ("My continent" 3). Almost half a century ago, Western Europe began a process of integration that has now grown into an entity that has no clear boundaries, definitions, nor goals. What the now named European Union is following could be labled as a process that is leading down a road whose end nobody can agree on. Classic Integration Theory dictates initially integrating economically then politically and finally militarily (Chilton 108), and it is this process that is outlined in the Treaty of European Union signed in Maastricht, Netherlands in 1991. With the creation of the European Monetary Union in 1999 and its continuing implementation, economic integration is clearly in the process and proceeding successfully. The next two steps of political and military integration were clearly advanced by the creation of a framework for the making of a Common Foreign and Security Policy (CFSP) in the Maastricht Treaty. "The move from the European Political Community (EPC) to the CFSP, which expanded the European Union's scope in foreign policy to include security and defense issues, was in part the result of a broader process of European integration, as well as an expression of the long-term goal of creating a political union" (Peterson, A Common 96). Over ten years have passed since the taking of this

The Common Foreign And Security Policy (CFSP): European Integration In Perspective

*Dr. Michel Nehme**

Achieving peace by integrating smaller political units into larger ones has long been a goal of some political theorists and policy-makers. The Roman Empire brought the Pax Romana for much of the world for several centuries. Although there were several revolts within the Empire and continuing battles with the Barbarians on its borders, the Roman Empire did preside over a remarkable era of peace as well as of relative prosperity. Definitely, it was largely a peace of domination, not the kind of stable peace or security community capable of peaceful change to which civilized people aspire.

Writing in the fourteenth century, Dante nevertheless looked back on the Roman Empire as being far better than the situation he knew that is almost constant warfare among the Italian city-states. He argued that "in a multitude of rulers there is evil" and hoped for the emergence of a unified Italy under a single crown. Following the devastation of World War II, the second enormously destructive war in only 30 years, and some people adopted the principles of world federalism, the idea that permanent peace could be achieved only by establishing a world government.

In Europe many leaders wowed that wars among Europeans had to cease and saw some form of European unification as the means to secure that goal. In May 1950 Robert Schumann, foreign minister of France, announced: a plan that would "establish the basis for a Europe-

(*) *Amerecan University of Beirut and Notre Dame University*

BEYOND BANKING, PEOPLE

At Banque Saradar, your Account Officer is ready to assist you at all times
and to help you determine your needs and respond to them.
Together, you will build a strong relationship based on confidentiality, professionalism and most of all, trust.
Backed by a strong team of specialists, your Account Officer can offer you
innovative and tailor-made solutions in the following areas :

Private Banking

Wealth Management
Estate Planning
International Brokerage
Fund & Structured Investments
Legal & Real Estate Advisory services

Investment Banking

LA FINANCIERE SARADAR S.A.L.

Corporate Finance
Mergers & Acquisitions
Debt and Equity Issuance
Corporate Governance
Legal Issues
Shareholder Issues

CORPORATE BANKING

Commercial Loans
Project Financing
International Trade Operations
Treasury Management
Restructuring of Debt

Banque Saradar, sal.

Charles Malek Avenue Achrafieh Tel: 01.215493/4 Fax: 01.200265 e-mail: saradar@saradar.com.lb www.saradar.com.lb

Notes

1 Catherine SAMARY, « Du projet d'union libre à l'étouffement des différences », Le Monde Diplomatique, juillet 1992

2 Ida MARA, « Une paix si peu assurée », Courrier International, 17 août 2001

3 Christophe CHICLET et Bernard LORY, La République de Macédoine. Nouvelle venue dans le concert européen, Paris, l'Harmattan, 1998.

4 Ida MARA, op.cit

5 Joseph FITCHETT, "NATO stresses limited objectives in Macedonia", International Herald Tribune, 25 août 2001

6 Ibid

7 Dans cet aperçu nous nous sommes inspiré du l'ouvrage collectif sous la direction de Chritophe CHICLET et Bernard LORY La République de Macédoine, nouvelle venue dans le concert européen, op.cit., ainsi que des trois encyclopédies Americana (édition 1997), Encarta (version française, édition 2001) et Universalis (édition 2001).

8 La Conférence sur la sécurité et la Coopération en Europe (CSCE) a été initiée en 1975 par la conférence d'Helsinki. Elle constitue un ensemble de négociations sur l'Europe menées entre pays occidentaux (Europe occidentale, Etats-Unis, Canada) et pays de l'Est (URSS et Europe orientale). En décembre 1994 la CSCE s'est transformé en organisme permanent, l'OSCE (Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe)

9 Recensement de 1994 par l'Union européenne, Cf. www.Macedonia.org

10 Christophe CHICLET, « La question albanaise, autre piège des balkans » , Le Monde Diplomatique, décembre 1996

11 Christophe CHICLET, « La Macédoine en danger d'éclatement », Le Monde Diplomatique, janvier 1999

12 Patrick DENAUD et Valéric PRAS, Kosovo, Naissance d'une lutte armée UCK, Paris, l'Harmattan, 1999

13 Christophe CHICLET, « L'UCK cherche une revanche en Macédoine », Le Monde Diplomatique, avril 2001

14 Ibid

15 Ibid

16 Ibid

17 Ibid

18 Ibid

19 Ibid

20 Mohammed M. Al-ARNAOUT, « les élections alabanises rendent le projet de Grande Albanie chimérique » (en arabe), Al-hayat, 14 juillet 2001

21 Ibid

22 L'accord de Dayton du 23 novembre 1995 maintient la Bosnie Herzegovine dans ses frontières internationalement reconnues, mais entérine le partage de celle-ci en deux entités : La Republika Srbska et la Fédération croato musulmane

23 Christophe CHICLET, « L'UCK, cherche une revanche en Macédoine », op.cit.

24 www.macedonia.org

25 Christophe CHICLET, « L'UCK, cherche une revanche en Macédoine », op.cit.

26 ibid

27 Catherine SAMARY, op.cit

28 Mohammed SAMMAK, « Libanisation et Balkanisation », Al-Mustaqbal, 7 juillet 2001

stratégie est vouée à l'échec. Mais cette politique extrémiste radicalise une frange de la population albanaise, qui pense que son salut ne peut venir que de l'autonomie territoriale, prémisses de nouveaux démembrements.[26]

Conclusion

Dans son article du Monde Diplomatique de juillet 1992 Catherine Samary se demande si la diversité des identités, des histoires et des cultures rendait le projet yougoslave artificiel. « A-t-elle empêché Sarajevo d'exister, si belle dans son mélange culturel? Ou est-ce la volonté de créer des Etats-nations ethniquement homogènes qui l'a détruit? L'hypothèse aujourd'hui ressassée que les peuples de l'ancienne Yougoslavie ne pouvaient vivre ensemble mérite d'être examinée de plus près. » Et l'auteur de poursuivre : « Derrière le mot de Yougoslavie, il y a une histoire, des systèmes socio-économiques et politiques qui ont évolué dans le temps, et dans lesquels les rapports entre Serbes et Croates, mais aussi entre Serbes et Albanais, étaient cruciaux. »[27]

Le démembrement de la Yougoslavie a conduit à la naissance de plusieurs Etats. Aujourd'hui ces Etats sont à leur tour menacés d'éclatement. Il n'est pas impossible que des entités culturellement différentes puissent coexister ensemble. L'expérience libanaise l'a bien démontré. Dans ce pays 18 communautés coexistent. Souvent on a confondu les deux termes libanisation et balkanisation. Mais alors que le premier est synonyme de coexistence le second implique la division. Mohammed Sammak l'a bien dit dans un article publié dans le quotidien libanais d'expression arabe Al-Mustaqubal. Faisant une distinction entre ces deux notions, il fait appel à tous les mouvements séparatistes dans le monde (dans les Balkans, en Irlande, en Corse, ...) d'étudier l'expérience libanaise [et de tirer la leçon de sa guerre dite civile] afin qu'elle serve de modèle de coexistence entre deux entités quels que soient leurs différends. [28]

électorales.[20] Ce qui n'était pas le cas lors des élections de 1992 et 1997. Ainsi pour les Albanais le projet d'une grande Albanie est devenu une chimère.[21] C'est pourquoi les radicaux choisissent la politique du pire, espérant relancer la question albanaise. Leur but : déstabiliser la Serbie et la Macédoine pour obtenir un « Dayton albanais » [22]

Les Albanais de Macédoine jouissent d'un statut de minorité reconnue, avec ses propres partis politiques, ses journaux, ses radios, ses télévisions, ainsi que l'enseignement dans sa langue du primaire jusqu'au secondaire. N'ayant pas d'université, ils ont créé en 1995 l'université libre de Tetovo, dont les diplômes ne sont pas reconnus. Ce différend a été résolu au début de 2001 : le ministère de l'éducation nationale décide de mettre en place une université trilingue à Tetovo (albanais, macédonien, anglais).[23] Les rapports sur les droits de l'homme établis par le département d'Etat américain ont vu d'un bon œil le statut des albanais en Macédoine et leur intégration dans la société[24].

Les partis politiques macédoniens ont toujours pris soin de travailler avec leurs homologues albanais. C'est ainsi que, de 1991 à 1998, les modérés du Parti de la prospérité démocratique (PPD) ont collaboré avec les socialistes. Suite à l'alternance politique de 1998, les autonomistes du PDA sont entrés dans la coalition conduite par les nationalistes macédoniens du VMRO, une reconstitution de l'historique ORIM. Les Albanais ont donc toujours disposé de cinq ministres. Actuellement, ils ont aussi nombre de secrétaires d'Etat, d'ambassadeurs et le numéro deux des services de renseignement est un Albanais.

Mais il existait des discriminations d'ordre économique et social. Longtemps, les Albanais étaient, avec les Roms, au bas de l'échelle sociale. Depuis une dizaine d'années, c'est moins le cas. Grâce à l'argent des travailleurs émigrés mais aussi des bénéfices issus de différents trafics (drogue, armes, prostitution), la Macédoine occidentale est prospère, et Tetovo la ville la plus riche du pays.[25]

Adeptes de la Grande Albanie, ou du moins d'un grand Kosovo, les radicaux du LPK et les soldats perdus de l'UCK ont exporté la violence dans deux pays démocratiques (Serbie et Macédoine), espérant le rattachement du sud de la Serbie et de la Macédoine occidentale au Kosovo. Dans le contexte balkanique actuel, une telle

de l'armée de libération, accepte de se fondre dans cette nouvelle formation. Ses militants veillent à la rigueur doctrinale : indépendance de jure du Kosovo et soutien aux Albanais de Serbie, de Macédoine et du Monténégro.[15]

Pragmatique, M. Thaçi abandonne ses slogans pan-albanais, contre l'avis du LPK. Membre de ce dernier en Suisse, puis général de l'UCK, M. Ramush Haradinaj quitte le PDK en mars 2000 et fonde l'Alliance pour l'avenir du Kosovo (AAK). Celle-ci tente de regrouper les mécontents dont des Albanais militants pour la libération du sud de la Serbie et de la Macédoine occidentale. A la veille des municipales du 28 octobre 2000, l'AAK apparaît comme le parti des radicaux. Mais l'échec de l'AKK aux élections législatives (8 % des suffrage) amena les adeptes du LPK à reprendre leur indépendance.[16]

Le 22 juillet 2000, le mouvement organise sa cinquième assemblée générale, à Pristina. Son programme est le suivant: « Une partie de la nation reste encore sous le joug de l'oppresseur en Serbie, en Macédoine et au Monténégro... La question albanaise dans les Balkans n'est toujours pas résolue, car la situation des Albanais de Macédoine, du Monténégro ou du Kosovo oriental est identique à celle d'un peuple opprimé... Le peuple albanais du Kosovo doit s'orienter vers l'indépendance et former un Etat qui comprendra tous les territoires occupés où les Albanais sont en majorité.[17]

La direction est renouvelée. Le poste de secrétaire général de la branche extérieure est confié à M. Fazli Veliu. Albanais de Macédoine, dirigeant politique encore clandestin de l'UCKM, ce dernier ne se dévoilera que le 11 mars 2001. Le LPK redevient ainsi l'ossature politique des adeptes de la grande Albanie. Sachant que le gouvernement socialiste de Tirana dénonce ouvertement cette aventure, il s'oriente vers un «grand Kosovo», rassemblant tous les Albanais de l'ex- Yougoslavie.[18]

Mais, le 5 octobre 2000, M. Milosevic est remplacé par le président démocratiquement élu, M. Vojislav Kostunica. Enfin, le 23 décembre, les démocrates remportent haut la main les élections législatives de Serbie. Le repoussoir serbe, qui avait fait basculer les Occidentaux dans le camp de l'UCK, n'existe plus.[19] D'autant plus que lors des dernières élections législatives en Albanie (juillet 2001), les thèmes relatifs à la Grande Albanie aux Albanais du Kosovo et de la Macédoine ont été complètement ignorés durant les campagnes

lient des relations étroites avec les nouvelles forces politiques de Tirana. Rapidement, l'idée de grande Albanie retrouve une nouvelle jeunesse.

Le 15 janvier 1998 l'UCK publie son communiqué numéro 41. Elle y déclare qu'elle porte la guerre en « zone 2 », c'est-à-dire en République de Macédoine[11]. En échec au Kosovo, l'UCK a choisi de relancer régionalement son action pour une Grande Albanie. Elle trouve un écho dans les frustrations de la forte minorité albanaise de Macédoine, malgré une égalité en droit formelle. Il ne faut pas oublier de mentionner que le chef de l'UCK à l'époque Bardhyl Mahmuti n'est pas Kosovar mais Macédonien (de la minorité albanaise) de la localité de Tetovo[12]. Une Armée de libération nationale de Macédoine (UCKM) dans le nord-ouest de la Macédoine apparaît le 20 janvier 2000. Le 16 février 2001, l'UCKM commence à occuper quelques villages albanophones reculés, adossés aux frontières de la Macédoine, du Kosovo et de la Serbie. Les radicaux espèrent ainsi rééditer les « exploits » de l'UCK et forcer les Occidentaux à rouvrir la question albanaise. Dès le 15 mars, l'UCKM a porté les combats jusque dans les faubourgs de Tetovo, la deuxième ville du pays. Pour comprendre ce phénomène if faut remonter aux origines de la crise du changement politique des Etats Unis dans les Balkans.[13]

Le 10 juin, lendemain du départ des forces serbes du Kosovo, le Conseil de sécurité de l'ONU, avec la résolution 1244, place la province sous contrôle international tout en la laissant sous souveraineté yougoslave. Durant ces six mois de combats, l'UCK n'a subi que des revers militaires, perdant des centaines de combattants. Mais son héroïsme romantique lui a valu l'afflux de volontaires : un millier d'Albanais de Macédoine et quelques centaines du sud de la Serbie, sans compter les militants venus d'Europe occidentale.[14]

Une partie de l'UCK se transforme, le 21 septembre 1999, en Corps de protection du Kosovo (TMK). Officiellement civil, celui-ci se comporte en milice de M. Hashim Thaçi, premier ministre autoproclamé. Auréolés de leur victoire, les guérilleros investissent le champ politique. Le 15 octobre 1999, M. Thaçi fonde le Parti du progrès démocratique du Kosovo, qui, quelques mois plus tard, prend le nom de Parti démocratique du Kosovo (PDK), se présentant comme le parti de l'UCK.

Le Mouvement populaire albanais (LPK), qui fut l'ossature politique

peuple albanais est restée hors des limites du jeune royaume et s'est trouvé intégrée aux royaumes de Serbie, de Grèce et du Monténégro, à l'Empire ottoman, puis aux royaumes de Yougoslavie et de Grèce, ensuite, à la république fédérative socialiste de Yougoslavie et aujourd'hui, à la Fédération yougoslave et à la république de Macédoine. Quatre-vingts ans plus tard, un Albanais sur deux vit hors de la République d'Albanie. Le tracé du nouvel Etat laissait à l'extérieur, sur ses flancs nord et est, de nombreuses populations albanaises. A l'inverse, il y intégrait des minorités non négligeables, grecque au sud et macédonienne au sud-est.[10]

Durant la première guerre mondiale, l'Albanie est occupée par les armées italienne, autrichienne, serbe, française et grecque. En 1939, le pays est envahi par l'Italie mussolinienne: c'est de là que les troupes fascistes attaquent la Grèce, le 28 octobre 1941. L'armée grecque refoule les Italiens, mais surtout occupe l'Epire albanaise, où la minorité grecque l'accueille en libératrice. Après la victoire de l'Axe dans les Balkans, l'Italie et l'Allemagne avaient créé la Grande Albanie, regroupant l'Albanie dans ses frontières de 1912-1913, l'Epire grecque, la Macédoine occidentale et le Kosovo yougoslaves. A la Libération, les différends perdurent.

En Yougoslavie, la fraternité communiste ne résiste pas longtemps aux antagonismes nationaux. Si le Kosovo fait officiellement figure de pont entre les deux Républiques socialistes, le leader yougoslave Josip Broz Tito espère, lui, faire de l'Albanie la sixième République de la Yougoslavie. Le schisme Tito-Staline de juin 1948 sauve Enver Hodja et l'indépendance de l'Albanie. Désormais, la nation albanaise connaît un développement séparé.

Entre Albanie et Yougoslavie, la frontière est hermétiquement close de 1948 à 1990. Les Albanais du Kosovo et de la Macédoine profitent du cadre titiste pour développer leurs institutions et leur culture, avec la possibilité de sauvegarder leurs traditions religieuses et d'émigrer en Occident. En revanche, dans l'Albanie officiellement athée depuis 1967, toute contestation conduit au bagne. En Yougoslavie, les Albanais manifestent violemment pour leurs droits en 1968 et 1981.

La mort de Tito en 1980, l'arrivée au pouvoir de Milosevic en Serbie en 1987, la chute du communisme à Tirana et l'indépendance de la Macédoine en 1991 vont changer la donne. Les Albanais de l'ex-Yougoslavie s'organisent en partis politiques à base ethnique et

pays s'apparente plus au tiers monde qu'à l'Europe.

C'est la Macédoine qui a été la plus déstabilisée durant la crise du Kosovo (23 mars-juin 1999), parce que la plus fragile. La population albanaise et aussi macédonienne a des liens familiaux, claniques, économiques, politiques et culturels très étroits avec les Kosovars. La Macédoine doit absorber, souvent avec réticence, un afflux massif de réfugiés albanais du Kosovo (plus de 300 000 entre fin mars et début juin 1999) chassés par la politique de purification ethnique conduite par les forces serbes. De 23 % la population d'Albanais est passée à 45 %, d'où un déséquilibre démographique qui risquait à tout moment de se transformer en conflit inter-ethnique. D'autant que parmi les 20 000 premiers réfugiés se sont glissés 5 000 miliciens de l'U.C.K., dont une centaine ont été exfiltrés des camps de réfugiés par les forces spéciales de l'O.T.A.N. sans l'aval des autorités de Skopje. C'est pour cette raison que la police macédonienne a fermé plusieurs fois la frontière et tenté de filtrer le flot de réfugiés. En outre, cette même police a découvert près de 100 tonnes d'armes de l'U.C.K. cachées dans les villages albanophones. La majorité de la population macédonienne (d'origine slave) manifeste son soutien aux Serbes et son opposition aux frappes de l'OTAN, ce qui entraîne un accroissement de la tension entre les Slaves et les Albanais de Macédoine.

Bien avant le début du conflit, le président Kiro Gligorov avait demandé l'ouverture d'un corridor humanitaire afin que les réfugiés kosovars ne restent pas en Macédoine mais ne fassent qu'y transiter vers l'Albanie, justement pour éviter des problèmes ethno-démographiques. Or, en novembre 1998, l'opposition a remporté les élections législatives et le nouveau Premier ministre, Ljupco Georgievski, a adopté systématiquement la position inverse de celle du président. La fin du conflit, en juin 1999, et le retour rapide des réfugiés au Kosovo a évité l'explosion du pays. Mais les cicatrices sont profondes et le fossé se creuse entre les Albanais d'un côté et les Macédoniens de l'autre, soutenus par les Serbes et les Rom. A noter que plus de 20 000 Rom kosovars ont trouvé refuge en Macédoine, à Sutka, la plus grande ville tzigane du monde, située dans la grande banlieue de Skopje.

Les Albanais en Macédoine

Lors du tracé des frontières de l'Albanie en 1912-1913, la moitié du

Durant la Seconde Guerre mondiale, les puissances de l'Axe envahissent et démembrent la Yougoslavie. Les forces bulgares s'approprient une grande partie de la Macédoine yougoslave et le reste du pays est partagé entre les Allemands, les Italiens et les Hongrois. Le Comité antifasciste de libération de la Macédoine lutte aux côtés de Tito, organisateur de la résistance yougoslave et chef du gouvernement révolutionnaire clandestin, constitué à son initiative dès 1941.

En novembre 1944, les représentants de tous les mouvements de résistance de Yougoslavie décident que la Macédoine yougoslave fera partie de la future Fédération yougoslave. La Macédoine yougoslave devient donc officiellement l'une des six composantes de la République populaire fédérative de Yougoslavie proclamée en 1946. Tito est le premier à reconnaître la Macédoine yougoslave comme une entité politique à part entière. Il favorise la création d'une Eglise orthodoxe macédonienne indépendante et la diffusion de la langue macédonienne.

En 1980, la mort du maréchal Tito crée un vide politique en Yougoslavie. Durant les années qui suivent, les différentes républiques yougoslaves connaissent une résurgence du nationalisme, longtemps étouffé sous le régime titiste, qui exacerbe le mécontentement croissant envers le gouvernement fédéral. En 1989, la république de Macédoine admet le multipartisme. En 1990, quand le Parti communiste renonce à ses pouvoirs au niveau fédéral, les républiques commencent à œuvrer en faveur d'une plus grande indépendance. Des élections libres se déroulent en décembre 1990 et en janvier 1991, le nouveau Parlement élit Kiro Gligorov à la présidence de la Macédoine.

En juin 1991, la Croatie et la Slovénie déclarent officiellement leur indépendance et sont reconnues par la communauté internationale. En Macédoine, un référendum sur l'indépendance a lieu le 8 septembre 1991; 95 p. 100 des votants y sont favorables, mais le boycott par les Serbes et les Albanais de Macédoine conduit à une grande tension entre la république et le gouvernement fédéral, sous présidence serbe. Le conflit armé est évité de justesse et le 17 septembre, la Macédoine proclame son indépendance.

Ainsi les événements de 1989-1991 ont permis l'émergence d'un Etat macédonien souverain, mais, à voir les indicateurs économiques, le

moins de dix pour cent de la population - mais surtout une minorité albanaise qui représente officiellement 23 pour cent de la population[9] estimée à 2 millions d'habitants.

Le passé macédonien s'inscrit dans l'espace de la grande Macédoine à laquelle aspiraient les patriotes du XIXe siècle et qui s'étendait des côtes de l'Egée jusqu'à l'ensemble du bassin du Vardar et de ses affluents. C'est cette Macédoine là qu'avaient illustré dans l'Antiquité, le roi Philippe et son fils Alexandre le Grand. Plus tard elle fut soumise à l'autorité de Rome, puis de Byzance, enfin à celle éphémère de l'Empire bulgare et de la grande Serbie avant de subir, pendant plus de cinq siècles, la domination ottomane.

Au XIXe siècle, le réveil des sentiments nationaux des populations balkaniques sous le joug d'un Empire ottoman à l'aube de son déclin conduit à des revendications d'autonomie de plus en plus fortes et aboutit à l'indépendance de la Grèce (1832), puis de la Bulgarie et de la Serbie (1878). A partir de 1880, un mouvement en faveur de l'indépendance se développe au sein du groupe de la ligue macédonienne et le 5 novembre 1893 est créée à Salonique l'Organisation révolutionnaire intérieure macédonienne (ORIM) qui organisa l'insurrection générale d'août 1903. Après l'échec de ce soulèvement, l'ORIM continua à réclamer l'indépendance de la Macédoine, tandis que d'autres souhaitaient le rattachement du pays à la Bulgarie. Pendant la première guerre balkanique, les Etats grec, bulgare et serbe arrachent la Macédoine de l'Empire ottoman. Mais un conflit entre les alliés de la veille oppose la Bulgarie à la Serbie, au Monténégro et à la Grèce et est à l'origine de la seconde guerre des Balkans. Par le traité de Bucarest (10 août 1913), l'intérieur du territoire macédonien revient à la Serbie, les régions côtières à la Grèce ; en revanche, la Bulgarie n'en reçoit qu'une petite partie : la vallée de la Strumica. Le partage de 1913 mit fin pour des décennies encore aux rêves d'indépendance.

Le démantèlement de l'Empire austro-hongrois à l'issue de la Première Guerre mondiale aboutit à la satisfaction des revendications politiques des populations slaves du Sud : le royaume des Serbes, des Croates et des Slovènes, intégrant la Serbie et le Monténégro, Etats indépendants, est constitué en 1918 et prend le nom de Yougoslavie dès 1929. Au sein de cette fédération, la Macédoine devient la banovine du Vardar.

macédonien l'intérêt d'un tel accord est visible, étant donné que la stabilité du pays èst tributaire des liens étroits avec l'Union européenne et de son aide économique,[6] du côté de l'UCK par contre l'intérêt de l'opération «Moisson essentielle» mérite une analyse plus élaborée. Afin de permettre au lecteur de mieux comprendre le problème, un aperçu sur la minorité albanaise dans la fragile Macédoine s'impose. Tel est l'objectif de notre modeste étude. Nous aborderons d'abord dans une première partie l'histoire de la Macédoine, pour ensuite traiter, dans une seconde partie, la situation des Albanais dans le pays.

Aperçu historique[7]

Pays d'Europe orientale, dans la péninsule des Balkans, la Macédoine est bordée au Nord par la République fédérale de Yougoslavie (Serbie et Monténégro), à l'est par la Bulgarie, au sud par la Grèce, au sud-ouest et à l'ouest par l'Albanie. La superficie du pays est de 25 713 km^2, sa capitale est Skopje.

La dénomination officielle de l'Etat de Macédoine pose elle-même un problème. Le gouvernement grec s'est opposé à la reconnaissance de ce pays par l'Union européenne aussi longtemps qu'il porterait le nom de Macédoine pour des raisons de l'histoire. En effet il existe déjà une «Macédoine» grecque et la Grèce, revendiquant l'héritage hellénistique de la région, s'oppose à ce que ce nom soit repris et refuse de reconnaître le nouvel Etat tant que son nom n'aura pas été modifié. De plus, la Grèce refuse que la république de Macédoine utilise sur son drapeau l'étoile à seize pointes, le soleil de Vergina, symbole d'Alexandre le Grand. En outre, Athènes craint que la Macédoine ne se transforme en cheval de Troie de l'ennemi héréditaire turc. Ce n'est qu'en 1995 qu'un compromis fut trouvé. En effet, le 15 septembre, un compromis gréco-macédonien (sous la pression américaine) est conclu : la Macédoine accepte de modifier son drapeau. Le pays porte désormais le nom « provisoire » d'Ancienne République yougoslave de Macédoine. En octobre 1995, le pays devient membre à part entière du Conseil de l'Europe et de la CSCE[8]; il adhère également au partenariat pour la paix mis en place par l'OTAN.

Les Macédoniens se définissent par leur langue slave, par leur religion orthodoxe avec une Eglise autocéphale. A l'intérieur des frontières vivent des minorités nationales :Turcs, Roms, Serbes -

La minorité albanaise en Macédoine

Rudyard Kazan *

Je lis dans tous les journaux yougoslaves ou étrangers que la Yougoslavie fut une fiction. Je suis alors moi-même une fiction(...) et je n'existe pas.

Rada Ivekovic [1]

Le 13 août 2001 un accord est conclu à Skopje, capitale de la Macédoine, entre la guérilla albanaise de l'Armée de Libération du Kosovo (en Albanais Ushtria çlirimtare e Kosovo, UCK), et les autorités du pays. L'accord, qui prévoit l'installation des troupes alliées occidentales de l'OTAN pour assurer la surveillance de l'application d'un processus de paix, est considéré par certains comme une victoire pour la minorité albanaise de Macédoine[2] (23 pour cent de la population selon les estimations officielles, 40 pour cent selon les Albanais)[3].

La Constitution de la petite République ex-yougoslave sera donc modifiée et l'albanais reconnu comme seconde langue officielle. De plus, un droit de veto sera instauré sur les lois concernant la minorité albanaise et la composition ethnique de la police reflétera celle du pays. Enfin, l'enseignement supérieur en langue albanaise sera en partie subventionné par l'Etat. Cet accord doit également entraîner une amnistie pour les soldats de l'UCK enfermés dans les prisons macédoniennes. En échange, la milice albanaise devra rendre ses armes à l'OTAN. Ali Ahmeti, chef politique de l'UCK, pense que "l'UCK est ravie du déroulement du processus. Les questions qui restent se résoudront plus tard par la voie parlementaire." [4]

Les observateurs et experts occidentaux demeurent pourtant sceptiques quant à la réussite de la mission de l'OTAN. [5] Si du côté

(*) *Chercheur*

(27) Cf. J.M. BUCHANAN & R. WAGNER : "Democracy in Deficit. The Political Legacy of Lord Keynes", Academic Press, Londres, 1977.

(28) E.J. KANE, "Politics and FED Policymaking : The More Things Change the More They Remain the Same" in Toma E.F. and Toma M. (Eds) 1986, pp. 185-197. Cf. WOOLLEY J.T., "Monetary Politics : The Federal Reserve and the Politics of Monetary Policy", Cambridge University Press, London, 1984, pp. 15-29 et pp. 108-130.

(29) Cf. Christian AUBIN, "Intégration du Comportement de la Banque Centrale dans une Analyse Positive de la Politique Monétaire", Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Poitiers, 1983.

(30) Cf. Cl. LEPEN, "Les Fondements Théoriques de l'Analyse Economiques des Institutions à But non Lucratif", Thèse de 3ème Cycle, Université de Paris I, Panthéon Sorbonne, Paris , 1988.

(31) R.B. BARRO, "Measuring The Fed's Revenue From Money Creation", N.B.E.R., Working Paper Series, n° 883 Avril 1982, pp. 1-2.

(32) Cf. Art. 67-68 Section 4 des Statuts de la B.C.E.A.O. ; Art. 51-52 des Statuts de la B.E.A.C.

(33) Cf. Statuts, Titre 2 Art. 9 paragraphe 3.

(34) Cf. Statuts, Art. 9.

(35) Cf. Statuts, Art. 103.

(36) Cf. Statuts, Chapitre 2, Art. 68.

(37) Cf. Statuts, Art. 65.

(38) ACHESON et CHANT J.K., "Bureaucratic Theory and the Choise of Central Goals ∫ the Case of the Bank of Canada", in Journal of Money Credit and Banking, May 5th 1973, pp. 637-655.

(39) R. BADE et M. PARKIN (1978) : "Central Bank Laws and Monetary Policies. A Preliminary Investigation", in Central Bankers, Bureaucratic Incentives and Monetary Policy, E.F. Toma and Toma Edition, 1986.

* Nous citons aussi les cas des Banques des pays de l'ancienne Zone Sterling (Gambie, Ghana, Nigéria, Sierra Léone...) où les statuts de la Banque retiennent la stabilité des prix et le maintien de la valeur de la monnaie comme principaux objectifs de la politique monétaire ;

(40) K. ACHESON and J.F. CHANT (1972) : "The Choice of Monetary Instruments and the Theory of Bureaucracy", in Central Bankers, Bureaucratic Incentives and Monetary Policy, E.F. Toma and M. Toma (Eds), 1986, p. 109.

(41) "Les Systèmes des Réserves Obligatoires à l'Etranger" in Problèmes Economiques, n° 2190, 12 Septembre 1990, La Documentation Française, pp. 22-28.

(42) R. JULIENNE, op. cit., pp. 262-264 et p. 295.

(43) Cf. M. DIARRA, "Les Etats Africains et la Garantie Monétaire de la France, N.E.A. Paris, 1972.

(44) A. HANSON, "Politics, Institutions and Cross-Country Inflation Differentials", Cité par Alesina, cf. infra.

(45) A. ALESINA, "Macroeconomics and Politics", in Stanley Fischer ed. NBER Macroeconomics Annual, 1988 M.I.T. Press, 1988 pp. 13-52.

Developpment, Mars 1992 pp. 14-15.

(6) S. NGAGONG "Credibility of Monetary Policy in a Currency Area : the Case for the Franc Area", in Kredit und Kapital, March 1990, pp. 389-409

(7) J.P. CENTI, Intégration Européenne et Concurrence des Monnaies, Economica, Paris 1984 p. 2 et suivantes.

(8) Cf. Art. 20,21 et 22 du Titre II, Chapitre I, des Statuts de la Banque d'Algérie, in Journal Officiel de la République Algérienne, n° 16,18 Avril 1990, P.452

(9) Cf. Banque du Maroc : "Etudes et Statistique", n° 74, Juin 1977 Annexe II, pp. 73 et suivantes.

(10) Cf. Statuts de la Banque Centrale de Tunisie, Titre I, Chapitre II, Février 1989 pp. 3-6.

(11) Cf. Statuts de la Banque du Zaïre, Titre VIII, Art. de 39 à 42.

(12) Cette disposition de la B.C.E.A.O. a évolué avec la réforme de 1982 Avant cette date, le mandat du gouverneur n'était pas renouvelable. Ce qui n'a pas empêché son premier gouverneur M.A. FADIGA de se succéder trois fois de suite.

(13) Cf. The Economist : "Survey Central Banking" 22 September 1984.

(14) Idem

(15) Cf. J.P. PATAT, "Les Banques Centrales", Edition SIREY, Paris 1972, p.69 et suivantes.

(16) D. DAUTRESME. : Economie et Marchés des Capitaux Nationaux", Edition La Revue Banque, Paris, 1985, pp. 57-67.

(17) Cf. EDIAFRIC (Editeur), "Les Plans de Développement des Pays de l'Afrique Noire", 3ème Edition, Paris, 1975.

(18) R. JULIENNE, "Vingt Ans d'Institutions Monétaires Ouest-Africaines, 1955-1975, l'Harmattan, Paris, 1988.

(19) R. CAMPOS, "Economic Développment and Inflation with Special Reference to Latin America", in Plans et Programmes de Développement de l'O.C.D.E., Centre de Développement de l'O.C.D.E., Paris,1984, pp. 129-137.

(20) Cf. J.M. BUCHANAN & R. WAGNER, "Democracy in Deficit. The Political Legacy of Lord Keynes", Academic Press, London 1977.

(21) S.M. ROBERT, "Congressional Oversight of Monetary Policy", in Journal of Monetary Economics, 4 (3), August 1978, pp. 543-556

(22) J.M. BUCHANAN, "Easy Budget ans Tight Money", in Buchanan et R.D. Tollison Ed. "Theory of Public Choice", Ann Arbor, University of Michigan Press, 1972, pp. 62-75.

(23) Cf. Rapport de la 7ème session ordinaire de l'Association des Banques Centrales Africaines, C.A.E.M., Dakar, 1981.

(24) L'ascendance du politique sur le monétaire est, parfois, notifiée de façon plus explicite. C'est le cas des pays de l'ex-zone sterling, où le texte fondamental de la Banque est inspiré du Bank of England Act de 1964. Cf. les statuts de la Bank of Gambia et ceux de la Central Bank of Nigeria.

(25) R. JULIENNE, op. cit., p. 83

(26) R.C.K. BURDEKIN & L.O. LANEY : "Fiscal Policymaking and the Central Bank Institutional Contraint", Vol. 41, Fasc. 4, 1988, pp. 647-662.

Les instruments de l'analyse des "choix publics", appliqués à la Banque Centrale, administration publique, montrent que la politique monétaire effective est la résultante d'un processus de marchandage, entre des intérêts aux motivations parfois divergentes. Aussi, la définition des objectifs, comme le choix des modes d'action de la Banque Centrale ne recherchent pas automatiquement la réalisation d'un optimum social. Dans ce cadre les réformes qui visent à mettre les banques au service du développement doivent concernées l'ensemble du système monétaire. L'expérience des économies développées montre par ailleurs que l'existence et le fonctionnement de certaines structures (marchés des capitaux, marché politique), limitent le pouvoir discrétionnaire de ceux qui exercent des responsabilités au nom de l'intérêt public. Comme toute bureaucratie, la Banque Centrale privilégie dans son action, les décisions qui favorisent son prestige et la sécurtiré de ses dirigeants. Les conséquences d'un tel comportement, nuisible à l'efficacité de la politique monétaire, peuvent être évitées. Dans ce sens, les initiatives de réforme, entreprises depuis 1989 dans certains pays en voie de développement comme le Chili et la Nouvelle-Zélande, assurant une plus grande indépendance de la Banque Centrale doivent inspirées les pays africains. Elles sont axées autour :

- d'une définition claire et une délimitation nette de la mission assignée aux autorités monétaires ;
- une précision de leurs rapports avec le gouvernement.

C'est le contenu de telles mesures qui fonde la relative autonomie de la Banque Centrale et donc la crédibilité de la politique monétaire.

BIBLIOGRAPHIE

(1) Nous signifions pays francophones toutes les anciennes colonies Françaises en Afrique et les pays qui ont le Français comme langue officielle, y compris celles qui ont actuellement le Français comme deuxième langue : c'est le cas du Maroc, la Tunisie, l'Algérie, la Mauritanie, etc...

(2) Les pays africains de la Zone Franc sont les suivants : Bénin, Côte d'Ivoire, Burkina Faso, Niger, Sénégal, Togo, pour l'Afrique Occidentale; Cameroun, République Centreafricaine, Congo, Gabon, Tchad, pour l'Afrique Centrale, le Mali et les Comores.

(3) Les six pays de l'Afrique Occidentale.

(4) C.F.A. : Communauté Financière Africaine 1 Franc C.F.A. = 0.02 F.F (durant la période couverte par l'étude).

(5) M. DE ZAMAROCZY "The Reform of Senegal's Banking System" in Finance and

Tableau n° 9 : Niveau des Prix, Offre de Monnaie et Croissance du PIB dans Douze Pays Africains (Variation annuelle en moyenne sur la période 1969-1988 en %)

Pays	Indice des prix à la consommation	Offre de monnaie M1	Offre de monnaie M2	Taux de croissance réel du PIB
Burkina Faso	6.6	14	16	3.1
Tunisie	6.7	14	17	7.9
Congo	7.4	12	14	7.4
Maroc	7.8	14	13	4.6
Côte d'Ivoire	8.4	11	13	5.7
Rwanda	8.6	12	15	2.4
Cameroun	8.7	14	17	8.8
Gabon	8.9	17	19	8.5
Mauritanie	9.0	17	17	1.9
Algérie	11.9	17	18	4.1
Madagscar	13.0	15	15	-0.7
Zaïre	47.7	47	51	-9.1

Chiffres calculés d'après les S.F.I. du F.M.I.

Il semble, toutefois, prématuré de déduire de ces constatations un lien de cause à effet. Une plus grande stabilité des prix dans une économie peut être la conséquence d'une préférence du gouvernement pour cet objectif et non le résultat d'une plus grande indépendance de la Banque Centrale. Pour Hanson (1987), d'autres facteurs, par exemple institutionnels ou sociologiques, peuvent jouer un rôle déterminant [(44)]. Alesina (1988), souligne, d'un autre côté qu'il importe de tenir compte d'un élément comme l'orientation politique et idéologique du gouvernement; celle-ci étant, par exemple mesurée par l'importance des dépenses du gouvernement par rapport au produit national [(45)]. L'analyse des tableaux n° 8 et n° 9 laisse apparaître une corrélation -certes imparfaite- entre la taille du secteur public et le taux d'inflation.

CONCLUSION

Dans la mise en oeuvre de la politique monétaire, la Banque Centrale est confrontée à des contraintes qui ne sont pas seulement d'ordre économique. Elles sont politiques, institutionnelles et bureaucratiques. Cette caractéristique de l'action monétaire n'est pas intégrée par l'analyse traditionnelle de la politique monétaire.

Tableau n° 8 : Indépendence de la Banque Centrale et dépenses gouvernementales (1978-1988)

Pays	Degré d'indépendence de la Banque	Taux moyen d'inflation (IPC) **	Dépenses gouvernement (en % du PIB)*
Maroc	2	8.2	34.3
Tunisie	3	8.1	35.8
B. Faso	4	6.6	15.5

Sources :

*Calculs effectués à partir des données du "Gouvernment Finances Statistics Yearbook". Vol XIII, 1989, I.M.F.

** Effectués sur les données des "Statistiques Financières Internationales" - F.M.I., 1989.

La supranationalité de la Banque Centrale des Etats d'Afrique de l'Ouest, dont le Burkina-Faso est membre, préserve cette institution de toute ingérence politique à caractère national. A l'instar du Burkina-Faso, les pays organisés autour de cette structure institutionnelle, affichent en moyenne des taux d'inflation faibles : elle échappe aux pressions auxquelles s'expose la Banque Centrale Nationale. Cette situation est le résultat d'une politique monétaire commune indépendante de l'orientation politique de l'économie nationale.

Il existe peu de différences entre les régimes monétaires marocain et tunisien. Mais, tandis que le gouverneur de la Banque de Tunisie est fixé sur l'échéance de son mandat, celui de la Banque du Maroc est révocable "ad nutum". Cette différence dans le statut de l'autorité monétaire constitue dans le second cas une limite de l'esprit critique et de la liberté d'action de la Banque Centrale vis-à-vis du pouvoir politique.

De façon globale, la stabilité des prix, dans l'économie, est influencée par le statut de l'autorité monétaire, en particulier son degré d'indépendance.

Etats de l'Afrique de l'Ouest ;

GBEAC : désigne le nombre de changements de gouverneurs à la Banque des Etats de l'Afrique Centrale.

MFF : représente le nombre de changements de ministres des finances en France ;

PMF : représente le nombre de changements de Premier Ministre en France ;

PRF : représente le nombre de changements de Président de la République en France.

Tableau n° 7 : Coefficients de Corrélation

	GBDF	MFF	PMF
GBCEAO	0.0000	0.2182	0.4629
GBEAC	0.000	0.0000	0.50000

Indépendance et Interventionnisme

Mesurer la plus ou moins grande indépendance de la Banque Centrale est, quelque peu, un exercice aléatoire. En effet, cette mesure peut varier suivant le (s) critère (s) que l'on choisit de privilégier.

Sur l'ensemble des analyses consacrées à ce sujet, quatre critères retiennent à priori l'attention:

1/ La nature des relations entre le gouvernement et la Banque Centrale. Celle-ci soulève de nombreuses interrogations : qui nomme les responsables de la Banque ? Quel est le poids de la représentation politique dans les instances de décisions de la Banque ?...

2/ L'existence des liens informels entre le gouvernement et les dirigeants de la Banque.

3/ Les rapports budgétaires et/ou financiers entretenus par les deux institutions.

4/ Les relations statutaires entre la Banque Centrale et le Trésor Public.

A partir de ces critères, le classement des Banques Centrales d'Afrique, en fonction de leur degré d'indépendance, se présente ainsi:

Tableau n° 4 : Nombre de Changement au Gouvernement et à la Direction de la Banque Centrale

Années/ Pays	Algérie		
	G	PM/P	MF
1960-1964	1	1	1
1965-1969	0	0	2
1970-1974	0	0	1
1975-1979	0	1	3
1980-1984	2	1	1
1985-1990	2	2	1
Total	**5**	**5**	**9**

(G) : Désigne les nombres de changements de gouverneurs ;

(PM/P) ; représente le nombre de changements de présidents de la république ou du premier ministre;

(MF) : désigne le nombre de changement de ministres des finances.

Tableau n° 5 : Coefficients de Corrélation

	P/PM	MF
GBAL	**0,7656**	**-0,6078**

GB (X) : représente le nombre de changements de gouverneurs de la Banque Centrale (X) :

- (AL) : pour la Banque d'Algérie.

Tableau n° 6 : Nombre de Changements au Gouvernement et à laDirection de la Banque Centrale

Année Pays	GBDF	GBCEAO	GBEAC	MFF	PMF	PRF
1960-1964	1	0	0	1	1	0
1965-1969	1	0	0	3	1	1
1970-1974	1	1	1	1	2	1
1975-1979	1	0	0	3	2	0
1980-1984	1	0	0	1	2	1
1985-1990	1	2	1	3	2	0
Total	**6**	**3**	**2**	**12**	**10**	**3**

GBDF : désigne le nombre de changements de gouverneurs à la Banque de France ;

GBCEAO : désigne le nombre de changements de gouverneurs à la Banque Centrale des

développée soutient la nécessité de préserver l'autorité monétaire des injonctions politiques.

Au niveau des jeunes Banques Centrales d'Afrique, comme dans les pays avancés, l'Etat nomme et révoque les principaux responsables de la politique monétaire. Ce pouvoir du gouvernement induit une certaine dépendance de la Banque Centrale, mais n'exclut pas pour autant les possibilités de frictions entre eux.

En Afrique, R. Julienne rapporte, dans ses mémoires, les relations difficiles des Ministre des Finances de la Côte d'Ivoire (R. Saller), du Sénégal (A. Peytavin) avec leurs responsables monétaires [42].

L'étude des coefficients de corrélation tableau n° 5 entre les séries des tableaux n° 4 et n° 6 montrent certaines liaisons entre les mouvements de postes dans les gouvernements et les directions des Banques Centrales. En particulier, il semble que les facteurs politiques (changements de Premiers ministres) déterminent fortement les mouvements à la direction de la Banque Centrale dans un pays comme l'Algérie par exemple.

Cette méthode, aussi judicieuse soit-elle, ne peut être littéralement transposée sur les banques inter-étatiques. En effet, mettre en relation les changements à la direction d'une banque supranationale et ceux du gouvernement d'un Etat membre n'informe pas davantage. A moins de supposer que cet Etat occupe une position pilote en matière de décision monétaire.

Or, si l'on s'en tient uniquement aux statuts, ce n'est pas le cas au niveau des deux banques supranationales du continent (B.C.E.A.O. et B.E.A.C.). Cependant, les monnaies émises par ces deux institutions sont rattachées, depuis environ un demi siècle, à celle de la Banque de France par une parité fixe [43]. Cette coopération soulève quelques controverses. Il est notamment souligné, qu'elle répond plus à une logique politique qu'économique. D'un point de vue empririque, le parallèle entre les changements de gouvernements en France, à la Banque de France et ceux intervenus dans les directions de ces banques (tableau n° 6 ne permet pas de conclure sur une forme de satellitisme. L'analyse de la matrice des coefficients de corrélations permet de constater que les changements de Premiers ministres (pas nécessairement de majorité) en France se répercutent sensiblement sur les mouvements dans les directions de ces banques. Mais, cette relation ne permet pas de conclure sur un lien de cause à effet.

ANALYSE EMPIRIQUE DE L'EXPERIENCE AFRICAINE

La Périodicité du Mandat des Gouverneurs

Les dirigeants de la Banque Centrale se comportent différemment avec le gouvernement selon leur durée en fonction. Cette caractéristique s'explique par le fait qu'un mandat long entraîne, à terme, une sorte d'identification entre leurs intérêts personnels et ceux de la Banque. Il constitue un gage de sécurité pour leur emploi, et leur liberté de manoeuvre. A l'opposé, un mandat court renouvelable les expose à une forte dépendance à l'égard de leur autorité de tutelle. Dans ce dernier cas, en effet, la crainte de ne pas être reconduit dans leur fonction incite les responsables de la Banque à un effort d'adaptation aux contraintes du pouvoir politique.

L'importance du mandat (court/long) influence les comportements et l'efficacité des décisions monétaires. D'après le tableau n° 3 la durée moyenne en fonction d'un gouverneur de Banque Centrale, en Afrique, varie entre un minimum de 4 ans et un maximum de 10 ans ; en France, sur la même période, elle est d'environ 5 ans.

Cette durée est plus importante dans les pays organisés en union monétaire. Cette particularité tient, semble-t-il, au caractère fédéral de leurs structures. Celui-ci préserve, le banquier central d'injonctions politiques directes. Les cas de la B.C.E.A.O. et de la B.E.A.C. sont sur ce point assez édifiants.

Tableau 3 : Durée de Vie Moyenne des Gouverneurs de Banques Centrales (1960-1990)

Zone/Pays	Nombre de gouverneurs	Durée de vue
Algérie	5	5.6
Tunisie	8	3.7
Umeac	3	10
Umoa	4	7.5

Impacts des Changements Politiques

L'intérêt de la monnaie et de la politique monétaire pour les acteurs politiques est souligné ci-dessus. Une argumentation de plus en plus

leurs engagements, autrement dit que leur capacité de prêts repose sur les dépôts des particuliers,

- les activités de crédit secrètent l'essentiel des revenus bancaires.

Ceteris paribus, si la demande de crédit augmente, les banques obtiennent un accroissement de leur liquidité. Cela est, entre autres techniques, possible si la Banque Centrale revoit en baisse le niveau des réserves obligatoires. En fait, la Banque Centrale entretient une sorte de dépendance du système bancaire à son égard. Ce comportement participe au renforcement de son prestige. L'impact d'un tel instrument sur les objectifs bureaucratiques de leurs dirigeants font que, certaines Banques Centrales, la Bank of England par exemple, même sans utiliser cette technique comme instrument de régulation monétaire, y recourent comme moyen pour accroître leurs recettes [41].

En somme, l'obligation faite aux banques de stériliser une partie de leurs inputs alourdit la structure de leurs coûts, même ceux-ci sont répercutés sur leurs clients. Toutefois, une telle pratique ne favorise pas les rapports avec leur clientèle. Aussi, pour préserver le soutien du milieu bancaire, la Banque Centrale limite l'usage de cet instrument et le complète par des mesures comme les contrôles directs et sélectifs.

Le Contrôle Direct du Crédit

Cette technique de rationnement du crédit, l'une de celles qui permettent à la Banque Centrale une "détermination exacte" du système monétaire et financier, n'est plus utilisée dans les économies de haute technologie financière. En Afrique, les instruments indirects sont encore à l'état embryonnaire, pour influencer l'expansion et la répartition sectorielle du crédit, les techniques comme l'encadrement du crédit sont souvent utilisées. Cet instrument est relativement commode pour les contraintes bureaucratiques. En général, son utilisation prend la forme d'une prescription officielle de limites quantitatives du crédit bancaire assortie d'un système de sanctions pour les contrevenants.

La Banque peut doser, moduler l'emploi de cet instrument en fonction de ses souhaits. Cette maniabilité est essentielle pour la gestion efficace de ses relations avec les agents de son environnement.

Banque Centrale, des obligations d'Etat, des bons de Trésor et des effets commerciaux. L'éfficacité de cette technique est tributaire du niveau de développement du système bancaire et de la fonctionnalité des marchés de capitaux. En Afrique, exceptés les pays de la Zone Franc et certains membres de l'ancienne zone Sterling, la Gambie et le Ghana par exemple, la manipulation de cet instrument est peu courant. Cette situation découle de l'état de surliquidité des banques.

L'avantage de la Banque Centrale est, sur le plan bureaucratique, de renchérir le coût de ses services, en particulier, celui relatif aux opérations d'escompte. Ce comportement, reflet d'un durcissement des conditions d'accès au crédit, affecte la situation des autres parties impliquées dans la politique monétaire, c'est le cas des banques commerciales. Celles-ci souhaitent, l'élimination des risques et des incertitudes provoqués par l'instabilité du loyer de l'argent. De ce fait, c'est le souci de gérer efficacement ses relations avec le gouvernement, le système bancaire et ses partenaires, qui conduit la Banque Centrale à manipuler dans certains sens le taux d'escompte.

Les Réserves Obligatoires

Les réserves obligatoires permettent à la Banque Centrale de stabiliser le système bancaire par la régulation de la liquidité sur le marché interbancaire et le freinage automatique de la propension de création monétaire du système bancaire. Le recours aux réserves obligatoires constitue, pour la Banque Centrale, en quelque sorte, la contrepartie de sa fonction de "prêteur en dernier ressort". Elles répondent à deux objectifs:

- d'une part protéger les dépôts de la clientèle,
- d'autre part, réglementer le crédit par le contrôle de la liquidité bancaire.

Comme élément du dispositif du contrôle monétaire, l'utilisation de cet instrument résulte, selon les pays, soit de textes réglementaires, soit d'accords entre la Banque Centrale et les banques commerciales.

L'efficacité de cet instrument suppose que :

- le mouvement centripète exercé par les autorités monétaires ne soit pas obstrué par l'indépendance des banques (possibilités de refinancement externes),
- la politique de crédit des banques soit largement influencée par

environnement. Aussi, donne-t-elle, souvent la priorité à la politique quantitative.

Mesures Quantitatives

Pour contrôler l'évolution de la masse monétaire, la Banque Centrale dispose d'un certain nombre d'instruments dont l'efficacité est tributaire du contexte économique et institutionnel. Dans une économie de haute technologie financière, les modes d'intervention de la Banque Centrale sont différents de ceux utilisés lorsque la technologie bancaire est encore embryonnaire. Dans le premier cas le recours aux techniques de marché (Open-Market, taux d'intérêt) sont privilégiées, dans le second, la préférence est donnée à l'usage d'instruments directs (contrôle quantitatif ou encadrement du crédit, taux d'escompte préférentiels...). Il existe de ce fait, des limites techniques aux choix des instruments de la politique monétaire. Toutefois, indépendamment du niveau de développement de l'économie, un même objectif peut être atteint par l'utilisation d'un ou plusieurs instruments. L'incidence de ces options techniques, en terme de coût d'oppoturnité, est variable (efficacité, délai d'action, impact réel...). Pour réduire le degré de perceptibilité de ses actions, la Banque dispose d'autres techniques par exemple, la combinaison, selon des intensités et des sens variables de plusieurs instruments. Aussi, la liberté d'action de la Banque Centrale est influencée par les possibilités d'utilisation sans restriction un grand nombre d'instruments.

La Banque Centrale, mue par ses motivations bureaucratiques, sans remettre en cause les bases productives de l'économie, privilégie l'usage de certains instruments. Il s'agit de ceux qui favorisent la réalisation de ses propres aspirations.

Taux et Plafonds d'Escompte

En absence de marchés de capitaux, le taux d'escompte ou de "base" demeure le pivot des taux d'intérêt dans les économies africaines. C'est la référence qui permet aux banques du second rang de fixer leurs conditions de rémunérations (taux débiteur et créditeur). Pour leur refinancement, les banques présentent à l'escompte de la

l'utilisation des mesures qualitatives,

- la deuxième méthode correspond à une large diffusion de renseignements sur les pratiques et les opérations de la Banque. L'accès du public à cette information est d'un coût relativement faible. Elle s'apparente à l'utilisation des mesures quantitatives [40].

Mesures Qualitatives

La concrétisation des objectifs bureaucratiques de la Banque est facilitée par le recours aux modes d'intervention discrets. Il importe, en effet, que les distorsions qui surviennent dans ses relations avec les agents de son environnement ne soient pas divulguées sur la place publique. De même, pour maintenir la cohésion entre les parties prenantes de la politique monétaire, il ne faut pas que certains groupes, vis-à-vis d'autres, se sentent lésés par son comportement. Sinon, des critiques susceptibles de remettre en cause ses privilèges, se développent. Dans cette logique, les instruments intangibles (covert instrument) sont particulièrement appropriés pour la gestion de ses relations avec les agents de son environnement. Ces derniers ne laissent pas de marque. Ainsi, la persuasion, à la différence des taux d'intérêt, lui permet d'avoir un comportement sélectif, sans l'exposer à la critique. Elle peut ainsi, si besoin, favoriser certains groupes et infléchir des comportements d'agents dont elle ne contrôle pas directement l'activité.

L'intérêt de la persuasion comme mode d'action est souligné, dans les relations d'autorité et dans les relations de partenariat. Les directives, parfois informelles, que la Banque adressent à ses partenaires dans le but d'influencer leur comportement sur la distribution et le volume du crédit s'inscrivent dans cette perspective. Il semble que les Banques Centrales africaines utilisent les instruments intangibles pour peser sur la composition du portefeuille de prêt de l'intermédiation bancaire. Seulement, si, par leur nature, ces instruments préservent la Banque Centrale de la critique et favorisent la cohésion des parties impliquées dans la régulation monétaire, elles ne paraissent pas assez efficaces pour l'atteinte de finalités bureaucratiques. Leur adoption s'accompagne généralement d'un système de pénalité qui s'accorde difficilement avec la volonté de la Banque de développer des relations de confiance avec son

intérêts de son personnel. Les décisions de politique monétaire concernent, cependant, d'autres bureaucraties. Elles possèdent leurs propres contraintes et raisonnent, comme elle, en terme de préférences sur les objectifs et les choix de leur mode d'action. Ces différentes bureaucraties sont hiérarchisées. La loi établit la primauté, en terme de pouvoirs de sanction, de certaines vis à vis d'autres, c'est le cas des relations entre le gouvernement et la Banque Centrale. Cette dépendance en droit oblige théoriquement la subalterne à se comporter de manière à éliminer les facteurs susceptibles de générer des frictions avec sa hiérarchie. Le gouvernement, préoccupé par sa contrainte de survie, est tenté d'infléchir l'action monétaire dans le sens de ses préférences: c'est la raison des pressions qu'il exerce sur les dirigeants de la Banque. Il est d'autant plus en mesure de le faire que de tous les participants à la politique monétaire, c'est le mieux informé sur leurs opérations. Il participe, en effet, aux délibérations de ses instances de décision.

Mais, la Banque dans son comportement se garde de sacrifier "le Capital Confiance" qui résulte de ses relations informelles, même si dans certains cas elle risque de s'opposer au gouvernement.

Pour préserver sa sécurité, c'est-à-dire son autonomie de décision, celle de ses dirigeants, en terme de maximisation de leurs chances de réélection, la Banque adapte son comportement à l'état de ses relations avec les groupes concernés par la politique monétaire.

Usage Bureaucratique des Instruments de Politique Monétaire

Le raisonnement à partir duquel sont révélés les objectifs bureaucratiques de la Banque Centrale peut être transposé sur ses modes d'intervention : ses instruments.

L'idée principale est la Banque classe les instruments dont elle dispose pour atteindre ses objectifs selon un ordre de préférences. Ce procédé, lui permet de privilégier ceux dont l'usage favorisent la réalisation de ses propres objectifs.

Comme, les variables monétaires sont affectées aussi bien par des mesures qualitatives que quantitaves, les autorités monétaires interviennent selon deux méthodes :

- la première méthode (covert method) est discrète. Elle se caractérise par une information diffusée avec parcimonie et concerne

par la recherche de la maximisation du profit discrétionnaires (différence entre les coûts de leurs opérations et leurs recettes). Il paraît évident que la réalisation des objectifs bureaucratiques est d'autant plus facile que le relâchement organisationnel est important. Les préférences bureaucratiques sont influencées par les caractéristiques des objectifs. C'est le cas de leur impact réel, de l'importance que leur accorde la hiérarchie... pour être à l'abri des critiques, la Banque Centrale adapte son comportement à ses relations avec les groupes susceptibles de menacer son statut. Dans ce sens, son adhésion à un objectif apparaît comme une fonction inverse du degré de perceptibilité (degree of perceptibility) de ce dernier, par contre elle est liée de façon positive à sa part de responsabilité. Ses choix vont porter, de préférence, sur des objectifs non mesurables. Dans ce cadre, l'objectif d'une plus grande flexibilité des marchés est préférée aux objectifs quantitatifs dont l'information est liée au marché (taux d'intérêt, niveau des prix, emploi, soldes extérieurs...). Dans le dernier cas, la critique accède facilement à l'information. Il suffit à cet effet de consulter les publications de la Banque, celles des revues spécialisées. De ce fait, en cas d'échec, il lui est plus difficile d'échapper à la critique et de minimiser son rôle.

La Banque Centrale est attachée à la réalisation de ses propres objectifs, qui se résument à la recherche du prestige et à l'auto-protection (self-preservation).

Le Prestige

La Banque Centrale occupe une certaine position dans la hiérarchie administrative. Faute de la consolider, elle cherche à la préserver. Cette place traduit, en terme bureaucratique, son pouvoir d'influence sur son environnement. Celui-ci, pour être reconnu doit être clairement circonscrit, la mesure de son importance est donnée par l'étendue de ses compétences. C'est ainsi, qu'il faut comprendre la dépendance entretenue du système des banques commerciales à l'égard de la Banque Centrale, qui parfois est prolongée sur certains segments des marchés de capitaux.

L'Auto-Protection

La Banque Centrale remplit convenablement sa mission lorsqu'elle est en sécurité et n'éprouve aucune crainte pour son statut et les

recettes et le niveau de son profit discrétionnaire. Ces nombreuses raisons expliquent l'aversion de la Banque pour toute création excessive de monnaie. Or, ce résultat ne peut être obtenu sans une gestion rigoureuse de l'accès au crédit.

En Afrique, la croissance quasiment continue du taux de base peut être interprété comme une confirmation de ce point de vue (tableau n° 2) :

Tableau n° 2 : Le Taux d'Escompte en Afrique (1984-1990)

Années	Bceao	Beac	Zaïre	Rawanda	Maroc	Tunisie	Madagascar	Mauritania
1984	**10.5**	**8.5**	**20.0**	**9.0**	**7.0**	**7.5**	**13.0**	**6.0**
1985	**10.5**	**9.5**	**26.0**	**9.0**	**8.5**	**9.25**	**11.5**	**6.50**
1986	**8.5**	**8.0**	**26.0**	**9.0**	**8.5**	**9.25**	**11.5**	**6.50**
1987	**8.5**	**8.0**	**26.0**	**9.0**	**8.5**	**9.25**	**11.5**	**6.50**
1988	**9.5**	**9.5**	**26.0**	**9.0**	**8.5**	**9.25**	**11.5**	**6.50**
1989	**11.0**	**9.5**	**50.0**	**9.0**	-	-	-	-
1990	**11.0**	-	-	**14.0**	-	-	-	-

Source : Statistiques Financières Internationales, Fonds Monétaire International (1990)

Le renchérissement du loyer de l'argent amenuise les marges des banques, alourdit le fardeau de la dette publique et entraîne, en l'absence d'un contrôle de change, un afflux de capitaux de l'extérieur. Une telle politique s'oppose aux intérêts de sa clientèle, de ses partenaires et de son autorité de tutelle. Elle l'expose à des mesures de retorsions.

Ces contradictions entre les intérêts concernés par la politique monétaire ne peuvent être ignorées. Leur prise en compte signifie que la politique monétaire mise en oeuvre est in fine l'objet de marchandage où les intérêts concernés procèdent à des concessions pour arriver à des solutions d'équilibre sous-optimales.

Ses Objectifs Bureaucratiques

Si l'action des agents de l'administration publique n'obéit pas à des motifs d'altruise, pourquoi celle des dirigeants de la Banque Centrale le serait-elle?

Il est conforme à l'expérience de considérer que, ces derniers favorisent dans le cadre de leurs fonctions, les décisions qui privilégient leurs objectifs personnels. Ce comportement est motivé

précise que : "...la Banque s'efforce de contribuer, dans les limites de ses attributions et en accord avec la politique économique et financière arrêtée par le gouvernement à :

- stabiliser la monnaie et assurer sa convertibilité,
- développer et régulariser le marché monétaire et le marché financier en relation avec les besoins de l'économie nationale.
- étendre les possibilités d'emploi et stimuler l'essor du revenu national".

Les Banques Centrales dont les statuts donnent une formulation vague de leur mission et se limitent à énumérer les opérations qu'elles sont autorisées à faire. C'est le cas de la Banque Centrale des Etats d'Afrique de l'Ouest, de la Banque des Etats d'Afrique Centrale et de la Banque Nationale de Rwanda.

Cette disparité sur la précision de la mission statutaire des autorités monétaires interdit toute projection globale sur les préférences, parmi les objectifs de la politique économique, de la Banque Centrale.

L'alternative (illustrée par la Courbe de Phillips), qui consiste à choisir entre l'emploi et la stabilité des prix, donne la mesure de l'antagonisme des objectifs de la politique économique. Décider c'est choisir, mais l'éventail des choix ou des préférences est limitée par des contraintes. Ainsi, la loi définie la mission de la Banque Centrale, délimite ses relations avec le gouvernement, le système bancaire et ses partenaires. Si à la place de la stabilité des prix, la Banque Centrale privilégie d'autres objectifs, le pouvoir d'achat de son titre de créance se déprécie de même que son prestige. Ce qui se traduit, entre autres, par la détérioration de la position extérieure de l'économie. Cette situation n'est pas concevable dans des économies, comme celles de l'Afrique, caractérisées par des besoins pressants de capitaux. Elle sape, en effet, les bases d'une croissance saine et remet en cause les aspirations au développement. Il est vraisemblable que, parmi les objectifs de politique économique, la Banque Centrale manifeste une préférence pour la stabilité des prix.

Une politique monétaire restrictive permet à la Banque d'améliorer ses marges. Cette situation suppose un renchérissement du loyer de l'argent, une augmentation des réserves obligatoires des banques ou des ventes de titres (Open-Market). Elle correspond à une diminution de l'offre de monnaie centrale par la contraction de l'expansion de la base monétaire. Un tel comportement accroît, ceteris paribus, ses

performances dans la lutte anti-inflationniste [39] définissent clairement la priorité des autorités monétaires.

Dans les Pays Africains Francophones, la mission confiée à l'Institut d'Emission, couvre généralement toutes les préoccupations relatives au développement. Cette caractéristique est reliée à leur situation économique (extraversion, cloisonnement des marchés, insuffisance des données statistiques...) qui rend parfois difficile les actions autres que celles inhérentes aux grands objectifs macro-économiques. Ainsi, les différentes législations relatives à son activité retiennent comme objectifs:

- L'émission et le rachat des billets de banque et pièces de monnaie;
- La coordination des règlements et l'administration du système financier national ou supranational;
- Le rôle de la Banque Centrale en sa qualité de banquier et agent fiscal du gouvernement;
- Le rôle de la Banque Centrale comme Banque des banques;
- La réglementation de l'économie en général et la promotion du développement.

Ces considérations sur le rôle promotionnel des autorités monétaires exceptées, les Banques peuvent être classées suivant le degré de précision de leurs objectifs statutaires.

Parmi celles dont la mission est énoncée de façon précise, se trouvent:

- La Banque Centrale de Tunisie dont l'article 33 des statuts souligne que : "la Banque a pour mission générale de défendre la valeur de la monnaie et de veiller à sa stabilité...";
- La Banque du Zaïre où il est précisé que : "la Banque a pour objectif de maintenir la stabilité monétaire...)" (Titre 2; Art.2).

Parmi celles dont la mission est définie de façon extensive et parfois imprécise, se trouvent:

- La Banque d'Algérie dont les statuts soulignent que : "la Banque Centrale a pour mission de créer et de maintenir dans les domaines de la monnaie, du crédit et des changes, les conditions les plus favorables à un développement ordonné de l'économie nationale, en promouvant la mise en oeuvre de toutes les ressources productives du pays, tout en veillant à la stabilité interne et externe de la monnaie" (Titre 3; Chapitre I, art. 55);
- La Banque du Maroc dont l'article 5 du Chapitre II des statuts

s'accroissent et les recettes de la Banque suivent. En phase de récession le processus inverse est observé.

Le mécanisme à partir duquel la Banque Centrale accroît ses recettes se présente ainsi :

Elle produit et vend de la monnaie centrale. Sa clientèle est constituée principalement du système des banques du second rang, auquel s'ajoute, dans les économies développées, un petit nombre de négociants en titres. Cette demande de monnaie centrale dépend de l'offre de crédit, qui elle-même est tributaire du comportement des ménages. Cette offre de crédit soutient la production et la consommation, en phase d'expansion, grâce à l'augmentation de la base monétaire, composée des billets détenus par le public et des réserves des banques.

A court et moyen terme, une politique monétaire expansive augmente l'offre de crédit par suite de celle de la monnaie centrale. La demande accrue des services de la Banque augmente ses recettes et indirectement le niveau de son profit discrétionnaire. Si un ajustement identique dans la sphère réelle ne suit pas le gonflement de la masse monétaire, l'offre des biens est inférieure à la demande, les prix augmentent, le pouvoir d'achat de la monnaie se dégrade, l'offre de crédit se contracte. Des mesures d'ajustement s'imposent progressivement, l'offre de monnaie centrale est réduite, les recettes de la Banque Centrale ainsi que le profit discrétionnaire sont affectés. Si à l'inverse, la politique monétaire accompagne l'évolution de l'économie réelle, l'apparition de telles distorsions n'est pas justifiée.

Cette démarche établit l'incidence de l'inertie bureaucratique sur la nature des décisions monétaires. Il demeure, cependant, vrai que les résultats financiers de la Banque Centrale ne peuvent s'améliorer en dehors d'un contexte favorable à l'investissement et à la croissance, c'est-à-dire hors de la maîtrise de l'inflation.

Objectifs Statutaires et Préférences Bureaucratiques

La mission assignée à la Banque Centrale est, selon les pays, plus ou moins explicite. Les statuts des Banques Centrales ne formulent pas toujours de façon précise les objectifs de la politique monétaire. Ce constat est important, car les statuts des Banques Centrales, formellement les plus indépendantes et qui obtiennent les meilleures

Rappelons que le biais bureaucratique résulte généralement d'une double contrainte :

- La première, intra-bureaucratique, dérive du processus d'affectation des ressources au sein de l'organisation notamment du problème du partage du surplus et de l'absence de lien entre l'effort consenti et le niveau de rémunération.
- La seconde, inter-bureaucratique, dérive de la capacité du bureaucrate à manipuler l'information et les coûts de transaction nécessaire au contrôle efficace de son action.

Par expérience, l'autonomie financière ne soustrait pas la Banque Centrale d'une relative dépendance à l'égard de son autorité de tutelle, même si celle-ci est moins visible que dans le cas d'une subvention.

La réalisation des marges et l'autofinancement ne s'opposent pas au fait que ses dirigeants soient dans l'incapacité de s'accaparer directement et sous forme monétaire le surplus. Ces considérations obligent à reconnaître que ni le régime de l'autonomie financière ni les procédures de nomination de ses dirigeants ne modifient, en fait, les conditions internes de l'organisation.

Aussi, ce n'est pas sans raison que Acheson et Chant considèrent la Banque Centrale comme "particulièrement appropriée à l'étude du phénomène bureaucratique"[38].

La Banque Centrale est, par ses caractéristiques, une institution bureaucratique. Cette vision participe à l'idée que les diverses motivations impliquées dans la définition et/ou la mise en oeuvre de la politique monétaire ne sont pas neutres. Les instruments de l'analyse traditionnelle ne permettent pas d'expliquer ces aspects du comportement des autorités monétaires. Ils deviennent compréhensibles une fois situés dans une logique de défense de leurs intérêts.

Cette démarche ne prétend pas que les décisions de politique monétaire sont expliquées seulement par des mobiles bureaucratiques, mais que leur intégration permet de comprendre certains enchaînements inexpliqués par de la politique monétaire fondamentale.

Les recettes de la Banque Centrale, comme pour toute unité de production, sont influencées par la conjoncture économique. En phase de croissance, la demande extérieure de l'offre nationale augmente, donc de la monnaie nationale. Les avoirs extérieurs de l'économie

administration gouvernementale. Au sommet de la hiérarchie du système monétaire et du crédit, elle est au centre du système de production et d'échange : "diriger la Banque Centrale, c'est en fait disposer de tout l'appareil de production". Cette position et les relations qui en résultent avec les agents de son environnement la distinguent des autres administrations publiques.

Assimiler la Banque Centrale à un Bureau, c'est reconnaître implicitement des différences possibles entre son ordre de préférences et celui de "l'intérêt général". Si tel est le cas, un comportement efficient de la Banque Centrale n'entraîne pas la réalisation d'un optimum social. Adhérer à une telle conclusion suppose établie l'adéquation entre ses caractéristiques et celles du bureau.

L'analyse économique de la bureaucratie souligne que l'inefficacité dans l'affectation des ressources, au niveau d'une institution, résulte aussi bien des facteurs internes (théorie de l'inefficience-X) que des facteurs externes (théorie des droits de propriété). Dans ce cadre, le profit n'est pas l'objectif du bureau. Son activité est financée par les subventions qu'il reçoit de son autorité de tutelle. Le bureaucrate ne peut s'approprier, directement, une partie du revenu résiduel. Son recrutement (la nomination) ainsi que sa promotion reposent non pas sur ses attributs personnels, mais sur des règles précises liées à son "rôle organisationnel"[30].

La Banque Centrale dans son organisation et son fonctionnement se caractérise par deux traits essentiels :

- Elle est régit par le principe de l'autonomie financière. Ses activités secrètent des marges, parfois, non négligeables[31], dont une partie versée à l'Etat. Il arrive que ce montant de seigneuriage soit budgétisé, c'est le cas des pays africains [32]. Au niveau de la Banque du Zaïre, 80% des bénéfices nets de chaque exercice sont versés au Trésor[33]; au Rwanda ce pourcentage est de 50% [34] ;en Algérie de 85% sont versés au Trésor[35]; enTunisie de 85% [36] ainsi qu'au Maroc [37].

- Ses dirigeants sont nommés par la représentation politique (gouvernement).

Ces modalités s'éloignent, apparemment, des caractéristiques du bureau. On peut se référer à elles pour exclure la Banque Centrale du champ d'étude des phénomènes bureaucratiques.

Cette argumentation n'est pas satisfaisante. ..

gouvernements sont enclins à abuser des facilités et avances de la Banque au Trésor. Sûr du soutien des sources de financement extérieures, le gouverneur de la Banque Centrale, peut s'opposer au laxisme de la politique budgétaire, sans craindre des représailles politiques. Ce sont des considérations de rigueur monétaire qui justifient les désignations de M. Touré, ancien ministre des finances du Sénégal et directeur du département Afrique au F.M.I., comme vice-gouverneur de la Banque du Zaïre en 1989 et de J. Bussière, haut fonctionnaire de la Bank of Canada, comme gouverneur de la Bank of Zambia.

La notoriété du gouverneur auprès des milieux financiers internationaux, des bailleurs de fonds comme le F.M.I. ou la Banque Mondiale, constitue une sorte de rempart à une relative stabilité des prix dans l'économie. Ce n'est point un hasard, si en ces temps de crise, deux anciens fonctionnaires des institutions financières internationales accédent à la tête de leur pays, Nicéphore Soglo (F.M.I.) au Bénin, André Milongo (Banque Mondiale) au Congo. De même, les gouverneurs de la B.E.A.C., C.O. Mbia, de la B.C.E.A.O. A. Ouattara, sont nommés comme premiers ministres au Gabon et en Côte d'Ivoire.

En somme, l'autorité monétaire dépend du gouvernement sur le plan des textes. La Banque Centrale s'incline lorsqu'il subsiste des désaccords sur la politique monétaire à mener. Cette conclusion doit être nuancée, car les données de l'expérience montrent que les relations entre le gouvernement et la Banque Centrale sont de nature dialectiques. La Banque Centrale jouit d'une relative autonomie de fait qu'elle tient de sa spécificité institutionnelle, mais aussi du comportement rationnel de l'entrepreneur politique. Pour être pragmatique, il faut considérer que la Banque Centrale (Elle) n'est ni totalement indépendante ni dépendante du gouvernement.

LES CARACTERISTIQUES BUREAUCRATIQUES DE LA BANQUE CENTRALE

La Banque Centrale: Un Bureau ?

La Banque Centrale, propriété de l'Etat, est une administration publique, à la différence de la direction du Trésor, ce n'est point une

- L'exercice de tout pouvoir implique un coût. Cette contrainte fournit la première série d'explications relatives au relâchement organisationnel. Comme tout agent économique, le gouvernement est soumis à une contrainte budgétaire. Il ne dispose que des moyens limités pour mener toutes ses actions, il doit faire des choix donc procéder à des arbitrages.

Cette argumentation se réfère implicitement aux mécanismes d'un système démocratique où l'électorat exerce une pression permanente sur le gouvernement (par les sondages d'opinion, les échéances électorales, etc...). Pour soumettre la Banque Centrale à un contrôle strict, il faut que le niveau du coût d'opportunité de cette action l'y incite. Si le gouvernement pense tirer un meilleur avantage politique, avec un investissement comparable, ailleurs, il relâche son contrôle. Pour quelques raisons liées à la nature de la politique monétaire (mécanismes complexes et délai de réaction long) et au comportement bureaucratique (manipulation de l'information) et influence sur l'état psychologique des marchés (les anticipations), le coût du contrôle autoritaire de l'action de l'autorité monétaire n'est pas une donnée. Il peut être gonflé artificiellement. Pour préserver ou améliorer son image auprès des électeurs, l'entrepreneur politique, comme agent rationnel, cherche à aboutir de ses investissements la plus grande rentabilité politique possible. Cette logique explique pourquoi les actions de relance se font par le biais des mesures budgétaires et celles de rigueur par des mesures monétaires [27]. Les préférences partisanes peuvent, parfois, conduire les responsables politiques à cibler une frange donnée de l'électorat. Ils n'y parviennent pas par le biais de la politique monétaire. Cette dernière, par ses effets diffus, exclut toute possibilité de discrimination. Enfin, l'intérêt du gouvernement lui commande, pour des raisons de calcul électoral, d'adopter une attitude tactique dans ses relations avec la Banque Centrale: c'est la thèse de la Banque Centrale "bouc émissaire" mise en évidence par E.J. Kane [28]. Elle démontre que le gouvernement se comporte de manière à récupérer les succès enregistrés par la Banque Centrale et à lui faire endosser d'éventuels échecs.

La seconde série d'arguments prend en considération des facteurs comme la personnalité et la notoriété du gouverneur de la Banque [29]. Ces derniers nous semble déterminants dans le contexte des pays africains. Confrontés, à d'importants déficits budgétaires, les

l'Afrique Occidentale Française, illustre l'idée que chacune des autorités (politiques et monétaires) se fait de sa mission et ce qu'elles en attendent.

Devant le refus du premier d'accorder des crédits supplémentaires aux coopératives bananières :

- Haut Commissaire :"... ce n'est pas la peine d'avoir substitué un établissement public à une banque privée pour qu'il se montre moins soucieux de satisfaire les demandes des autorités publiques".

- Directeur:"... c'est peut être parce que la banque en question a parfois donné un poids excessif aux désirs des autorités politiques par rapport à ses propres responsabilités, qu'elle a perdu le privilège de l'émission" [25]..

Dans le contexte africain, dire que les responsables de la politique économique privilégient l'idéologie de croissance ne signifie pas, loin s'en faut, que la politique monétaire accorde la priorité à la croissance et à l'investissement.

Les statuts de la Banque Centrale définissent, en droit, ses rapports avec le gouvernement. Lorsqu'ils affirment la primauté du pouvoir politique, il peut paraître paradoxal de soutenir que la Banque Centrale jouit d'une relative autonomie de fait. Les arguments développés dans le cadre de l'analyse économique de la bureaucratie montrent le bien fondé d'une telle attitude.

Il est établi de façon empririque que croissance de l'interventionnisme public et marge de manoeuvre de l'autorité monétaire sont corrélées négativement[26]. Autrement dit, lorsque la Banque Centrale est astreinte à placer ses propres objectifs en second plan, la distinction autorité monétaire/autorité budgétaire devient superflue.

Dans ce cadre, qu'elles peuvent être l'expression de l'autonomie de fait de la Banque Centrale ?. Les relations entre le gouvernement et la Banque Centrale sont complexes et même contradictoires. Elles se caractérisent par un dosage sophistiqué de dépendance et d'autonomie. L'autonomie de la Banque Centrale est la conséquence d'un relâchement organisationnel consécutif au comportement relationnel du gouvernement. Cette explication repose sur deux hypothèses:

- Le gouvernement est conscient de sa prodigalité financière et de ses penchants inflationnistes. Si tel est le cas, alors pourquoi cette autonomie n'est-elle qu'implicite au lieu d'être explicite.

INDEPENDANCE DE LA BANQUE CENTRALE

La Dépendance de Droit

A l'image des modèles occidentaux, l'Etat africain est présent dans la Banque Centrale, non seulement par l'association à son capital, mais dans son organisation et sa gestion.

L'article 40 alinéa 2 des statuts de la Banque du Zaïre précise "un représentant du conseil exécutif (gouvernement) assiste, avec voix consultative, aux séances du conseil (de la Banque). Il peut suspendre toute décision du Conseil et fera, dans ce cas, rapport au Chef de l'Etat...".

L'article 19 des statuts de la Banque Nationale du Rwanda stipule : "le Ministre des Finances peut opposer un droit de veto à toute résolution du conseil ; dans un délai de trois jours à partir de celui où il a été informé".

Ces dispositions qui donnent une légitimité aux interventions publiques dans les affaires de la Banque ne constituent pas des cas isolés. Elles sont dans la plupart des textes qui régissent l'émission de monnaie centrale en Afrique [24].

Dans la majorité des cas, le gouverneur rend compte de l'activité de la Banque, au Chef de l'Etat ou au Ministre de tutelle. Cette démarche, sous la forme d'un rapport annuel, est généralement une obligation statutaire (cf. art. 105 Banque d'Algérie, art. 54 Banque du Maroc, art.11 Banque Nationale du Rwanda, art. 70 Banque de Tunisie, art.12 Banque du Zaïre...).

A partir de ces considérations, dire que l'Etat prend activement part à la conduite des affaires monétaires, en Afrique, n'est certainement pas excessif. Toutefois, en dépit, de ces dispositions qui limitent l'esprit critique et les marges de manoeuvre de la Banque Centrale, cette institution ne peut être réduite à une simple annexe du service public. Il importe donc de distinguer dans ses relations l'esprit et la lettre du texte.

Une Autonomie de Fait

Un ancien échange, entre le Directeur de l'Institut d'Emission (autorité monétaire) et le Haut Commissaire (autorité politique) de

ne rencontre pas trop de difficultés. Comme les retombées des décisions sur l'économie réelle sont relativement plus appréciables que celles des politiques budgétaires et fiscales, il faut s'attendre que l'action monétaire soit privilégiée dans leur régulation conjoncturelle. Cette situation est sans doute en relation avec la prédominance de l'idéologie de croissance dans la détermination de leur politique économique. Les plans nationaux de développement élaborés au début des années soixante, sont à cet égard édifiants[17].. Comme le souligne R. Julienne, ancien Directeur Général (Gouverneur) de la B.C.E.A.O., "longtemps les politiques africains ont considéré la gestion monétaire comme un monde étranger à la politique, et donc portaient à ses objectifs et à ses contraintes que peu d'intérêt" [18].

Cette indifférence est relatée, en Amérique Latine, dans le débat normatif "monétariste-structuraliste" [19].

Les instruments développés par l'analyse économique de la bureaucratie et la théorie économique de la politique permettent d'expliquer la préférence du gouvernement pour les mesures budgétaires et fiscales par rapport aux décisions monétaires [20].. Dans la controverse sur l'efficacité relative de ces politiques, l'argument qui repose sur l'avantage/coût politique est sans doute l'un des plus pertinents. Les mesures fiscales sont adaptées à des préoccupations de court-terme et à des actions sélectives par exemple, elles peuvent ne concerner qu'une frange du public[21].. Cet ensemble de caractéristiques se concilie bien avec la contrainte de survie du gouvernement. Par contre, les effets des décisions monétaires se manifestent à long-terme et sont, de part leur nature, difficiles à circonscrire [22].. Une autre source de frictions, avec le gouvernement résulte du problème de "L'incohérence temporelle" de la politique monétaire. Dans les systèmes démocratique, la politique monétaire n'est généralement pas en phase avec les contraintes du cycle électoral.

Transposés, dans le contexte institutionnel africain, des années soixante, dominé par le pluralisme politique, ces arguments expliquent la préférence pour la politique budgétaire.

Cette suprématie de l'idéologie de croissance et du développement, parfois, consignée dans les statuts de la Banque Centrale [23], influence la liberté d'action des autorités monétaires.

ou de type fédéral est plus favorable à une relative efficacité de l'action de l'autorité monétaire [14].

Tableau n° 1: Durée du Mandat des Gouverneurs de Banque Centrale dans des Pays Africains Francophones

Algérie	6 ans	renouvelable
Rwanda	3 ans	=
Tunisie	6 ans	=
U.M.E.A.C.	5 ans	=
U.M.O.A	6 ans	=
Zaïre	5 ans	=

L'Influence des Facteurs Politiques

La pertinence du rôle de la monnaie et de la politique monétaire dans la régulation conjoncturelle n'est plus contesté. Sur le plan politique, les chances de survie d'un gouvernement s'évaluent sur la base d'indicateurs largement influencés par les décisions monétaires (taux d'inflation, taux de change, soldes extérieurs, etc...). Ce fait explique l'intérêt que le gouvernement accorde à l'activité de la Banque Centrale. L'harmonisation de la politique économique globale suppose une étroite concertation entre les autorités monétaires et budgétaires. Seulement ces deux agents ne répondent pas à la même logique, d'où la complexité voire la contradiction de leurs relations. Celles-ci "reposent sur une base politique, alors que le contenu de leur application est économique et monétaire". Cette ambiguité, soulignée par nombre d'auteurs [15].. mise à part, les rapports entre la Banque Centrale et le Gouvernement sont influencés par les caractéristiques institutionnelles de l'environnement économique.

Dans les économies d'Occident, la Banque Centrale appartient à l'environnement des institutions démocratiques. Dans ce contexte, le développement de la technologie financière et l'éclosion des marchés de capitaux nationaux limitent le rôle de la Banque Centrale (prêteur en dernier ressort) [16].

Les économies africaines s'écartent un peu de ce schéma. Avec une technologie financière, au stade embroyonnaire, et la prédominance de l'intermédiation indirecte, la mise en oeuvre de la politique monétaire

l'autre, leur statut permet de les distinguer.

En Afrique du Nord :

Le Gouverneur de la Banque d'Algérie, nommé pour six ans renouvelables une fois, et ses trois principaux collaborateurs sont désignés par décret présidentiel [8].

Au Maroc, comme en France, les statuts de la Banque Centrale ne mentionnent pas la durée du mandat du Gouverneur et celle des membres de son conseil d'administration ; tous sont nommés par décret royal sur proposition du ministre des finances [9].

En Tunisie, le mandat du Gouverneur de la Banque Centrale est de six ans, renouvelable plusieurs fois [10] ; lui, son vice-gouverneur et ses huit conseillers sont nommés par le Président de la République.

En Afrique Noire:

Le statut de l'autorité monétaire est très hétérogène. Jusqu'en 1984 le gouverneur de la Banque de la République de Guinée et son homologue malien, jusqu'en 1967, sont membres du gouvernement avec rang de ministre. Leurs fonctions sont plus politiques que techniques.

Les gouverneurs de la Banque de Zaïre et de la Banque Nationale de Ruanda sont nommés par leur Chef de l'Etat. Leurs mandats sont tous deux renouvelables, cinq ans pour le premier [11] trois ans pour le second.

Au niveau des Unions Monétaires en Afrique de l'Ouest et Centrale, ce sont des instances inter-étatiques qui désignent les principaux responsables de la Banque. Le Gouverneur de la Banque des Etats de l'Afrique Centrale (B.E.A.C.) est nommé par son Conseil d'Administration pour cinq ans renouvelables. Son homologue de la Banque Centrale des Etats d'Afrique de l'Ouest (B.C.E.A.O.) est nommé par le Conseil des Ministres de l'Union Monétaire de l'Afrique de l'Ouest (U.M.O.A.) pour six ans renouvelables [12].

Sur un plan général, l'importance de ces différences de procédures, dans la nomination des principaux dirigeants de la politique monétaire, entre les structures nationales et supranationales est soulignée par certains auteurs [13]. Il semble démontré que le contrôle multinational

d'euphorie économique. Dans l'esprit qui préside à la création des nouvelles Banques Centrales, celles-ci sont tenues d'assurer une "mission de service public" et de promouvoir à terme l'indépendance financière nationale ou supranationale. Ce schéma ne s'est pas imposé de lui-même, il est le résultat de l'évolution des rapports de forces entre les différentes composantes du système économique (7).

En théorie, le capital de la Banque Centrale appartient aux citoyens. L'Etat, émanation de la volonté du citoyen, exerce, souvent explicitement, un droit de regard sur ses activités et ses décisions : c'est son pouvoir de contrôle. Il dispose, à cet effet, et au travers de l'instrument juridique, des moyens qui lui permettent d'affirmer son ascendance sur le pouvoir monétaire. Cette caractéristique est inscrite dans le statut de l'autorité monétaire.

Le statut de l'Autorité Monétaire

Au sommet de la Banque Centrale est placé un gouverneur. Cette distinction n'est pas simplement formelle, elle décrit l'étendue de ses compétences. Cette personnalité détient à elle seule, plus de pouvoirs que le gouvernement de part sa position désigné par le suffrage universel. Si, l'examen du statut de l'autorité monétaire donne un aperçu sur la plus ou moins grande autonomie de la banque centrale, pour préciser cette question, il faut lui adjoindre d'autres modalités.

Dans ce domaine, l'analyse comparative est difficile du fait de la multiplicité des régimes institutionnels. La combinaison du statut général et des modalités spécifiques, comme la procédure de nomination des dirigeants, leur profil, la durée de leur mandat (court/long), le marché (interne/externe) de leur recrutement permet de déterminer l'autonomie relative de l'autorité monétaire.

L'histoire des Banques Centrales Occidentales montre que le pouvoir de désigner les dirigeants de la Banque Centrale est passé, progressivement, des actionnaires privés au pouvoir politique. Aujourd'hui, comme dans le passé, les procédures de nomination s'effectuent, selon les cas, par des modalités directes ou indirectes.

Au niveau des systèmes des pays africains francophones, le mode de désignation directe est la règle. Le gouverneur et ses principaux collaborateurs sont nommés et révoqués par le gouvernement. Si la durée de leurs mandats (cf. tableau n°1 et n°2) varie peu d'un pays à

de leur système monétaire.

Ces mesures, centrées dans l'ensemble sur les restructurations bancaires, remettent en cause les nationalisations bancaires du milieu des années soixante. L'Etat se désengage, cède au secteur privé ses parts de capital. Ces privatisations s'accompagnent d'une redéfinition du paysage bancaire avec en particulier de nouvelles réglementations pour la surveillance des banques. Ces initiatives, bien inspirées, risquent cependant de ne pas donner les résultats escomptés, si concomitamment, en amont, elles ne s'accompagnent pas de réformes sur l'émission du billet de banque.

L'ensemble des problèmes du système bancaire en Afrique Francophone se résume, en fait, à celui de la "dépolitisation" de l'offre de crédit il s'agit de la crédibilité de la politique monétaire(6).

Il faut donc revoir, non seulement les modes d'actions des autorités monétaires, substitution progressive des instruments indirects aux instruments directs, mais de procéder à une révision de leur statut, pour les préserver des "humeurs" politique. A ce propos, les suggestions correspondant à des choix optimaux prescrivent plus qu'elle ne décrivent. Elles sont d'essence normative.

Les autorités monétaires, confondues à la Banque Centrale, font face à de multiples contraintes qui ne peuvent se réduire à des procédures techniques. De ce fait, considérer leur situation effective : ce qu'elles sont plutôt que ce qu'elles devraient être, est indispensable pour envisager des solutions de réformes institutionnelles efficaces : c'est la méthode de l'analyse positive.

Dans cette perspective, notre article tente de mettre en évidence certains facteurs non révélés du comportement de la Banque Centrale, notamment ceux liés à son indépendance.

LES CARACTERISTIQUES INSTITUTIONNELLES DE LA BANQUE CENTRALE

La propriété de son capital

L'émission du billet de banque, dans les différents systèmes actuels, est l'aboutissement d'évolutions fort disparates.

L'activité Banque Centrale, en Afrique, débute sous sa forme actuelle, dans la première moitié des années soixante, dans un climat

Le comportement bureaucratique de la BANQUE CENTRALE : Cas des Pays Africains Francophones [1]

Dr. Zakaria FAWAZ (*)

INTRODUCTION

Le résultat de trente années d'activités bancaire sur le continent africain s'identifie à celui de systèmes de crédits laxistes avec ses conséquences sur le plan économique et monétaire.

Face à la nécessité de solvabilité et de rentabilité, les banques sont en état de cessation de paiement les unes après les autres. L'ampleur de ce sinistre est illustrée par la situation du secteur bancaire dans les pays africains de la Zone Franc [2], pourtant réputée moins dégradée que dans le reste du continent. En 1989 au niveau des Unions Monétaires de l'Afrique de l'Ouest (U.M.O.A)[3], et des Etats de l'Afrique Centrale (U.M.E.A.C.), pas moins, d'une quarantaine de banques sont en liquidation. Comme, dans leur quasi-totalité, leurs capitaux sont à dominante publique, les conséquences sur l'équilibre monétaire de ces pays sont graves du fait que cette situation affecte directement la position des autorités monétaires. Ainsi, la Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (B.C.E.A.O.) et la Banque des Etats de l'Afrique Centrale (B.E.A.C.) détiennent plus de 800 milliards de Francs C.F.A.[4] des créances douteuses.

En vue de rapprocher l'intermédiation bancaire des préoccupations de développement et améliorer l'efficacité relative de leur politique monétaire[5], nombre de pays africains appliquent, depuis quelques années d'importantes mesures afin de rationaliser le fonctionnement

(*) Maître de Conférences à l'Université Libanaise.

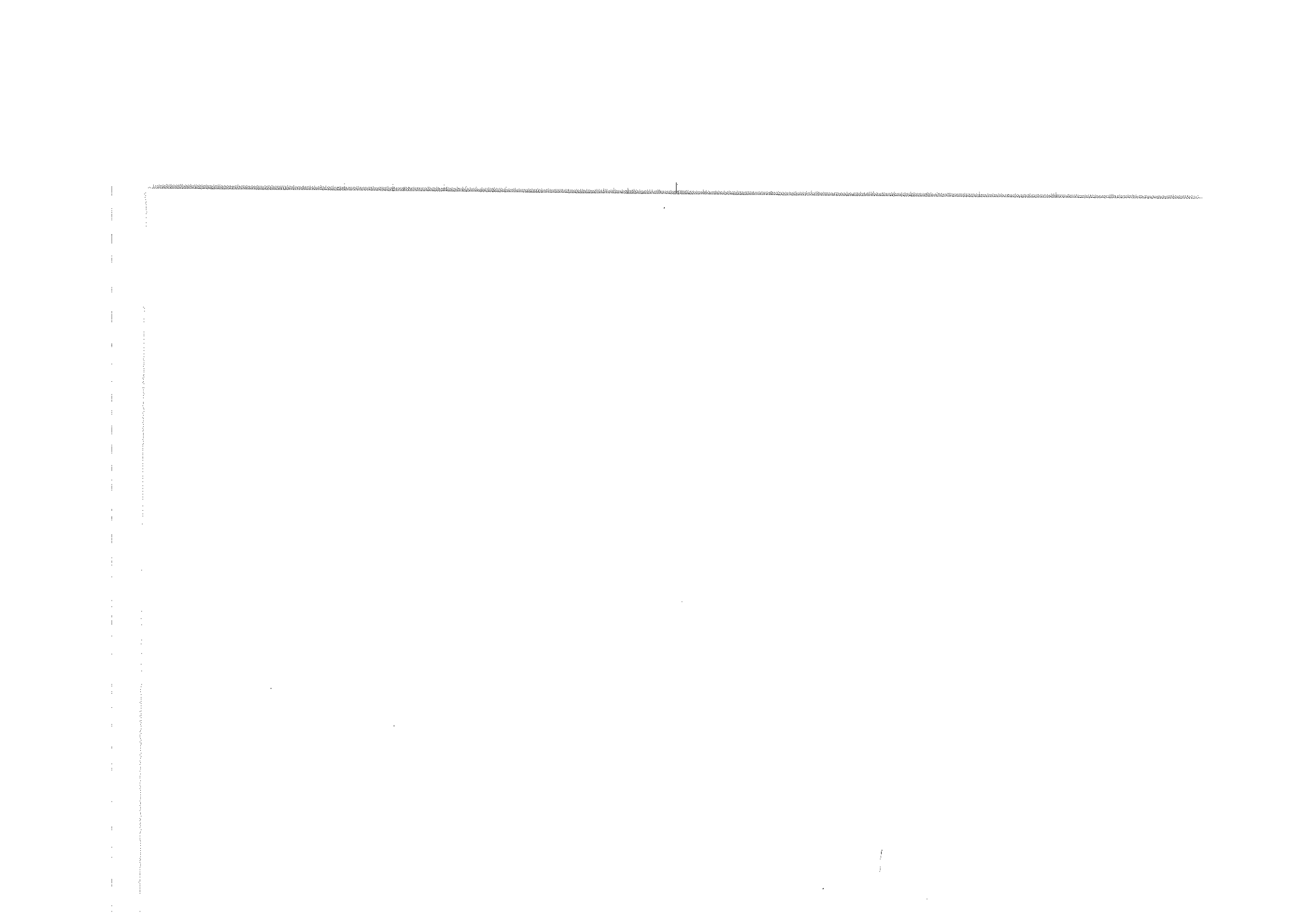

de l'Union Européene.

Ces Sommets, depuis 1986 ont abouti à Hanoi en 1997, à la création d'un secrétariat général, dont le siège est à Paris, qui a été confié par les chefs d'Etat, pour quatre ans, à Boutros Boutros Ghali.

Le Liban a inivité en 1997 les Chefs d'Etat et de Gouvernement à tenir leur IXe Sommet à Beyrouth, avec pour objectif de retrouver sa place au niveau international. C'est en effet la première fois qu'un tel sommet se tient dans le Monde Arabe, avec une portée politique importante au moment où la situation régionale requiert une sensibilisation de nos partenaires. C'est 1/3 des pays représentés aux Nations unies qui vont se retrouver à Beyrouth. Le principe de l'adhésion à cette instance étant l'accord à l'unanimité des pays, le Liban s'est toujours opposé à l'adhésion d'Israël qui en a fait la demande.

francophonie, sa création ayant été ratifiée par les parlements des différents pays présents dont le Liban.

Le nombre des pays intéressés par ce regroupement augmentant sans cesse, le président français, François Mitterrand en 1986, a pris l'initiative d'inviter ces pays à se regrouper, d'une manières informelle, sans nécessité d'une charte ou d'une ratification quelconque par les parlements, et de créer ensemble un espace de solidarité et de cooperation.

C'est à cette occasion, que les sommets des Chefs d'Etat ou de Gouvernement ont été invités et qu'ils ont pris l'habitude de se réunir tous les deuxans, dans un des pays.

Ils sont actuellementau nombre de 55, membres ou non de l'Agence à participer à ces Sommets avec des motivations différentes. il s'agit de 55 chefs d'Etat ou de gouvernement, car dans le cas de la Belgique, l'Etat est présent mais la Communauté française de Belgique l'est aussi. Dans le cas du Canada, le premier ministre fédéral est présent mais ceux des deux provinces du Québec et du Nouveau Brunswick le sont aussi.

La motivation de cette démarche pour les Français était double:

1 - A côté de la contruction européene qu'elle souhaitait au plus haut point, elle souhaitait maintenir aussi son pouvoir d'influence sur ces pays, étant donné ses intérêts économiques et militaires en Afrique, notamment.

2 - L'influence politique, économique et culturelle américaines dans le monde ayant supplanté de loin celle de la France, le président français a imaginé qu'à travers une structure comme la francophonie, elle pourrait former une contrepoids notamment dans le processus de la mondialisation.

Pour les autres pays, selon les régions, la motivation est différente. Pour les pays arabes, la participation à cette instance internationale leur permet de concilier leur double appartenance au monde arabe et à la francophonie. En effet, autour de cette table, se nouent des liens et des alliances. Mais ces pays bénéficient, à leur demande, d'une coopération dans les domaines de l'éducation, des échanges artistiques et culturelle, du livre, des nouvelles technologies, des formations, de bourses universitaires et de recherche...

Pour les pays du Maghreb, c'est aussi un apprentissage des relations internationales et un point de plus dans leur volonté de se rapprocher

La Francophonie pourquoi?

Au départ, la francophonie est un terme qui a été popularisé au lendemain des indépendances en 1962 dans les discours de quelques chefs d'Etat africains, Leopold Sedar Sengor du Sénégal, Hamami Diori du Niger et pour le monde arabe Habib Bourghiba. Il reflètait à l'époque le désir de l'Afrique modérée de recueillir l'héritage de la colonisation. Pour l'Afrique militante, il portait des connotations néocolonialistes, avec le souhait de la France de maintenir ses anciennes possessions dans une forme de dépendance.

Il est vrai que par les hasards de l'histoire, il se trouve des groupes qui parlent français sur tous les continents. La langue française, commune à tous ces pays et utilisée à des niveaux divers, notamment au Canada où le Québec affiche une volonté d'autonomie linguistique, culturelle et politique au sein de la confédération canadienne avant d'affirmer sa volonté d'indépendance.

Tant pour l'Afrique que pour le Québec, la francophonie est un moyen de rétablir un nouveau rapport entre les peuples mais aussi avec la France, vis-à-vis de qui ils partagent un sentiment mitigé.

En 1970, une trentaine de pays réunis en Afrique à Niamey (Nigger) ont décidé de créer par convention l'Agence de coopération culturelle et technique (ACCT) dont l'assemblée générale est composée des ministres de l'éduc ation ou de la culture et qui s'étaient fixés comme objectif fondamental la promotion des cultures de leurs pays par une politique de coopération culturelle et technique.

C'est aujourd'hui la seule organisation intergouvernementale de la

BiC®

رائد الكتابة في العالم!

8 - Consultation permanente:

Enfin, il serait souhaitable d'envisager la mise en place d'une consultation permanente, entre diplomates et agents culturels pour la mise en application et le suivi de tout ce qui précède dans l'activité des organisations internationales.

vers d'autres langues des pays francophones.

3 - Manifestations thématiques:

Autour de thématiques d'intérêt commun aux pays membres, différents véhicules d'expression artistique et culturelle s'expriment dans leurs langages respectifs. (Exemples: films, pièces de théâtre, peintures, textes littéraires, chansons et musiques produits par les pays membres, et dans leurs langues, représentent le racisme et la xénophobie, les grands moments d'avancée de la démocratie ou des acquis sociaux, la liberté, etc.).

4 - Technologies de l'information pour tous:

L'investissement de l'espace virtuel est une urgence pour la communauté francophone, non seulement en sa qualité d'usager des inforoutes, mais aussi de producteur de sites d'utilité générale. A ce niveau, il serait envisageable que la Francophonie finance, après concours général sur base de *business plans*, une ou plusieurs *start-up*. Les premières pourraient être consacrées à des services de traduction du français vers les langues des pays francophones et de ces dernières vers le français.

5 - Instruments d'observation:

Dans le cadre d'une convention entre les pays membres, il serait envisageable de mettre en place un Observat des cultures et du dialogue interculturel, sorte de centre de recherche associant des disciplines diverses et chargé de suivre et d'évaluer les activités à caractère interculturel.

6 - Aide à la production culturelle:

L'accés aux ressources de production dans les domaines culturels coûteux (cinéma, multimédia, télévision, etc.) est notoirement inexistant dans les pays les moins avancés de l'espace francophone. A cet égard, il est recommandé de créer un Conseil artistique disposant d'un fond d'aide à la création dont seraient bénéficiaires prioritaires, sinon exclusifs, les créateurs du sud.

7 - Protection de la production culturelle:

Dans le cadre des efforts menés par la communauté internationale pour trouver des mécanismes juridiques efficients à garder, il semble nécessaire pour la communauté francophone de s'atteler à l'harmonisation des positions de ses membres en matière de propriété intellectuelle.

phone prenne toute sa part et toute sa place dans la dynamique de mondialisation et, que de cette mondialisation, il soit favorisé le meilleur et évité le pire, la Francophonie se doit de paver et de défendre la voie du "dialogue des cultures". C'est pour nous, un chantier du présent, mais surtout de l'avenir: des faits culturels et sociaux à scruter, à comprendre, et à rendre plus intelligibles, une ligne de conduite à observer, un objectif stratégique à poursuivre. Partant d'une exigence de reconnaissance, le dialogue qui ne souffre pas de point final, doit aboutir à des formes multiples et toujous renouvelées d'alliance. Puissent nos diversités culturelles respectives être mieux assumées, et devenir plus créatrices, dans le jardin commun de la francophonie et dans le monde de demain auquel nous aurons contribué pleinement et sans réserve.

LES VOIES DU DIALOGUE

Propositions programmatiques

Les propositions de projets qui suivent se situent dans la logique du "dialogue des cultures", dans la mesure où elles tentent d'associer, autour de projets communs au pays participants, des médias, des moyens d'expression divers, et des langues aussi variées que celles que compte l'espace francophone.

1 - Echanges et voyages:

Il s'agit d'engager la plus large palette possible de secteurs sociaux dans ce dialogue. Le développement de programmes d'échanges et de circuits de tourisme culturel entre universitaires et membres d'associations de la société civile, devrait permettre, par exemple, l'encouragement des jeunes et des femmes à participer à ce chantier. Un réseau permanent devrait être créé entre écoliers et universitaires francophones, bénéficiant d'une tribune inter-scolaire et inter-universitaire.

2 - Enseignement interculturel, multilinguisme, traductions et projets éditoriaux:

La familiarisation avec les différentes productions et création culturelles du monde francophone devrait faire partie du programme d'enseignement, essentiellement au niveau littéraire. Or, s'il y a profusion de la traduction des grands classiques de la littérature française en d'autres langues, on trouve en revanche beaucoup mois de traductions d'œuvres contemporaines des pays francophones vers le français ou

gies au cœur des économies développées et le dépassement de l'ère industrielle au profit d'une révolution de l'information accroissent aussi les écarts au sein même des sociétés les plus avancées, et viennent parfois à y menacer certains acquis. Dans un monde où la richesse est appelée à se concentrer autour de "l'économie de la connaissance", la nouvelle inégalité est celle qui mettra face à face ceux qui - pour des raisons économiques mais aussi culturelles et éducatives - ont accès aux technologies de l'information et ceux qui en sont privés. Elle opposera de plus en plus ceux qui disposent des clés du savoir à ceux qui n'en disposent pas. La lutte contre ces nouvelles pauvretés ne passerait donc plus par l'ouverture de l'accés au capital, mais par l'accès à la compréhension de la complexité du monde et par le droit à l'intelligibilité des hybridations et des métissages qui fabriquent les identités d'aujourd'hui. Démocratiser les savoirs, faire circuler l'information, décloisonner les connaissances, encourager l'inter et la multi- disciplinarité, faire correspondre les cultures, devient aussi crucial pour la paix sociale que les subventions les plus généreuses de l'Etat providence. Une telle redistribution de la ressource intellectuelle reste toutefois à envisager à l'échelle globale, et renvoie donc à la multilatéralisation évoquée plus haut.

Aussi, en contribuant à établir la légitimité et la nécessité du dialogue entre les cultures et les sociétés, mais aussi en leur sein, il s'agit pour la Francophonie d'ancrer un droit nouveau, le droit à la modernité démocratique. Une modernité dépassant la stricte acception technique, pour exprimer une dimension culturelle, celle d'identités multiples et différenciées, conciliées en chacun sans heurts et sans conflit. Ce droit ne saurait être universel si des remèdes actifs n'étaient envisagés face aux risques majeurs de marginalisation et de subordination que comportent, dans les relations internationales, l'application inconditionnelle de la loi du marché et de la logique de puissance.

Vivre ensemble mais différents, ou plutôt vivre ensemble nos différences, sera sans doute l'un des grands défis du siècle qui commence. Pourrons - nous concilier la formidable aventure du progrès technologique et les perspectives de monde meilleur qu'elle nous ouvre avec la sauvegarde de la richesse culturelle de chacune de nos sociétés? Dès sa création, l'ensemble francophone s'est donné pour mission d'apporter à la polyphonie culturelle universelle la musique de sa propre langue et les cultures que celle-ci a irriguées. Afin que la communauté franco-

ait oublier un fait essentiel: la culture est une composante inaliénable de la définition de soi et un vecteur privilégié du contact et de l'échange avec l'Autre. Elle est l'outil de notre rapport au monde mais aussi à ce qui le dépasse et lui donne un sens. C'est parce qu'elle est tout cela à la fois, et parce qu'elle tend à l'immatériel et à l'intemporel, que la culture ne saurait être réduite à une simple marchandise soumise aux loix de l'offre et de la demande, ou sacrifiée sur l'autel des avantages comparatifs. Les réunions internationales consacrées à cette question, depuis les premières formulations du GATT et jusqu'au sommet de Seattle, ont bien montré le danger de dérive que renfermait la réduction des biens culturels au rang de simples denrées parmi d'autres. Le risque à ce niveau, et spécialement pour les pays les moins dotés de moyens de concurrence, est double. Il consiste tout d'abord à voir noyées les productions culturelles locales sous le flux de produits culturels étrangers bénéficant d'autouts substantiels en matière de fabrication et de marketisation. Il consiste ensuite à voir les cultures locales exclues des espaces de médiatisation et de valorisation que leur offrent les nouvelles technologies. Ignorer ce risque et ne pas prendre les mesures destinées à y pallier reviendrait à condamner par avance la culture au darwinisme des industries culturelles. Aussi, convient-il de rester vigilant quant à cette question, à tous les niveaux et dans toutes les instances où elle viendrait à être discutée. C'est dans la mesure où les biens culturels garderont pour chacun des pays qui les ont produits hier, ou les abritent aujourd'hui, mais aussi pour chacun des pays tiers qui en sont les bénéficiaires indirects et non forcément immédiats, une valeur en-soi, irréductible à leur valeur marchande, que les richesses de chacune de nos sociétés seront demain un véritabable patrimoine culturel commun à l'humanité.

Un nouvel hiatus culturel: L'accélération et la densification des distorsions économiques et sociales qu'entraîne la mondialisation, ne font pas que creuser le fossé inégalitaire entre le nord et le sud de la planète. Un nouveau type de marché international du travail s'instaure, qui draine, vers les économies les plus novatrices, les compétences formées dans les pays moins avancés. Cettel fuite des cerveaux affaiblit les chances de rattrappage dont disposent ces pays. Il est paradoxal de constater aujourd'hui qu'une bonne partie de la prospérité de la "nouvelle économie" repose sur les compétences en provenance des zones les plus pauvres de la planète. L'installation des nouvelles technolo-

sans susciter de nombreuses appréhensions.

Culture de développement: En raison de la diffusion de plus en plus rapide des modèles culturels et des phénomènes sociaux à travers la planète, le lien entre culture et développement devient de plus en plus crucial. On aurait pu penser que ce lien est celui d'une exclusion mutuelle, et que le développement, à l'heure de la mondialisation, serait progressivement sommé de se conformer à un modèle culturel dominant, celui issu du moule unique de capitalisme libéral. Le temps est toutefois révolu où l'on prêchait la dilution des cultures locales, marginales ou résiduelles dans le grand chantier d'une modernité autoritaire, d'un progrès inévitable et de la croissance économique. Loin de se contredire, culture et développement se consolident mutuellement. D'abord, parce que la cohérence et l'évolution harmonieuse des cultures locales contribuent au raffermissement du sentiment de confiance et d'autonomie des menbres d'une communauté, et en accroissent la productivité et la capacité de créativité et d'innovation. Ensuite, parce qu'au même titre que d'autres facteurs de production, le capital culturel est une ressource inhérente aux processus de la croissance économique, et la culture un secteur productif générateur de revenus et d'emplois. L'engouement aujourd'hui notable, pour la vogue des "musiques du monde", ainsi que la part grandissante prise par le tourisme culturel ou même ludique, par la restauration et la valorisation des sites naturels et archéologiques, par la réfection et la réappropriation de l'habitat traditionnel, dans la constitution des revenus nationaux en sont une preuve évidente. Bien entendu, il s'agit içi de dénoncer la tendance, toujours tangible, à ravaler les cultures "périphériques" au rang de "réserve culturelles" où seraient parquées des us et coutumes en voie de disparition. Ainsi, le paradoxe que recouvre l'économie-monde en gestation conduit à renvoyer dos à dos approches culturalistes et approches productivistes, pour y substituer plutôt une démarche de complémentarité. C'est dans la mesure où les cultures revivifiées seront en situation d'échange et de dialogue qu'un codéveloppement réel sera possible, conduisant à une reprise durable et équitable de la croissance mondiale.

Biens culturels et logiques marchandes: La suprématie du modèle capitaliste et l'acceptation des lois du marché comme paradigme dominant font qu'il est de plus en plus tentant d'y plier tant la production que la circulation ou encore la conservation des biens culturels. Ce ser-

"narcissisme de la petite différence", seul un ferme engagement dans le dialogue est à même d'aménager une société internationales où les identités - multiples jusqu'en chacun - se complètent et ne s'excluent pas, et où cultures et civilisations s'enrichissent mutuellement au mépris de leurs lignes de démarcation.

Mondialisation et responsabilité: A la transformation progressive des paramètres de la distance et du temps, à l'uniformisation des règles du jeu, à la soumission grandissante des acteurs de la scène internationale aux contraintes collectives, correspond, en parallèle, une mondialisation des enjeux, une globalisation des dangers et, donc, des défis à relever. Les exemples récents sont nombreux qui, des préoccupations concernant l'équilibre écologique, la biosphère ou la bioéthique, aux flux migratoires, au sida et aux grandes épidémies, en passant par la sécurité et la prévention du crime organisé, confirment tous les jours la fin du "chacun chez soi, chacun pour soi". Si la nouvelle grammaire du monde n'a pas encore entièrement érodé la souveraineté, elle semble imposer de plus en plus un monde de la responsabilité partagée.

C'est à ce niveau qu'il incombe à instance comme la nôtre de se faire, auprès d'autres instances intergouvernementales, le chantre et l'avocat d'une meilleure coopération internationale, d'une plus grande solidarité des peuples, et d'une institutionnalisation plus efficace, face à des phénomènes engageant l'avenir même de la planète et de l'espèce humaine. A l'ère où gouvernance globale devient un thème porteur et une ambition légitime, le "dialogue des cultures" se présente comme un levier essentiel d'une nouvelle multilatéralisation, respectueuse des membres les plus vulnérables de la communauté internationale et de leur droit à la solidarité, et comme garant d'une gestion plus fructueuse des biens communs de l'humanité.

Le dialogue des cultures: une portée économique

La mondialisation n'est pas simplement la caractéristique distinctive du nouveau système international dans sa version politique, mais elle est aussi, et peut-être même surtout, la composante essentielle de l'économie d'aujourd'hui: instantanéité de l'information, décloisonnement des marchés, désinstitutionnalisation des agents, dérégulation des mécanismes, globalisation de la sphère financière, uniformisation des modèles consuméristes... Là encore, la dynamique en cours ne va pas

décline bien souvent aussi sur le mode de l'hégémonie. Du moins est-ce ainsi qu'elle est reçue et perçue par tout un pan de la communauté internationale. Hégémonie de quelques puissances sur les ressources du droit et de l'énonciation de la norme dt de la légitimité. Hégémonie de quelques puissants - acteurs publics ou privés - sur la fabrication d'un imaginaire uniforme et la mise en valeur de modes communs d'être, de se comporter et de consommer. Face à ces dérives, l'alternative proposée par le "dialogue des cultures" vise à se rapprocher de la formulation d'un corpus normatif international construit dans le consensus, à partir des valeurs universelles auxquelles nous adhérons tous librement. Au premier chef de ces valeurs que nou voulons régulatrices de la vie internationale, celles consacrées par la Déclaration universelle des droits de l'homme, celle des droits inaliénables des peuples (Bamako). Cette alternative cherche à éviter la lecture sélective des droits et des devoirs des membres de la communauté francophone et internationale dont ont déjà suffisamment souffrt nombre de peuples, notamment au Proche-Orient. Elle ambitionne de contruire et de consolider de nouveaux espaces mondiaux de concertation. En d'autres termes, à l'ère du pouvoir des réseaux, le "dialogue des cultures" aurait pour but de démocratiser la mondialisation avant que la mondialisation ne pervertisse la démocratie.

Mondialisation et résurgences identitaires: Le monde de l'après-guerre froide a vu une recrudescence et une multiplicité de nouveaux conflits de formes sub-étatiques et intra-sociétales. En s'exprimant de façon alarmante sur le mode identitaire le plus crispé et le plus exclusif, ces conflits ont fait des cultures autant de marqueurs meurtriers et belligènes. A cet égard, certains auteurs ont cru heureux de prohétiser l'avènement d'un monde déchiré par la "guerre des cultures" et fragmenté par le "choc des civilisations". C'est dans l'espoir de les démentir et de démontre l'inanité de leur cassandrisme, avatar à peine masqué de la guerre froide d'hier, récrit en langage culturaliste, que la Communauté francophone se doit de plaider en faveur d'une approche ouverte et plurale de la culture et des civilisations.

En outre, les amples et successives vagues de migrations internationales son porteuses de disparités multiples, alimentant des tensions identitaires. Les particularismes des nouveaux venus s'inscrivent à des degrés divers, avec plus ou moins de bonheur, dans les espaces qui les accueillent mais la rupture reste possible à tout instant. A l'ère du

identités culturelles des pays qui le composent et, partant, l'existence de francophonies diverses. Mais, par le fait même, il localisait des risques que fait courir, au développement, à l'épanouissement culturel et à l'identité propre des pays membres, l'accélération en cours des processus de mondialisation.

Dans un premier temps, la Francophonie a opposé à ces défis la notion d'"exception culturelle" (Sommet de Maurice 1993) traduction d'un ensemble de mesures destinées à juguler la réduction des possibilités d'accès aux biens culturels des pays et des sociétés les moins équipées technologiquement. Mais, en dépit de son utilité surtout préventive, la notion d'exception culturelle devait s'avérer insuffisante pour définir une vraie stratégie de développement des cultures où se déploierait toute la palette du patrimoine de l'humanité et s'exprimeraient les spécificités enrichissantes de chacun des groupes humains. En invoquant la notion de "diversité culturelle", (Sommet notion constructive et moins défensive, la Francophonie a fait un pas de plus dans ce sens. Cette perspective plus compréhensive et globale entend dépasser les mesures strictement commerciales, afin de susciter des stratégies complémentaires de valorisation du florilège mondial des cultures.

Un regard golbal sur l'état actuel du monde nous confirme dans la nécessité d'aller plus avant dans la voie inaugurée par la thématique de la "diversité culturelle" et de faire de notre rencontre, et de celles qui suivront, une plate-forme pionnière du "dialogue des cultures". Nous ne faisons ainsi que poursuivre le chemin jusque-là parcouru, en étendant le débat aux champs politique et économique.

Le dialogue des cultures: une portée politique

La lente et difficile émergence, au lendemain de la guerre froide, d'un nouveau système international aux contours encore largement incertains, s'est accompagnée d'une accélération sans précédent des dynamiques d'intégration et d'unification à l'échelle planétaire, transposant ce qui n'était jusque-là qu'une globalisation des marchés économiques et financiers en une véritable mondialisation politique et culturelle, touchant même les sphères privées. Seulement, le processus à l'oeuvre n'est pas sans provoquer de sérieuses inquiétudes.

Mondialisation et hégémonie: La mondialisation, si elle ouvre indéniablement des brèches devant l'exercice de nouvelles libertés, se

de comportements humains et, considérés sous leur aspect symbolique, l'ensemble des oeuvres passées et présentes des sociétés humaines. Une culture s'individualise grâce à un ensemble de traits spécifiques que façonne l'histoire et qui sont le fruit, entre autres facteurs, d'interactions, pacifiques ou violentes, avec d'autres cultures. Par dialogue des cultures, il faut donc entendre un ensemble complexe de processus intentionnels d'échanges pratiques, processus co-formateurs des systèmes symboliques propre à chaque culture. Les progrès des moyens de communication et d'information accroissent naturellement les échanges tendant à refaire, mais aussi à défaire, les systèmes imaginaires et normatifs constitutifs de la spécificité de chaque groupe culturel. De par leur caractère fulgurant au cours de la décennie écoulée, ces progrès multiplient de façon vertigineuse, en même temps que les dangers guettant les traits propres de chaque profil culturel, les possibilités d'initiatives en vue d'un co-développement, d'un enrichissement mutuel des cultures et du respect du droit que chacune d'elles a de préserver son patrimoine, sa physionomie particulière, aussi bien que les conditions de sa survie et de son dévoloppement. C'est cette gamme d'initiatives possibles que la Francophonie se doit de définir, à tous les niveaux, pour ce qui concerne d'abord les cultures qui cohabitent dans son espace, mais aussi pour ce qui correspond à l'étendue du rôle qu'elle entend jouer à l'échelle planétaire.

La culture est à la fois un acquis et un construit, produit d'une constante renégociation avec soi et avec les autres. C'est pourquoi le travail de dialogue entre cultures ne saurait faire l'économie de son élaboration aux niveaux interpersonnels et microsociologiques.

Ce dialogue ne devrait pas être occasionnel mais quotidien, il s'approfondira autant entre les élites qu'entre les peuples; les arts et les idées se croiseront alors à un rythme plus poussé; le dialogue entre croyants, voyant sa base s'élargir, ouvrira de nouvelles voies à la tolérance.

Le thème du "dialogue des cultures", retenu par l'ensemble des participants au Sommet de Moncton en 1999, situe notre rencontre dans la ligne des précédentes et en prolonge la réflexion. Depuis son émergence comme organisation sur la scène internationale, la Francophonie a posé au centre de ses préoccupations, au-delà de la langue, la place de la culture dans la définition des identités. Ce faisant, l'ensemble francophone reconnaissait d'emblée la pluralité et la complexité des

Document de reflexion autour du theme du Sommet:
le dialogue des cultures

IX Sommet de la Francophonie- Beyrouth, octobre 2001

Le Liban se devait bien de proposer que le sommet dont il a l'honneur d'être l'hote soit placé sous le thème du "dialogue des cultures". C'est que l'hôte a acquis une riche expérience en matière de diversité culturelle. Tant son histoire que sa structure économique et sa texture sociale témoignent, dans le cadre de son arabité, d'une longue tradition d'ouverture et d'échanges qui a favorisé l'émergence d'une culture une et plurielle, par-delà soubresauts et vicissitudes. C'est pourquoi, la consolidation du lien social pour ceux qui y vivent requiert une éloboration permanente et renouvelée qu'il s'agit pour la communauté francophone d'impulser et de dynamiser à l'échelle mondiale. Cette démarche suppose le dépassement de l'altérité comme simple acte de tolérance, pour l'envisager comme une part constitutive de sa propre identité, elle suppose, aussi, la perception et l'appréhension des particularités comme autant de déclinaisons de l'universel. Le dialogue, en ce qu'il présume d'égalité en sus des différences, de convergence en dépit des écarts et des éloignements, tend par-delà le simple échange verbal, à la compréhension de l'Autre. C'est là le sens qui fait du "dialogue des cultures" un projet concret présupposant la pleine acceptation de la différence. En se fondant sur une définition très large de la culture, ce projet confère une dimension anthropologique à la Francophonie.

En fait, ce que nous entendons içi par "dialogue des cultures" implique une conception large des deux termes: "dialogue" et "culture".

Par culture, il faut comprendre la gamme entière des modes acquis

Medilab

Equipement de Laboratoire / Education et Audiovisuel / Verrerie et Produits chimique

JEULIN

Demain ne sera pas comme hier...

*ESAO - T.P. informatisés
*Equipements multimédia
*Edition
*Matériel d'observation
*T.P. sciences de la terre
*Sciences de la vie
*Métrologie
*Equipement de Laboratoire
*Produits chimiques
*Aménagement de l'espace pédagogique
*T.P. de physique
*Instrumentation de mesure
*T.P. de chimie
*Laboratoire
*Espace-Techno
*Outillage
*Mobillier de Laboratoire

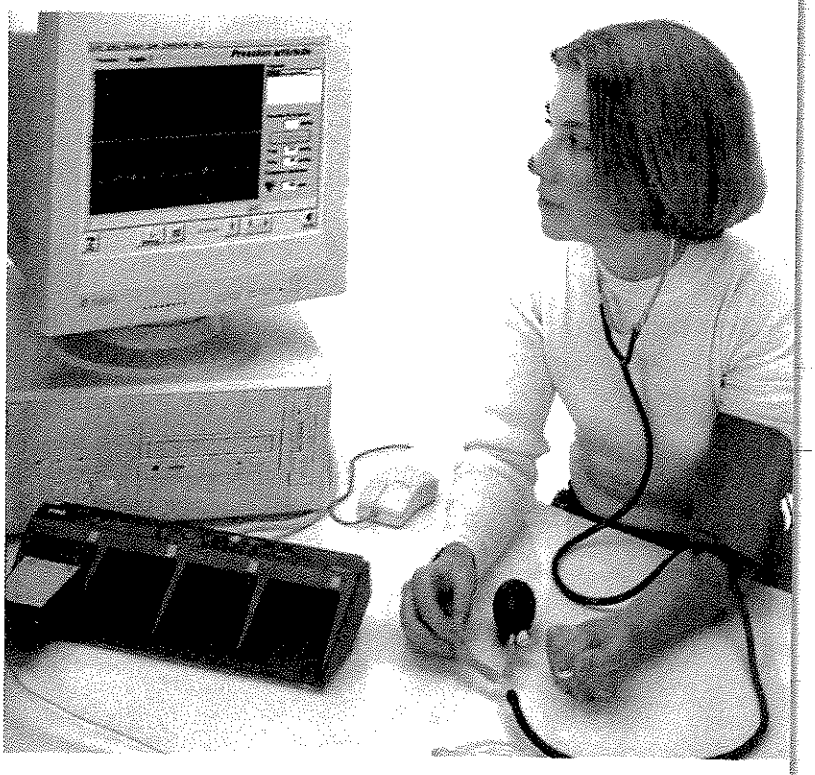

"Tous nos appareils sont garantis deux ans, pièces et main d'oeuvre."

What ever the future holds we hold it

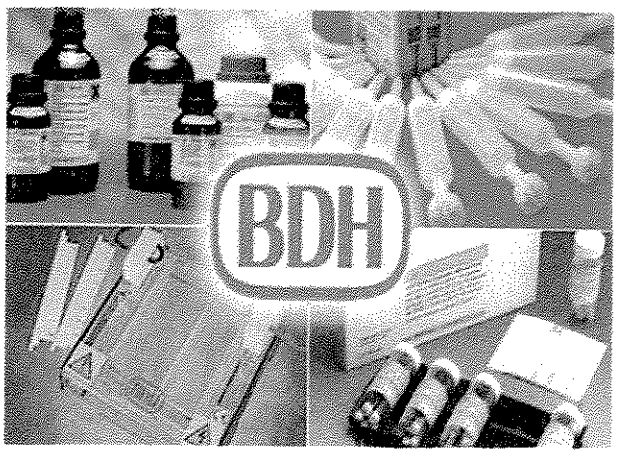

Pour tout conseil avant achat, appelez nos spécialistes:

Rue Mar-Elias
New center 6ème étage
http://www.medilablb.com
e-mail: info@medilablb.com
Tél: 00 961 1 701712
Fax: 00 961 1 305110
B.P.: 14-6407
Beyrouth - Liban
Branche Zahlé: 08 802925

vision, d'une incapacité à reconnaître que si les ex-colonisés ont souvent dépassé leurs complexes, il n'en est pas toujours de même dans l'ex-métropole.

Je préfère, pour ma part, voir dans la Francophonie un laboratoire où sont testées des relations internationales moins obsédées par la logique marchande ou par les rapports de force militaires et technologiques, un laboratoire où les essais réussis seraient ensuite transmis par les pays francophones aux organisations universelles telles que l'UNESCO, l'ONU ou l'OMC. Je préfère y voir ensuite une tribune où s'exprimeraient plus librement les angoisses, les frustrations mais aussi les rêves des pays du Sud qui y sont légion et semblent s'y sentir plus à l'aise que dans les organisations plus larges. Je préfère enfin y voir une antichambre de la modernité, un purgatoire où les pays menacés par l'indifférence des Grands s'arrêtent pour mieux s'armer avant leur plongée dans le tourbillon du monde. Car le monde hier clivé par les blocs idéologiques et stratégiques l'est désormais par une logique mondialisante sans être moins déshumanisante et qui oppose les branchés du système à ses marginalisés. la Francophonie peut, doit, être ce laboratoire, cette tribune, et surtout cette antichambre de la mondialisation où ce nouveau clivage est altéré sinon brisé.

qui, chacune avec son accent inédit et unique, enrichissent la Francophonie et la régénèrent.

Les historiens du temps long le savent bien, les langues, comme les civilisations, finissent par mourir pour trop se refermer sur elles-mêmes. Fera-t-on un jour le recensement de tous ces mots, expressions ou idiomes qui, venus d'ailleurs, ou utilisés ici même à leur manière par ceux qui apprennent et parlent le Français, la renouvellent et la rajeunissent? Il ne s'agit pas là uniquement de vocabulaire enrichi ou colorié par les usages de la rue, mais de quelque chose de plus fondamental, qui renvoie ultimement aux schémas de pensée et aux modes de conception de ce qui nous entoure. En disant que "Les limites de mes mots sont les limites de mon monde" ("the limits of my words are The limits of my world"), Wittgenstein disait déjà que la perception du réel ne fait que s'exacerber à l'élargissement du lexique. Il est peut-être prétentieux de croire, mais par contre légitime du vouloir, que cette Fancophonie plurielle que nous appelons de nos vœux soit ainsi, au sein de laquelle se retrouve et se réfléchit la diversité culturelle que nous prônons à l'échelle internationale.

Qu'est-ce alors que la Francophonie? Un club où les amateurs j'allais dire les jouisseurs de la langue de Racine se réuniraient pours se délecter entre eux du bonheur de la pratiquer? Ce serait là une définition post-politique, nostalgique plutôt que prometteuse, désespérée plutot qu'activiste, car y-a-t-il pire que de faire de la francophonie un refuge pour ceux qui ne parleraient pas ou pas assez bien la langue de Shakespeare? Est-ce au contraire un parti politique à prétention universelle mû par le souci de faire face à la pensée unique ou du moins à la langue hégémonique? Ce serait là une définition plus pretentieuse qu'ambitieuse et qui réduirait la culture à un ustensile de politique étrangère. Est-ce alors un regroupement international, fortement teinté de couleurs post coloniales, fait par et pour la France en vue de perpétuer une influence déclinante sur d'autres registres ou en vue de nuancer par une porte dérobée les contraintes sur l'Hexagone de la construction européene? Ce serait là une définition qui ignorerait la nature de plus en plus multilatérale de la Francophonie, une nature pourtant essentielle à son institutionnalisation en cours. De l'autre côté des mers et des océans, il nous arrive parfois de sentir que la France n'aime pas assez la Francophonie, mais nous savons aussi qu'il s'agit le plus souvent moins d'un désistement volontaire que d'un déficit de

risque d'hégémonie dans les domaines de la norme et de la culture telle qu'énoncées par "l'hyperpuissance" et par ses relais nationaux ou multilatéraux, face aux exigences de gouvernance globale qu'induisent les risques collectifs et planétaires, face à la soumission croissante des cultures et des biens culturels aux logique marchandes, et face au fossé économique qui se creuse tous les jours un peu plus entre le Nord et le Sud et, surtout, au sein de chacun de ces deux ensembles du fait de la disparité du savoir, face à tout cela, il n'est d'autre voie que le dialogue interculturel pour faire entendre la voix de l'humanisme que la Francophonie entend maintenir et transmettre.

Nous vivons, me semble-t-il, dans un monde où les deux summae causae de la guerre froide sont également dévalorisées: l'idéologique est en déshérence et le stratégique a perdu une bonne part de son entreprise sur les esprits. Deux logiques parallèles ont depuis émergé, celle du marché et celle de la culture. Ces deux logiques agissent le plus souvent en un duo de rivaux qui s'ignorent, se sous-estiment ou même se méprisent et, plus rarement, en un couple harmonieux fait de deux registres complémentaires. C'est pourtant un des plus grands défis de ce siècle nouveau que de savoir réguler d'une manière à la fois réaliste et équitable leur interaction ô combien problématique.

La problématique de la langue est peut-être l'un des exemples les plus pertinents de ce que cherche à sauvegarder la notion de diversité culturelle telle que nous l'avions, ensemble, élaborée. Je soulignerais ici certains aspects de cette problématique, qui touchent au cœur même de votre propre action à l'étranger. Depuis un moment déjà, la Francophonie institutionnelle n'est plus concernée exclusivement par les seules questions de sauvegarde et de promotion de la langue française. Bien entendu, le Français reste le critère premier de notre appartenance commune à l'espace et à l'enceinte francophones. Bien entendu aussi, nous sommes tous conscients qu'une langue n'est après tout qu'un vecteur. Mais s'il est souvent question, lorsque nous parlons des instances de la Francophonie, de "Français en partage", ou encore de "pays entièrement ou partiellement de langue française", c'est qu'il s'agit bien de mettre en exergue un espace somme toute différencié, où le Français est inégalement parlé, mais aussi parlé autrement. c'est à partir de ce constat riche de potentialités que la Francophonie s'est heureusement intéressée à de nouveaux questionnements et qu'elle s'est orientée vers de nouvelles sensibilités

logue des cultures". La trajectoire dessinée par les trois temps de cette élaboration que mène la communauté francophone sur la question culturelle souligne essentiellement la tendance vers une approche de plus en plus interactive de la culture, approche qui comprend celle-ci comme un flux et non pas comme un stock figé ou une réserve indienne pour anthropologues désoeuvrés. Dès lors, cultures se conçoivent comme des constructions, façonnées tant par les paramètres du temps et du lieu de leur élaboration, que par leur interaction.

Car il ne s'agit pas, en parlant de cultures en dialogue, de concevoir celles-ci comme des acteurs, dotés d'une rationalité propre, et interagissant au mieux de leurs intérêts. Dire que les cultures, en tant que telles, ne dialoguent pas, relève d'une précaution qui, pour être à la base épistémologique, n'en est pas moins politique et qu'en dépit de ma fonction officielle de promoteur de ce dialogue, je ne cesse de relever. En effet, la critique la plus radicale et, à mes yeux, la plus justifiée des thèses sur le "choc des civilisations" ne saurait se contenter d'appeler à leur dialogue en vue d'éviter leur choc. Elle devrait aller plus loin et contester le présupposé même que les cultures existent en tant qu'acteurs sur la scène internationale, acteurs qui pourraient dialoguer ou s'entrechoquer. Ce sont les hommes, les collectivités, éventuellementles les Etats, qui sont les acteurs de telles entreprises alors que les cultures sont d'abord des viviers où ces acteurs puisent leurs valeurs, leurs modes de vie et les ingrédients d'identités en reconstruction permanente. Penser la culture en acteur politique, c'est défigurer la culture tout en dévaluant le politique. Et puis le dialogue n'est pas une alternative à la lutte mais il est lui-même une forme de lutte où celui qui s'y engage vraiment doit guerroyer contre soi-même pour accepter l'autre, pour considérer comme légitime son altérité et pour courir le risque d'être lui-même tranformé par son contact avec l'autre.

Et c'est à l'aune des transformations récentes du monde contemporain que l'impératif d'un tel dialogue s'impose. On a aujourd'hui de cesse de scruter la mondialisation, d'en jauger ses promesses et d'en examiner les risque. C'est là, me semble-t-il, la mission que notre proposition de "dialogue des cultures" tente de faire porter à la Francophonie dans le contexte de globalisation croissante que nos actions publiques sont désormais forcées d'admettre comme tel. Face au

Les sens de la Francophonie

Par le Ministre de la Culture: ***Ghassan salamé***

Née à partir d'une acception purement géographique et linguistique il y a un peu plus d'un siècle, reprise sous la forme d'une communauté économique et politique il y a deux ou trois décennies, la Francophonie se retrouve aujourd'hui face à un tournant majeur.

En parallèle à sa graduelle institutionnalisation, la Francophonie a connu plusieurs temps en ce qui concerne l'élaboration de sa position quant à la question culturelle. Son point de départ a été la notion d' "exception culturelle", notion aujourd'hui perçue, à raison, comme trop exclusivement défensive sans parler du risque qu'elle recèle de finir par mettre la culture dans la marge tout en prétendant lui élever un piédestal. D'où une deuxième étape, qui voit se forger l'idée de la "diversité culturelle"comme préoccupation principale. Mais la diversité est plus un constat qu'un projet et le concept recèle, lui aussi, un risque évident, celui de la momification des cultures, de leur préservation quasi-muséologique, plutôt que leur hybridation dynamisante et leur épanouissement à travers leur nécessaire contact avec les mouvements universels.

Le IXe Sommet de la Francophonie que le Liban aura le plaisir d'accueillir en octobre 2001 et qui sera, pour notre pays, l'occasion de réunir les représentants de 55 pays ayant la langue française en partage, nous invite à réfléchir su la notion même de Francophonie.

Ce sommet dont on m'a confié la lourde charge d'organiser, se propose donc de faire un pas de plus, en se tenant sous le thème du "dia-

شركة ديكا انترناسيونال ش.م.ل.

استيراد وتصدير جميع أنواع الألبسة العسكرية

التزامات خاصة بقوى الأمن والجيش والأمن العام.

بيروت - فردان - بناية المحمصاني - الطابق الرابع

هاتف: ٨٦٨٦٥٤ - ٠١/٨٠٧٩٢٩ - فاكس: ٨٠٧٩٢٨ - ٠١/٨٠٧٩٣٠

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

- The Common Foreign And Security Policy (CFSP) ..... *Dr. Michel Nehme* *132*
- La minorité albanaise en Macédoine ..... *Rudyard Kazan* *144*
- le comportement bureaucratique de la BanqueCentrale ..... *Dr. Zakaria FAWAZ* *176*
- La Francophonie pourquoi? *180*
- Document de reflexion autour du theme du sommet *192*
- Les sens de la Francophonie *le Ministre de la Culture:* *Ghassan salamé* *198*

هذه هي ليسيكو

هذا ما نخدم به المواطن اللبناني

- ٤٠ سنة من الخبرة
- موديلات وألوان جديدة وجذابة
- منتجات تخضع للمواصفات العالمية
- حائزون على شهادة ISO 9001
- نعمل على التجدد دوماً لتقديم الأفضل

Lecico

Victoria Set

THE LEBANESE CERAMIC INDUSTRIES Co. S.A.L.
Offices & Factory : Kfarchima- R.C.563
Phones: (05) 434222 (03) 257800 • P.O.Box: 11-5147
E-mail: lecico@dm.net.lb
CABLE: KHAZAF • Fax: 961: 05/ 436720/21
Showroom Zahle: Phones: (08) 931025/26 • Fax: 961: 08/ 931027
Showroom Safra: Phone: (09) 850497